

هداية المسترشد في نظم بداية المجتهد

نظم

خضر بن حسن بن أحمد السعدي

المقدمة

- ١ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْكَرِيمِ يَهْدِي
- ٢ فَقَّهَهُ فِي السُّلُوكِ الَّذِي أَرَادَا
- ٣ أَهْدَى لَنَا نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا
- ٤ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
- ٥ قَدْ أَرْشَدَ النَّاسَ لِكُلِّ مَا يَسُرُّ
- ٦ فَأَسْعَدَ النَّاسَ بِهِ مَنْ وَفَّقَا
- ٧ وَمِنْ هُنَا نَمَّزَ أَهْلَ الدُّكْرِ
- ٨ فَالْقَوْمَ مُصَنِّفَاتِ مُزْمَرِهِ
- ٩ وَمِنْ ذِهِ بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ
- ١٠ ضَمَّنْتُهُ الْمَسَائِلَ الْأَصُولَا
- ١١ وَرُبَّ فَرْعٍ قَدْ تَرَانِي أُدْرِجُهُ
- ١٢ وَرُبَّمَا حَذَفْتُ قَوْلًا قَدْ ذُكِرَ
- ١٣ وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ أَوْ أَخَّرْتُ
- ١٤ مُبَيِّنًا مُعْتَمِدَ الْمَذَاهِبِ
- ١٥ وَمَا بِقِيلٍ أَوْ بَعْنٍ أَوْ نَحْوِ (فِي)
- ١٦ وَالْحُكْمِ - إِنْ أَرَسَلْتُهُ - لِكُلِّهِمْ
- ١٧ سَمِّيَتْهُ هِدَايَةُ الْمُسْتَرْشِدِ
- ١٨ وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يُمِّنَ
- ١٩ فَرُبَّ سَاعٍ فِي صَلَاحٍ غَيْرِهِ
- ٢٠ وَمَا انْتَفَاعِي إِنْ أَفَادَ النَّاسُ
- ١ مَن شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ لِلرُّشْدِ
- ٢ خَيْرًا بِهِ، وَزَادَهُ رَشَادًا
- ٣ مُعَلِّمًا وَنَاصِحًا مُجْتَهِدًا
- ٤ مَا بَزَعَ الْفَجْرُ وَمَا غَيْثُ هَمِي
- ٥ وَقَدْ نَهَاهُمْ عَنْ كُلِّ مَا يَضُرُّ
- ٦ لِإِثْنِهِ فَهَمًّا وَنَشْرًا وَتُقَى
- ٧ لِحِفْظِهِ وَالْفَهْمِ ثُمَّ النَّشْرِ
- ٨ تَبَصُّرَةً لِمَنْ يَعْيَى وَتَذَكُّرَهُ
- ٩ فَهَآكَ نَظْمٌ دُرٌّ لِلْمُبْتَدِي
- ١٠ وَأَخَذْتُ التَّفْرِيعَ وَالِدِّيًّا
- ١١ لَوْ لَمْ يُسْقِ فِي الْأَصْلِ كُنْتُ أُخْرِجُهُ
- ١٢ فِي أَصْلِهِ أَنْ شَدَّ أَوْ لِأَخْتَصِرَ
- ١٣ لِنُكْتَةٍ أَوْ زِدْتُ أَوْ غَيَّرْتُ
- ١٤ بِصِغَةِ الْجَزْمِ بِهِ فِي الْعَالِبِ
- ١٥ (قَوْلٍ) لِشَيْخٍ مَذْهَبٍ فَضَعَّفِ
- ١٦ إِلَّا إِذَا ذَكَرْتُ خُلْفَ بَعْضِهِمْ
- ١٧ لِمَا حَوَى بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ
- ١٨ لِلْعَبْدِ بِالتَّسَدِيدِ مَعَ قَصْدٍ حَسُنَ
- ١٩ فُعُوْدُهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ سَيْرِهِ
- ٢٠ مِمَّا حَوَى وَنَالِي الْإِفْلَاسِ

كتاب الطهارة

- ٢١ هُمَا طَهَارَتَانِ إِمَّا مِنْ حَدَثٍ
- ٢٢ - كَمَا قَدْ اجْمَعُوا - وَإِمَّا مِنْ خَبَثٍ
- ٢٢ هُمَا طَهَارَتَانِ غُسْلٌ وَوَضُوءٌ
- ٢٢ ثُمَّ تَيَمُّمٌ لِعُذْرِ يَغْرِضُ

- فِيحِبُّ الْوُضُوءَ لِلصَّلَاةِ ٢٣ وَخَوَّهَا مِمَّا قَرِيًّا يَأْتِي
وَأَيْتُمَا يَصِحُّ إِنْ كَانَ قُصِدَ ٢٤ وَصَحَّ النُّعْمَانُ كَيْفَمَا وَجِدَ
وَسُئِنَ فِي الطُّهُورِ بِاسْمِ اللَّهِ ٢٥ وَأَحْمَدُ أَلَزَمَ غَيْرَ السَّاهِي
وَالْغُسْلُ لِلْكَفَّيْنِ قَبْلَ مُسْتَحَبِّ ٢٦ وَقِيلَ: ذَا عَنِ مَالِكٍ عِنْدَ الرَّيْبِ
وَالظَّاهِرِيُّ بَعْدَ نَوْمٍ أَلَزَمَا ٢٧ وَأَحْمَدُ عَنْ نَوْمٍ لَيْلٍ فَأَعْلَمَا
وَسُئِنَ الْإِسْتِنْشَاقُ كَالْمُضْمَضَةِ ٢٨ وَوَجَبَا لِأَحْمَدٍ فَأُثْبِتَ
وَالْوُجْهَ أَوْجَبَ غَسْلَهُ مِنْ أُذُنِ ٢٩ لِأُخْتِهَا وَمَنْبِتٍ لِذِقْنِ
وَمَا وَرَا الْعِدَارِ قِيلَ: مَا دَخَلَ ٣٠ لِمَالِكٍ، وَمَا عَلَى هَذَا الْعَمَلِ
وَمِنْهُ شَعْرُ حَيَّةٍ، وَمَا دَخَلَ ٣١ فِيهِ لَدَى النُّعْمَانِ مَا مِنْهَا أَنْسَدَلْ
وَسُئِنَ تَخْلِيلُ الْكَثِيفِ، وَكُورِهِ ٣٢ لِمَالِكٍ، وَعَنْهُ: حَتَمٌ، فَأَنْتَبِهْ
وَلْتُغْسَلَ الْأَيْدِي مَعَ الْمَرَاثِقِ ٣٣ وَقِيلَ: لَمْ تَدْخُلْ، وَلَا تُؤْفِقِ
وَأَمْسَحَ جَمِيعَ الرَّأْسِ، وَالْفَرْضُ سَقَطَ ٣٤ لِلشَّافِعِيِّ بِمَسْحِ شَعْرَةِ فَقَطْ
وَالرُّنْعُ يَكْفِيكَ لَدَى النُّعْمَانِ ٣٥ وَمَا كَفَّتْ لَدَيْهِ أَصْبَعَانِ
وَمَنْ يَكُونُ أَحْمَدُ إِمَامَهُ ٣٦ يَكْفِيهِ مَسْحُهُ عَلَى الْعِمَامَةِ
وَسُئِنَ مَسْحُ الْأُذُنِ، لَكِنْ أَحْمَدُ ٣٧ أَوْجَبَ، وَالْجُمُورُ مَاءً جَدَّدُوا
وَإِنْ تُثَلَّثَ غَيْرَ مَسْحٍ فَحَسَنَ ٣٨ وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَ هَذَا الْمَسْحِ سَنَ
ثُمَّ اغْسِلِ الرَّجْلَيْنِ لِلْكَعْبَيْنِ ٣٩ وَخَالِفِ الشَّيْعَةَ أَهْلَ الْمَيْنِ
وَرَتَّبَنَ فُرُوضَهُ كَمَا يَجِبُ ٤٠ وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنْفِيُّ قَالَا: اسْتَحَبَّ
ثُمَّ الْوِلَاءُ وَاجِبٌ فَتَابِعِ ٤١ إِلَّا لَدَى ابْنِ ثَابِتٍ وَالشَّافِعِيُّ
وَسَقِطَ وَجُوبُهُ عَمَّنْ نَسِي ٤٢ وَعَاجِزٌ لِمَالِكٍ بِنِ أَنْسِ

المسح على الخفين

- جَارَ لِمَنْ شَاءَ، وَمَالِكٌ أَقَرَّ ٤٣ وَعَنْهُ: لَا، وَعَنْهُ: خُصَّ بِالسَّفَرِ
وَالْفَرْضُ أَعْلَاهُ، وَالْأَسْفَلُ اسْتَحَبَّ ٤٤ لِعَزْرِ أَحْمَدٍ، وَقِيلَ: بَلْ يَجِبُ
وَالشَّرْطُ سَتَرُ قَدَمٍ، وَلَمْ يَضُرَّ ٤٥ لِمَالِكٍ وَالْحَنْفِيُّ خَرَقُ صَعْرُ

- وَلُبْسُهُ مِنْ بَعْدِ طَهْرٍ وَاعْتَبَرَ ٤٦
وَالْحُفُّ فَوْقَ الْحُفِّ لَيْسَ يُمْسَحُ ٤٧
وَأَمْسَحْ لَدَيْهِمْ جَوْرًا مُجَلَّدًا ٤٨
وَلَمْ يُوقَّتْ مَالِكٌ، وَيَجْعَلُ ٤٩
وَتَلَّثُّوا لِغَيْرِهِ، وَدَخَلَا ٥٠
وَخَالِغٌ مِنْ بَعْدِ مَسْحٍ يَغْسِلُ ٥١
وَالْحَنْبَلِيُّ يَسْتَأْنِفُ الطُّهْرَ، وَقَدْ ٥٢
وَهَكَذَا مَنْ وَقَّتْ مَسْحَهُ انْقَضَى ٥٣

باب المياه

- طَهُورُ الْمَاءِ، وَمَاءُ الْبَحْرِ ٥٤
وَلَمْ يَضُرَّ تَغْيِيرُ بِمَا عُسِرَ ٥٥
فَحَيْثُ كَانَ طَاهِرًا مَا قَدْ غَلَبَ ٥٦
أَيُّ كَوْنَهُ مُطَهَّرًا، وَحَيْثُ مُسَّ ٥٧
إِنْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ الطَّعْمُ ظَهَرَ ٥٨
وَيَنْجُسُ الْقَلِيلُ، وَالْمَشْهُورُ ٥٩
ثُمَّ الْكَثِيرُ قُلَّتَانِ وَيَرَى ٦٠
وَلَمْ يَجْزِ مُسْتَعْمَلٌ وَابْنُ أَنْسَ ٦١
وَغَيْرُ مَالِكٍ مِنَ الْجُمُهِورِ ٦٢
كَسُورٍ مَا حُرِّمَ لِلنُّعْمَانِ ٦٣
وَعِنْدَهُ إِنْ رَجُلٌ تَوَضَّأَ ٦٤
وَجَاءَ عَنْ نُعْمَانَ: عِنْدَ الْعَذْرِ ٦٥

نواقض الوضوء

- بِحَارِجٍ مِنَ السَّيِّئَاتِ انْتَقَضَ ٦٦
وَبَجَسٌ مِنْ سَائِرِ الْجَسَمِ بَدَا ٦٧

وَالنَّوْمُ لِلْجُمُهورِ نَاقِضٌ يُعَدُّ	٦٨	وَالشَّافِعِي سَاهِلٌ فِيهِ إِنْ قَعَدَ
وَمَالِكٌ إِنْ خَفَّ نَوْمٌ، وَاعْتَمَدَ	٦٩	أَحْمَدُ هَذَا حَيْثُ قَامَ أَوْ قَعَدَ
وَالنَّقْضُ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ لِمَنْ هَجَعَ	٧٠	وَكَانَ فِي مَنَامِهِ قَدْ اضْطَجَعَ
وَالشَّافِعِي بَلَمَسِ أَنْثَى أَبْطَلَا	٧١	وَعَيَّرُهُ إِنْ بَاشَتْ تَهَاءُ حَصَلَا
وَمَا رَأَى النُّعْمَانُ كَيْفَمَا لَمَسَ	٧٢	نَقْضًا كَقَوْلِهِ لِمَنْ فَرَجًا يَمَسُّ
وَعَيَّرُهُ بِبَطْنِ كَفِّ نَقْضَا	٧٣	وَالْحَنْبَلِيُّ بِهِ لَظْهَرَهَا قَضَى
كَأَكْلِ لَحْمِ إِبِلٍ، وَالْحَنَفِيُّ	٧٤	بِالصُّحُكِ فِي الصَّلَاةِ - قَالَ - يَنْتَفِي
ثُمَّ مَزِيلِ الْعَقْلِ نَاقِضٌ، وَمَنْ	٧٥	حَمَلَ مَيْثًا فَوْضُوهُ حَسَنٌ

ما تشترط له الطهارة

وَأَمْنَعُ صَلَاةَ مُحَدِّثٍ كَمَا مَنَعَ	٧٦	مَسَّ الْقُرْآنِ، وَلِدَاوُدَ شَرِيعَ
وَلَا يَطُفُّ وَصَحَّ لِلنُّعْمَانِ	٧٧	وَجَوَّزُوا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ
وَسُنَّ لِلْأَكْلِ وَضُوءُ الْجَنِّبِ	٧٨	وَنَوْمُهُ أَوْ إِنْ يَطَأُ أَوْ يَشْرِبُ

باب الغسل

تَغْمِيمُ كُلِّ الْجَسَمِ وَالشَّعْرِ لَزِمَ	٧٩	فِي الْغُسْلِ، وَالذَّلْكُ لِمَالِكٍ حُتِمَ
وَالْحَنَفِيُّ كَأَحْمَدٍ قَدْ فَرَضَا	٨٠	طَهَارَةَ الْأَنْفِ وَأَنْ يُمَضِّمَ صَا
وَكَالْوُضُوءِ يَنْتِثُهُ وَنُدْبَا	٨١	فِيهِ مُوَالَاةٌ وَأَنْ يُرْتَبَا
مُوجِبُهُ حَيْضٌ وَوُطْءٌ وَمَنِي	٨٢	وَالْخُلْفُ فِي الْجَمَاعِ بِالضَّعْفِ مُنِي
وَلَذَّةُ شَرْطِ الْمَنِيِّ، وَكَفَّتْ	٨٣	أَمَارَةُ لِلشَّافِعِيِّ عَرَفَتْ
وَكُلُّ مَا لَهُ الْوُضُوءُ وَجَبَا	٨٤	حَرْمٌ أَنْ يَفْعَلَهُ مَنْ أَجَنَّبَا
فَأَجْرُ مَا مَضَى مِنْ اخْتِلَافِ	٨٥	فِي الْمَسِّ لِلْقُرْآنِ وَالطَّوَافِ
وَأَمْنَعُ دُخُولَ مَسْجِدٍ، وَجَازَا	٨٦	لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٍ مُجْتَبَا
وَأَمْنَعُهُ مِنْ قِرَاءَةِ الظَّاهِرِيِّ	٨٧	جَوَّزَهَا، كَدَاخِلٍ لَا عَابِرِ

كتاب الحيض

أَقْلَهُ يَوْمٌ، وَلِلنُّعْمَانِ عُدُّ	٨٨	ثَلَاثَةً، وَالْأَصْبَحِيُّ لَمْ يَحُدَّ
--	----	--

- وَحُدَّ أَقْصَاهُ بِنِصْفِ شَهْرٍ ٨٩
وَلَا قَلَّ الطُّهْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ ٩٠
وَلْتَمَّانِ أَوْ لِعَشْرِ انْحَدَرَ ٩١
وَطَهَّرْتَ لِلْمَالِكِيِّ مَنْ يَنْجَلِي ٩٢
وَلَا تَحْيِضُ حَامِلٌ لِأَحْمَدَا ٩٣
وَمِنْهُ نَحْوُ كُذْرَةٍ كَيْفَ بَدَا ٩٤
وَلِلنَّفَاسِ أَرْبَعُونَ وَلِيُزْدَ ٩٥
وَلَا أَقْلَ، وَالْعِرَاقِيُّ حَادَّة ٩٦
وَالْمُسْتَحَاضَةُ الَّتِي قَدْ عَدِمَتْ ٩٧
فَمَالِكُ تَمَيِّزَهَا يُحْكَمُ ٩٨
وَالشَّافِعِيُّ بِأَيِّ هَذَيْنِ وَجَدَ ٩٩
وَأَحْمَدُ قَالَ بِهَذَا وَالتَّفَتَ ١٠٠
وَلْتَعْتَسِلْ بَعْدَ انْقِطَاعِ مَا حَكِمَ ١٠١
ثُمَّ تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ فَرَضٍ ١٠٢
وَكُلُّ مَا لَدَى جَنَابَةٍ مُنِعَ ١٠٣
إِلَّا قِرَاءَةً عَلَى الَّذِي اعْتَمِدَ ١٠٤
وَأَمْنَعُ هُنَا لَدَيْهِمْ إِجْمَاعًا ١٠٥
وَعَبْرُ أَحْمَدٍ تَمْتَعًا بِمَا ١٠٦
وَلَا يَجُوزُ وَطْءُ مَنْ لَمْ تَعْتَسِلْ ١٠٧
وَنِصْفُ دِينَارٍ عَلَى الْوَاطِي يُرَى ١٠٨
وَمَنْعُ وَطْءٍ مُسْتَحَاضَةٍ ثَبَتَ ١٠٩
وَحُدَّ لِابْنِ تَابِتٍ بِعَشْرِ ٨٩
وَالْحَنْبَلِيُّ اخْتَارَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ٩٠
عَنْ مَالِكٍ، وَقِيلَ: تِسْعَةُ عَشَرَ ٩١
فِي حَيْضِهَا النَّقَاءُ مِثْلَ الْحَنْبَلِيِّ ٩٢
وَالْحَنْفِيُّ، فَمَا تَرَاهُ فَسَادًا ٩٣
لَا بَعْدَ طَهْرِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَا ٩٤
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ نِصْفُ فَقَدْ ٩٥
بِنِصْفِ خَمْسِينَ لِدَاتِ عِدَّة ٩٦
حُدُودَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ عُلِمَتْ ٩٧
وَالْحَنْفِيُّ بِعَادَةٍ يَلْتَزِمُ ٩٨
قَضَى، فَإِنْ كَانَا فَتَمَيِّزًا قَصَدَ ٩٩
لِعَادَةٍ حَيْثُ كِلَاهُمَا ثَبَتَ ١٠٠
بِكُونِهِ حَيْضًا وَطَهْرًا يَتِمُّ ١٠١
وَالْمَالِكِيُّ يَنْدُبُ هَذَا يَقْضِي ١٠٢
بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ أَيْضًا يَمْتَنِعُ ١٠٣
لِمَالِكٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ مَا وَجَدَ ١٠٤
طَلَقَهَا وَالصَّوْمَ وَالْجَمَاعَا ١٠٥
مِنْ سُورَةٍ لِرُكْبَتَيْهَا حَرَمًا ١٠٦
بَعْدَ انْقِطَاعِ، وَلِكُوفِيٍّ يَحِلُّ ١٠٧
لِأَحْمَدٍ، وَلِيسُواهُ اسْتَغْفَرَا ١٠٨
لِأَحْمَدٍ إِلَّا إِذَا خِيفَ الْعَنَتَ ١٠٩

كتاب التيمم

- يُشْرَعُ إِنْ عَنْ طَهْرٍ مَاءٍ يَعْجَزُ ١١٠
فَلْيَتَيَمَّمْ عَاجِزٌ لِقَمْدٍ ١١١
وَعَمَرٌ فِي الْعُسْطَلِ لَمْ يُجْزَ ١١٠
أَوْ مَرَضٌ يَخَافُ أَوْ بَرْدٌ ١١١

- وَالْبُعْدُ لِلنُّعْمَانِ شَرْطُ مَنْ فَقَدَ ١١٢ وَلِعَطَاءٍ مَنْعُ كُلِّ مَنْ وَجَدَ
وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُ مَا صَلَّى بِهِ ١١٣ لِلْبَرْدِ أَوْ لِنَادِرٍ مُشَابِهِ
وَلِسَوَى النُّعْمَانِ شَرْطُ يُعْلَمُ ١١٤ دُخُولُ وَقْتِ مَا لَهُ التَّيْمُمُ
وَأَشْتَرَطُوا النِّيَّةَ فِيهِ، وَالطَّلَبُ ١١٥ لِلْمَاءِ عِنْدَ فَقْدِهِ أَيْضًا وَجَبَ
وَصَحَّ بِالتُّرْبِ، وَلِلْكُوفِيِّ صَحَّ ١١٦ وَمَالِكٍ بِمَا مِنَ الْأَرْضِ اتَّضَحَّ
كَالزَّمَلِ وَالْحَصَى وَجَصٌّ وَحَجَرٌ ١١٧ وَمَا تَوَافَقَا عَلَى كُلِّ الصُّوَرِ
وَالْفَرَضُ مَسْحُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ١١٨ وَأَحْمَدٌ يَحْتَدُّ بِالْكَفَيْنِ
وَمِثْلُهُ لِمَالِكٍ وَيَسْتَحِبُّ ١١٩ لِمَرْفَقٍ، وَلِسَوَاهُمَا يَجِبُ
وَأَكْتَفَى بِضَرْبَةٍ، وَقَدْ لَزِمَ ١٢٠ لِلْآخَرَيْنِ ضَرْبَتَانِ، كَيْ يَتِمَّ
وَالْقَوْلُ فِي تَرْتِيبِهِ أَوْ الْوَلَا ١٢١ كَالْقَوْلِ فِي الْوُضُوءِ مَا تَبَدَّلَا
نَاقِضُهُ سَوَى خُرُوجِ الْوَقْتِ ١٢٢ نَاقِضُ أَصْلِهِ، وَمَاءٌ يَأْتِي

باب إزالة النجاسة وآداب قضاء الحاجة

- شَرْطُ صَلَاةٍ عِنْدَهُمْ رَفْعُ النَّجَسِ ١٢٣ لَا إِنْ سَهَا أَوْ لَمْ يُطِيقْ لِابْنِ أُنَسٍ
وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، وَبَوْلُ النَّاسِ ١٢٤ وَغَائِطُ مَنْهُمْ مِنَ الْأَنْجَاسِ
كَمَيِّتِ ذِي دَمٍ يَسِيلُ بَرِّي ١٢٥ وَدَمِهِ الْمَسْفُوحُ ثُمَّ الْحُمُرِ
وَكُلُّ قَيْءٍ بَجَسٍّ، وَالْحُمَيْرِ ١٢٦ لَمْ يَرَدَا إِلَّا لِذِي تَغْيِيرٍ
وَالشَّافِعِيُّ أَطْلَقَ مَيِّتَ الْبَرِّي ١٢٧ فَنَجَسٌ، إِلَّا الْجُرَادَ فَأَدِرَ
وَلَا تُنَجِّسُ مَيِّتَةَ الْحَيَّاتَانِ ١٢٨ وَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ لِلنُّعْمَانِ
وَالشَّعْرُ طَاهِرٌ لَغَيْرِ الشَّافِعِيِّ ١٢٩ كَالْعَظْمِ لِلْكُوفِيِّ وَمَنْ يَتَابِعِ
وَدَابِعُ الْجِلْدِ لَهُ مُطَهَّرٌ ١٣٠ وَأَحْمَدٌ - كَالْأَصْبَحِيِّ - يُنَكِّرُ
لَا جِلْدَ خَنْزِيرٍ وَقِيلَ: مَا امْتَنَعَ ١٣١ وَالْكَلْبُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَهُ تَبَعٌ
وَدَمٌ خُوتٍ بَجَسٍّ فَاعْتَرَلَ ١٣٢ إِلَّا لَدَى النُّعْمَانِ وَابْنِ حَنْبَلٍ
وَقَدْ عَفَوْا عَنِ الْقَلِيلِ فِي الدِّمَا ١٣٣ عَلَى تَفَاصِيلِ هُمْ لَنْ تُنْظَمَا
وَبَجَسٍّ لَمْ يَبْلُغِ الرُّبْعَ عُفَى ١٣٤ فِي الْجَسْمِ وَالثِّيَابِ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ

- إِلَّا مُعَلِّظًا فَقَدْ ذُرْ ذَرْهَمٍ ١٣٥ وَهُوَ مَا الْإِجْمَاعُ فِيهِ قَدْ نُمِي
وَالْبَوْلُ وَالْأَرْوَثُ رِجْسٌ، وَافْتِئِدَى ١٣٦ بِلَحْمِهَا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدِ
ثُمَّ الْمَنِيِّ طَاهِرٌ، وَالْحُمَّى يَرِي ١٣٧ - وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ - لَمْ يُطَهَّرْ
فَلْيُزَلِ النَّجَاسَةُ الْمُصَلِّي ١٣٨ عَنْ بَدَنِ وَالثُّوبِ وَالْمَحَلِّ
وَدَكَّرًا وَالْأَنْثِيَيْنِ عَسَلًا ١٣٩ لِلْمَذِي عِنْدَ أَحْمَدٍ كَمَا ابْجَلَى
وَلَمْ تُزَلْ بَعِيرٌ مَاءً يَنْفَعُ ١٤٠ وَالْحَنْفِي بِمَا أزالَ يَرْفَعُ
وَجَازَ أَنْ تُزَالَ بِاسْتِحْمارٍ ١٤١ وَالظَّاهِرِي يَحْضُرُ فِي الْأَحْجَارِ
وَحَرَّمُوا الْأَرْوَثَ وَالْعِظَامَ ١٤٢ وَالْمَالِكِي لَمْ يَرَهَا حَرَامًا
وَعِنْدَهُ تَطْهِيرٌ نَحْوِ نَعْلٍ ١٤٣ بِدَلِكِهِ مِنْ نَحْوِ رَوْثٍ بَعْلٍ
وَالشَّافِعِي يَرُشُّ مِثْلَ الْحَنْبَلِي ١٤٤ بَوْلَ صَبِيٍّ ذَكَرٍ لَمْ يَأْكُلِ
وَالظَّاهِرِي بِهِ الرَّجَالُ عَمَّا ١٤٥ وَالْمَالِكِي إِنْ شَكَ رَشَّ حَتْمًا
وَشَرَطُ غُسْلِ أَنْ يُزِيلَ مَا طَرَا ١٤٦ وَالْحَنْفِي تَثْلِيثُ حُكْمِي يَرَى
وَأَحْمَدُ سَبْعَ لَلتَّطْهِيرِ ١٤٧ كَالشَّافِعِي فِي الْكَلْبِ وَالْحَنْزِيرِ
وَأَوْجَبَا عَلَى الَّذِي يَسْتَجْمِرُ ١٤٨ تَثْلِيثَهُ وَإِنْ كَفَّاهُ حَجَرُ
وَفِي قَضَاءِ حَاجَةٍ آدَابُ ١٤٩ وَجَلُّهَا عَنْدَهُمْ اسْتِحْبَابُ
وَحَرَّمُوا الْكَعْبَةَ أَنْ تُسْتَقْبَلَا ١٥٠ وَعَكْسَهُ وَالظَّاهِرِيُّ حَلًّا
وَذَاكَ فِي الصَّحْرَا وَلِلنُّعْمَانِ ١٥١ يَحْرُمُ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْبُنْيَانِ

كتاب الصلاة

- فُرُوضُهَا خَمْسٌ عَلَى الْأَعْيَانِ ١٥٢ وَالْوُثْرُ وَاجِبٌ لَدَى النُّعْمَانِ
وَمَنْ يَدْعُهَا كَسَلًا فَلْيُقْتَلِ ١٥٣ بَلْ هُوَ كَافِرٌ لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ
وَالْحَنْفِي يَحْسِبُهُ مُعْزَرًا ١٥٤ وَحَاجِدُ الْوُجُوبِ حَتْمًا كَفَرًا
وَالْوَقْتُ شَرْطٌ صِحَّةٍ لِلْخَمْسِ ١٥٥ فَالظُّهْرُ مِنْ بَعْدِ زَوَالِ الشَّمْسِ
حَتَّى يَصِيرَ الظَّلُّ مِثْلَ الْأَصْلِ ١٥٦ وَاخْتِيرَ لِلنُّعْمَانِ ضِعْفُ الْمِثْلِ
وَبَعْدَهَا الْعَصْرُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ١٥٧ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ دُونَ مَينِ

- وَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُ غَيْرِ شَافِعِي ١٥٨ إِلَى اصْفِرَارِ دُونَ غُذْرِ شَافِعِ
فَمَعَرِبْتُ مَا شَفَقُ الْأُفُقِ بَدَا ١٥٩ وَمَالِكُ جَعَلَهُ قَدْرَ الْأَدَا
وَالشَّفَقُ الْأَحْمَرُ، وَالْكُوفِي امْتَسَكَ ١٦٠ بِأَبْيَضٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَرَكَ
ثُمَّ الْعِشَاءُ بَعْدَمَا غَابَ الشَّفَقُ ١٦١ كَمَا مَضَى حَتَّى يُرَى فَجْرٌ صَدَقَ
وَأَحْمَدُ وَالْأَصْبَحِيُّ حَظَّالًا ١٦٢ تَأْخِيرَهَا عَنْ ثُلُثِ لَيْلٍ أَوَّلًا
وَمَدُّهُ لِيَنْصِفَ مِنْ أَحْمَدَا ١٦٣ وَأَوَّلُ الصُّبْحِ إِذَا الْفَجْرُ بَدَا
إِلَى طُلُوعِهَا، وَعِنْدَ الْحَمِيرِيِّ ١٦٤ يَأْتُمُّ بِالْإِسْفَارِ مَنْ لَمْ يُغْذِرْ
وَهَاكَ أَوْقَاتًا لِأَهْلِ الْعُذْرِ ١٦٥ حَيْضِ جُنُونٍ وَصَبَاً وَكُفْرِ
فَمُدْرِكُ مَنْ آخِرٍ يَسِيرًا ١٦٦ تَلَزُمُهُ إِنْ أَدْرَكَ التَّكْبِيرَ سِيرًا
أَوْ رَكْعَةً لِمَالِكٍ، وَيَرْكَعُ ١٦٧ مَا قَبْلَهَا إِنْ تَلَّكَ مَعَ ذِي الْجُمُعِ
وَشَرَطُهَا لِمَالِكٍ أَنْ يَفْضُلًا ١٦٨ مَقْدَارُ رَكْعَةٍ هَا لِتُفْعَلَا
وَمُدْرِكُ مَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ قَضَى ١٦٩ لِلشَّافِعِيِّ إِنْ يَسَعُهَا مَا مَضَى
أَوْ يَسَعِ التَّكْبِيرَ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٧٠ وَمَا قَضَى سَوَاهُمَا بِالْأَوَّلِ
وَتَسْقُطُ الصَّلَاةُ بِالْإِغْمَاءِ ١٧١ وَالْحَنْبَلِيُّ يَأْمُرُ بِالْقَضَاءِ
وَأَلْزَمَ النُّعْمَانُ حَمْسًا فَأَقْلُ ١٧٢ وَفِي الْجُنُونِ مِثْلُ ذَا الْحَدِّ جَعَلَ
وَلَا صَلَاةَ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ ١٧٣ إِلَى الضُّحَى، وَلِغُرُوبِ يُمْسِي
وَبَعْدَ عَصْرِ أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ ١٧٤ وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ بَعْدَ الْعَصْرِ
وَالنَّهْيُ مِنْ صَلَاةِ فَجْرِ يَبْدَا ١٧٥ لِلشَّافِعِيِّ لَا الطُّلُوعِ الْمُبْدَى
وَلَا سِتْوَاءٍ غَيْرُ مَالِكٍ مَنَعَ ١٧٦ وَالشَّافِعِيُّ أَبَاحَ هَذَا فِي الْجُمُعِ
فَمَنَعُوا فِيهَا سِوَى الَّذِي وَجَبَ ١٧٧ وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ نَفْلًا ذَا سَبَبٍ
وَيَمْنَعُ النُّعْمَانُ غَيْرَ فَرَضٍ ١٧٨ عَصْرِ لِمَالِكٍ الْيَوْمَ حَتَّى الْمَقْضَى
وَجُلُّهُمْ يُبَيِّحُ بَعْدَ الْعَصْرِ ١٧٩ جَنَازَةً، كَذَلِكَ بَعْدَ الْفَجْرِ

باب الأذان

- أَذَانُنَا تَتْنِيَّةٌ وَرَبْعَةٌ ١٨٠ أَوَّلُهُ وَالشَّافِعِيُّ يُرَجِّعُ

- وَمَالِكَ لَكَبِيرُهُ يُنْيِي ١٨١
وَأَفْرَدُوا آخِرَهُ، وَلِلْحَسَنِ ١٨٢
وَتَوَبُّوا فِي الصُّبْحِ، أَمَّا مَا رُوي ١٨٣
ثُمَّ الْأَذَانُ سُورَةً وَأُكِّدًا ١٨٤
وَأَوَّلَ الْفَجْرِ سَوَى الْعِرَاقِي ١٨٥
وَأَخَذُ أَجْرَةً عَلَيْهِ لَمْ يُبَحْ ١٨٦
وَسُورَتَيْنِ لِلسَّامِعِ أَنْ يُرَدِّدَا ١٨٧
وَحُكْمَهَا الشَّرْعِيُّ كَالْأَذَانِ ١٨٨
وَعَيْنُهُ أَفْرَدَهَا، وَيُشْفَعُ ١٨٩
مُبْتَدِئًا، وَشَفَعُوا قَدْ قَامَتْ ١٩٠

شروط الصلاة

- الشَّرْطُ عَيْنُ كَعْبَةٍ لِمَنْ رَأَى ١٩١
وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَ أَنْ يُصَيِّبَا ١٩٢
وَاجْتَهَدَ الْجَاهِلُ حَتْمًا، وَلِيُعَدَّ ١٩٣
كَمَالُكَ فِي وَقْتِهَا إِنْ بَانَ ١٩٤
وَالْفَرَضُ فِي الْكَعْبَةِ لَمْ يُصَحَّحْ ١٩٥
وُسْتُتَحَبُّ سُورَةُ الْمُصَلِّي ١٩٦
وَسُورَةُ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ وَتُقْل ١٩٧
وَحَدُّهَا لِرَجُلٍ مِنَ السُّرُرِ ١٩٨
وَذَانِ شَرْطُ الْمَالِكِيِّ وَلِيُعَدَّ ١٩٩
وَسُورَةُ عَاتِقٍ لَدَى الْفَرَضِ يَجِبُ ٢٠٠
وَعَيْنُ وَجْهِ حُرَّةٍ وَالْكَفَّ عَمَّ ٢٠١
وَلَمْ تُعَدَّ لِكَشْفِ صَدْرٍ أَوْ طَرْفٍ ٢٠٢
وَكَفَّهَا - لِأَحْمَدٍ - لِتَسْتُرِ ٢٠٣
- وَنَحْوُهُ، وَجَهَةٌ لِمَنْ نَأَى ١٩١
عَيْنُ الْبَنَاءِ بَعِيدًا أَوْ قَرِيبًا ١٩٢
لِلشَّافِعِيِّ مُخْطِئٌ فِيمَا اعْتُمِدَ ١٩٣
وَذَاكَ حَيْثُ اسْتَيْقَنَ اسْتَيْقَانًا ١٩٤
لِلْجَهْبَذِينَ أَحْمَدٌ وَالْأَصْبَحِي ١٩٥
مَنْصُوبَةً كَأَخْرِ لِلرَّخْلِ ١٩٦
عَنْ مَالِكٍ نَذْبٌ وَحَتْمٌ مُسْتَقِلٌّ ١٩٧
لِرُكْبَةٍ، وَقِيلَ: فَزَجَّ وَدُبُرُ ١٩٨
لِكَشْفِهِ الْأَيْلَةَ مَا الْوَقْتُ وَجَدَّ ١٩٩
لِأَحْمَدٍ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ اسْتَحْبَبُّ ٢٠٠
عَوْرَتِهَا، وَاسْتَشْنِ لِلْكُوفِيِّ الْقَدَمَ ٢٠١
لِمَالِكٍ إِنْ وَقَّتْهَا كَانَ أَنْصَرَفَ ٢٠٢
وَأَمَّةٌ عِنْدَ الْمَالِكِ لَا كَذَكَرِ ٢٠٣

- وَأَشْتَرَطُوا النَّيَّةَ وَلَيْتَ بَاعِ ٢٠٤ فِي النَّيَّةِ الْإِمَامَ غَيْرُ الشَّافِعِيِّ
وَكَرِهُوا الصَّلَاةَ فِي مَوَاطِنِ ٢٠٥ كَالدَّزْبِ وَالْحَمَامِ وَالْمَعَاظِنِ
وَأَحْمَدُ أَبْطَلَهَا وَالْمَقْبَرَةَ ٢٠٦ كَذَلِكَ مَعَ مَزْبَلَةٍ وَبَحْرَزَةٍ
وَبَطَلَتْ بِأَجْنَبِيٍّ كُتِبَ ٢٠٧ فِعْلًا، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ذِي عَمْدٍ جَرَى
وَبِكَلَامٍ بَشَرٍ، وَلَيْعُ ذَرٍ ٢٠٨ لِلْسَّهْوِ وَالْإِصْلَاحِ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ
كَمَنْ سَهَا لِلشَّافِعِيِّ أَوْ جَهْلٌ ٢٠٩ وَبَعْضُهُمْ يَعْذُرُ إِنْ خَطُبَ يَحِلُّ

صفة الصلاة

- تَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامَ رُكْنٌ وَالْحَسَنُ ٢١٠ أَسْقَطَهَا لِلْسَّهْوِ مَعَ ذَوِي فَطْنٍ
وَشَرَطُهَا اللَّفْظُ، وَلَوْ مُعَرَّفًا ٢١١ لِلشَّافِعِيِّ وَالذِّكْرُ لِلْكُوفِيِّ كَفَى
وَلَمْ يَجِبْ تَكْبِيرُهُ سِوَاهَا ٢١٢ وَالْحَنْبَلِيُّ يُوجِبُ الْأَشْبَاهَا
وَأَنْدُبُهَا رَفَعَ الْيَدَيْنِ، وَرَفَعَ ٢١٣ كَالشَّافِعِيِّ الْحَنْبَلِيُّ إِنْ رَكَعَ
كَالْإِعْتِدَالِ ثُمَّ زِدْ عَنْ أَحْمَدَ ٢١٤ قِيَامَهُ مِنْ بَعْدِ مَا تَشَهَّدَا
وَسَنَ الْإِسْتِغْثَاخِ غَيْرُ الْأَصْبَحِيِّ ٢١٥ فَلْيَدْعُ أَوْ يُوجِّهْهُ أَوْ يُسَبِّحْ
وَعَيْرُهُ بِسَمَلٍ بَعْدُ وَأَسْرُ ٢١٦ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: فِي الْجَهْرِ جَهْرٌ
وَهِيَ مِنْ أُمَّ الْقُرَانِ عِنْدَهُ ٢١٧ وَالْخُلْفُ فِيهَا ذُو جِهَاتٍ عِدَّةُ
وَفَرَضُوا فَاتِحَةَ الْقُرْآنِ ٢١٨ لَا إِنْ سَهَا عَنْهَا لَدَى النُّعْمَانِ
وَالْحَبْرُ فِي سِرِّيَّةٍ صَمْتًا ذَكَرَ ٢١٩ وَالْعَفْوُ عِنْدَ السَّهْوِ جَاءَ عَنْ عُمَرَ
وَالشَّافِعِيُّ قَالَ بِهِ ثُمَّ رَجَعَ ٢٢٠ وَامْتَنَعَ قُرْآنَ سَاجِدٍ وَمَنْ رَكَعَ
وَجَلُّهُمْ يَكْرَهُ هَذَا فَتَصَحَّحَ ٢٢١ صَلَاتُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: أَبْخَ
وَفَرَضَ الرُّكُوعَ، وَالذِّكْرُ لَزِمَ ٢١٢ لِأَحْمَدٍ، وَفِي السُّجُودِ ذَا عِلْمٍ
وَسَبْعُهُ الْأَعْضَاءُ فِيهِ تَجِبُ ٢٢٣ وَالْمَالِكِيُّ كَالْحَنْفِيِّ يَنْدُبُ
وَأَفْرَضَ قِيَامَ رَاكِعٍ، وَمَنْ سَجَدَ ٢٢٤ فَبَيْنَ سَجْدَتَيْهِ لِلْفَضْلِ قَعْدُ
وَالْحَنْفِيُّ سَنَنَهُمَا، وَلَيْقَعْدُ ٢٢٥ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ لِلشَّاهِدِ
وَوَسَطِهَا وَسُنَّ ذَا لِلشَّافِعِيِّ ٢٢٦ وَمَالِكٍ كَذَكَرِ الْمُتَابِعِ

- وَفِي الْأَخِيرِ يَقْرَأُ التَّشَهُُّدَا ٢٢٧ فَرِيضَةً لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدًا
كَذَا صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ٢٢٨ وَاخْتَلَفُوا فِي جُلُوسَةِ التَّشَهُُّدِ
فَافْتَرَشَ النُّعْمَانُ أَمَّا مَالِكٌ ٢٢٩ فَشَأْنُهُ فِي كُلِّهَا التَّوَارُكُ
وَحَصَّ ذَا بَالْتَنَانِي الْأَخْرَانِ ٢٣٠ وَالْفَرْدُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَثَانِي
وَفَرَضُوا اطْمَآنًا فِي الْأَرْكَانِ ٢٣١ وَوَجِبَا فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ
كَذَا السَّلَامُ مَرَّتَيْنِ وَاسْتُحِبَّ ٢٣٢ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ثَانٍ طُلُبُ
وَأِنْ يَتَوَمَّمُ الْمَالِكِيُّ أَوْ يَنْفَرِدُ ٢٣٣ سَلَّمَ مَرَّةً فَقَطُّ وَلَمْ يَزِدْ
وَسُنَّ قَبْضُهُ عَلَى الشِّمَالِ ٢٣٤ وَالْمَالِكِيُّ يَقُولُ بِالْإِرْسَالِ
وَالشَّافِعِيُّ لِاسْتِرَاحَةٍ فَقَعَدَ ٢٣٥ وَيُكْرَهُ الْإِفْعَاءُ لِلَّذِي وَرَدَ

باب صلاة الجماعة

- يُحِبُّ لَا لِلْمَالِكِيِّ، لَكِنْ عَلَى ٢٣٦ كِفَايَةِ لِلشَّافِعِيِّ؛ كَمَا ابْتِغَى
وَأَشْثُرَتْ لِلظَّاهِرِيِّ، ثُمَّ لِيُعِيدَ ٢٣٧ لِأَجْلِهَا نَذْبًا مُصَلٍّ مُنْفَرِدٍ
لَا مَالِكِيٍّ مَعْرَبًا، وَالْحَنْفِيُّ ٢٣٨ فِي مَغْرِبٍ وَالْعَصْرِ مَنْعًا يَفْتَفِي
وَكُونُهُ مِنْ قَبْلِ صَلَٰى مُفْرَدًا ٢٣٩ لَيْسَ بِقِيَدِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدًا
وَأِنْ أُقِيمَتْ سُنَّةٌ أَلَّا يُسْرِعَا ٢٤٠ وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ أَسْرَعَا
وَقَدَّمَ الْأَفْقَهُ ثُمَّ الْأَقْرَأَ ٢٤١ لِحُلَّتْهُمْ، وَأَحْمَدٌ عَكْسًا رَأَى
وَلَمْ تَجْزِ إِمَامَتُهُ الصَّيِّ ٢٤٢ فِي فَرَضِ شَخْصٍ غَيْرِ شَافِعِيٍّ
وَمَنْعُهَا مِنْ فَاسِقٍ لِأَحْمَدَا ٢٤٣ وَمَالِكٍ كَمَا الْخَلِيلُ اعْتَمَدَا
وَلَا تَتَوَمَّمُ امْرَأَةً ذُكْرَانَا ٢٤٤ وَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ خِلَافُ بَانَا
وَلَا نِسَاءً عِنْدَ غَيْرِ أَحْمَدَا ٢٤٥ وَالشَّافِعِيُّ، وَالْمَالِكِيُّ أَفْسَدَا
وَكُلُّهُمْ أَمَّنْ أَصْغَى أَوْ قَرَا ٢٤٦ إِلَّا إِمَامًا مَالِكِيًّا جَهَرًا
وَجَارَ أَنْ يُلَقَّنَ الْإِمَامُ ٢٤٧ وَقَالَ جَمْعٌ: إِنَّهُ كَلَامٌ
وَالْقَدُّ عَنْ يَمْنَى إِمَامِهِ وَقَفَ ٢٤٨ وَالْجَمْعُ - كَالْمَرْأَةِ - خَلْفَهُ يُصَفُّ
كَذَاكَ الْإِنْتَانِ، وَقِيلَ: دَانَ ٢٤٩ عَنْ جَنْبِ الْإِمَامِ يَصْطَطِّقَانِ

- وَأَحْمَدُ أَلْعَى صَلَاةَ الْمُتَقَرِّدِ ٢٥٠ خَلَفَ الصُّفُوفِ لِلْحَدِيثِ فَلْيُعِدْ
- وَسَمَّعَ الْمَأْمُومُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ٢٥١ بَعْدَ رُكُوعِهِ وَلَمْ يُتَابِعِ
- وَعِنْدَ الْأَصْبَحِيِّ وَالْكُوفِيِّ ائْتَفَى ٢٥٢ بِهِ الْإِمَامُ دُونَ تَحْمِيدٍ فَقَا
- وَأِنْ يُصَلِّ جَالِسًا إِمَامًا ٢٥٣ فَقَرَضُ مَنْ وَرَاءَهُ الْقِيَامُ
- وَقَرَضُهُ الْمُتَعَوِّدُ عِنْدَ أَحْمَدَ ٢٥٤ إِنْ الْإِمَامُ قَاعِدًا كَانَ ابْتَدَا
- وَذَا افْتِدَاءُ قَادِرٍ بِعَاجِزِ ٢٥٥ فَلَيْسَ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ بِجَائِزِ
- وَوَاجِبُ الْمَأْمُومِ أَنْ يُتَابِعَا ٢٥٦ مُكَبِّرًا وَخَافِضًا وَرَافِعَا
- فَأَبْطَلُوا إِنْ عِنْدَ عَقْدٍ سَابِقَةٍ ٢٥٧ أَوْ فِيهِ غَيْرُ الْحَنْفِيِّ وَافَقَهُ
- وَسَبَقَهُ بِغَيْرِهِ لَنْ يُبْطَلَا ٢٥٨ إِلَّا السَّلَامُ الْعَمَدَ فِي قَوْلِ الْمَلَا
- وَيَقْرَأُ الْمَأْمُومُ قُرْآنًا وَجَبَ ٢٥٩ لِلشَّافِعِيِّ، وَلِسِوَاهُ يُسْتَحَبُّ
- إِلَّا لَدَى الْجَهْرِ، وَلِلنُّعْمَانِ ٢٦٠ يَسْكُتُ فِي الْإِسْرَارِ وَالْإِعْلَانِ
- وَحَدَّثَ الْإِمَامُ لَيْسَ مُبْطَلَا ٢٦١ عِنْدَ سِوَى ابْنِ ثَابِتٍ إِنْ يَجْهَلَا
- أَوْ يَجْهَلُ الْمَأْمُومُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ٢٦٢ وَذَا الْكَلَامُ فِي صَلَاةِ التَّابِعِ
- وَاعْتَدَ مُدْرِكُ الْإِمَامِ رَاكِعَا ٢٦٣ وَقِيلَ: ذَا وَلَوْ رَأَاهُ رَافِعَا
- وَبَعْضُهُمْ جَمِيعَ هَذَا مَنَعَا ٢٦٤ وَمَنْ لِعُذْرِ لَمْ يُطِيقْ أَنْ يَزَكِعَا
- سَعَى وَرَاءَهُ وَيُلْغِي الْمَالِكِيُّ ٢٦٥ إِنْ تَكُنِ الْأُولَى وَغَيْرُ ذَا حُكْمِي
- وَأَوَّلَ الصَّلَاةِ فِي الْأَقْصَا ٢٦٦ لِيَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ لَا الْأَفْعَالِ
- وَالْكُلُّ لِلْكُوفِيِّ قَضَا وَمَا اعْتَمِدَ ٢٦٧ وَعَكْسُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ الْمُحْتَمِدُ

باب صلاة الجمعة

- فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ بِالْإِجْمَاعِ ٢٦٨ نَقَلَهُ جَمْعٌ بِلَا نِزَاعِ
- وَلَمْ يَجِبْ إِلَّا عَلَى حُرٍّ ذَكَرَ ٢٦٩ لَا ذِي سَقَامٍ مَانِعٍ وَلَا سَفَرِ
- وَالْخُلُوفُ فِي الرِّقِيقِ وَالْمَسَافِرِ ٢٧٠ فَوَجَبَتْ عَلَيْهِمَا لِلظُّلَاهِرِي
- وَوُفِّتْ غَيْرِ الْحَنْبَلِيِّ كَالظُّهْرِ ٢٧١ وَعِنْدَهُ مِنَ الضُّحَى لِلْعَصْرِ
- وَلِلْعُرُوبِ عِنْدَ الْأَصْبَحِيِّ اسْتَمَرَّ ٢٧٢ وَجَمَعَهَا فِي قَوْلِهِ بِأَثْنِي عَشَرَ

- وَالْحَنْفِيُّ لثَلَاثَةِ خَطِّبٍ ٢٧٣ وَالْأَزْهَرِيُّ لِسَوَاهُمَا وَجَبَ
وَالظَّاهِرِيُّ بِمُقْتَدٍ قَدْ قَنِعَ ٢٧٤ وَغَيْرُ هَذَا مِنْ أَقَاوِيلِ سُبُعَ
وَكُونُهَا بِقَرْبَةٍ شَرْطٌ فَلَا ٢٧٥ تَصِحُّ فِي بَادِيَةِ كَمَا انْجَلَى
وَلَيَاتٍ بَادٍ يَسْمَعُ الْأَذَانَا ٢٧٦ وَذَا مِنْ نَحْوِ فَرَسَخٍ قَدْ بَانَ
وَحُطْبَتَانِ شَرْطُهَا، وَالْمُشْتَرِطُ ٢٧٧ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ خُطْبَةٌ فَقَطْ
وَأَشْتَرِطَ الْحَمْدُ مَعَ الصَّلَاةِ ٢٧٨ عَلَى النَّبِيِّ، وَآيَةٍ، وَصَلَاةٍ
وَمَالِكَ بِمُطْلَقِ الْوَعْظِ اكْتَفَى ٢٧٩ وَمُطْلَقُ الذِّكْرِ لَدَى الْكُوفِيِّ كَفَى
وَيَجِبُ الْإِنْصَاتُ وَالْمُطْلَبِي ٢٨٠ رَأَهُ نَذْبًا فِي حَدِيدِ الْمَذْهَبِ
وَسُنَّ لِلدَّخْلِ رُكْعَتَانِ ٢٨١ لَا عِنْدَ الْأَصْبَحِيِّ وَالنُّعْمَانِ
وَسُنَّ غُسْلُ جُمُعَةٍ لِمَنْ ذَهَبَ ٢٨٢ وَذَاكَ عِنْدَ الظَّاهِرِيِّ فَرَضٌ وَجَبَ
وَمُذْرِكُ الرُّكْعَةِ صَلَّى جُمُعَةٍ ٢٨٣ وَلَيْسَ شَرْطًا لِلْعِرَاقِيِّ رُكْعَةٌ

باب صلاة السفر والخوف والمرض

- وَالْقَصْرُ يُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ ٢٨٤ وَأَوْجَبَ ابْنُ ثَابِتٍ وَالظَّاهِرِيُّ
وَذَاكَ فِيْمَنْ سَافَرَهُ يَوْمَانِ ٢٨٥ وَزَيْدٌ ثَالِثٌ لَدَى النُّعْمَانِ
وَالظَّاهِرِيُّ نَاطَهُ بِاسْمِ السَّفَرِ ٢٨٦ وَقِيلَ: فِي الْجِهَادِ وَالْحَجِّ انْخَصَرَ
وَمَنْ عَصَى بِسَيْرِهِ لَنْ يَقْصُرَا ٢٨٧ إِلَّا لَدَى النُّعْمَانِ إِذْ فَرَضَا يَرَى
وَالْمُقْتَدِي بِمَنْ يُتِمُّهَا أُمَّ ٢٨٨ وَالظَّاهِرِيُّ بِرَدِّ ذَا الْحُكْمِ حَكَمَ
وَالْقَصْرُ حِينَ جَاوَزَ الْعُمَرَانَا ٢٨٩ وَفَرَسَخٌ عَنْ مَالِكٍ مُذْ بَانَ
وَمَاكِتٌ بِبَلَدَةٍ وَمَا قَصَدَ ٢٩٠ إِقَامَةً يَقْصُرُهَا إِلَى الْأَبْدِ
وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ ٢٩١ يُتِمُّهَا وَلَا يُدِيمُ قَصْرَهُ
وَمَاكِتٌ لِكَيْ يُقِيمَ أَرْبَعَةَ ٢٩٢ أَتَمَّهَا مِنْذُ الْمُقَامِ أَرْبَعَةَ
وَشَرْطُ فَرَضٍ زَائِدٍ لِأَحْمَدَا ٢٩٣ وَالْحَنْفِيُّ نِصْفَ شَهْرٍ حَدَّدَا
وَالْجَمْعُ عِنْدَهُمْ يَجُوزُ فِي السَّفَرِ ٢٩٤ وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ سَيْرٌ وَبَرٌ
وَلَمْ يَرَ الْكُوفِيُّ بِغَيْرِ عَرَفَةٍ ٢٩٥ جَاوَزَهُ وَلَيْلَةَ الْمُرْدَلَفَةِ

- وَعَيْزُهُ يَجْمَعُ لَيْلًا لِلْمَطَرِ ٢٩٦ وَاللَّيْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَمْ يُعْتَبَرْ
وَالْعَجَزُ عَنْ شَرْطٍ وَإِضَاعٌ وَدَا ٢٩٧ وَالشُّغْلُ أَغْذَارٌ لَهُ لِأَحْمَدَ
وَلَمْ يُجِزُوا الْقَصْرَ إِنْ بَأْسٌ يُخَفُّ ٢٩٨ وَرَدَّهَا لِرُكْعَةٍ بَعْضُ السَّلَفِ
وَجَارَ تَقْسِيمٌ وَأَنْ يُؤْمَا ٢٩٩ فِي رُكْعَةٍ كُلًّا لِكَيْ تُتَمَّا
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ نَسَحَ ذَا بَدَا ٣٠٠ فَكُلُّ حِزْبٍ بِإِمَامٍ اقْتَدَى
وَالْفَرَضُ خَلْفَ النَّفْلِ كَالَّذِي مَضَى ٣٠١ وَأَحْمَدُ كَالشَّافِعِيِّ هُنَا قَضَى
وَفِي اشْتِدَادِ الْخَوْفِ صَلَّى رَاجِلًا ٣٠٢ أَوْ رَاكِبًا، مُسْتَقْبِلًا أَوْ مَائِلًا
إِلَّا لَدَى التُّعْمَانِ قَالَ: أَخْرَا ٣٠٣ إِنْ يَكُنْ اسْتَقْبَلَهُ تَعَسَّرَا
وَرُكْنٌ فَرَضُهُ الْقِيَامُ وَقَعْدٌ ٣٠٤ إِنْ شَقَّ وَافْتَرَاشَهُ قَوْمٌ يَوَدُّ
وَمَالِكَ حَبٌّ لَهُ التَّرْبَعَا ٣٠٥ كَأَحْمَدٍ فَإِنْ يَشُقُّ اضْطَجَعَا
لِلْجَنْبِ أَوَّلَى، وَلَدَى الْكُوفِيِّ قُلِبَ ٣٠٦ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ يُطِيقُ الْجَنْبَ يَجِبُ

مبطلات الصلاة المختلف فيها

- وَبَطَلَتْ بِحَدَثٍ مِنْهُ بَدَا ٣٠٧ لَا حَنْفِيًّا لَمْ يَكُنْ تَعَمَّدَا
فَإِذَا تَوَضَّأَ سَاكِنًا وَأَكْمَلَا ٣٠٨ كَمَا لِكَيْ لِرُغْفَافٍ غَسَلَا
وَلَيْسَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ مَنْ يُمُرُّ ٣٠٩ وَإِنْ يَكُنْ لِنَفْسِهِ إِثْمًا يَجُرُّ
وَاقْطَعُ لِأَحْمَدٍ بِكَلْبٍ أَسْوَدَا ٣١٠ وَعَنْهُ: الْأُنْثَى وَالْحِمَارُ أَفْسَدَا
وَبَطَلَتْ بِالضُّحَى لَا التَّبَسُّمِ ٣١١ وَالْخُلْفُ فِي ذَا لِابْنِ سِيرِينَ نُمِي
وَكُرِهَتْ مِنْ حَاقِنٍ أَوْ حَاضِرٍ ٣١٢ طَعَامُهُ، وَبَطَلَتْ لِلظَّاهِرِيِّ
وَالرُّدُّ لِلسَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ^(١) ٣١٣ وَعِنْدَ قَوْمٍ جَارَ بِالْعِيَارَةِ

باب قضاء الصلاة

- وَلْيَقْضِهَا النَّاسِي لَهَا وَالنَّائِمُ ٣١٤ وَتَبَارَكَ عَمْدًا وَهَذَا آثَمُ
وَلِابْنِ حَزْمٍ مَا قَضَى الَّذِي آثَمُ ٣١٥ وَمَا عَلَيْهِ سَلَفٌ لَهُ عَلِمَ

(١) هو واجب عند المالكية، سنة عند الشافعية، جائز عند الحنابلة، مكروه عند الحنفية. ينظر: نهاية المحتاج (٤٧/٢)،

والشرح الكبير للدردير (٢٨٤/١)، ومطالب أولى النهى (٤٨٤/١)، ورد المختار (٦١٦/١).

- وَفِي اخْتِلَافِ الْحَالِ غُلِبَ الْحُضَرُ ٣١٦ لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٍ عَلَى السَّفَرِ
وَعَبَّرَ دَيْنَ وَصَفَ مَا فَاتَ طَلَبَ ٣١٧ وَلَا بِنَ حَزْمٍ حَالُ فِعْلِهِ غَلَبَ
وَيَجِبُ التَّزْيِيبُ فِي الْفَوَائِثِ ٣١٨ وَذَا لِذَوْنِ السُّتِّ لَا بِنَ ثَابِتِ
وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَرَهُ مُفْتَرَضًا ٣١٩ وَقَدَّمُوا حَاضِرَةً عَلَى الْقَضَا
إِنْ حِيفَ فَوُتُّهَا لِغَيْرِ الْحَمِيرِ ٣٢٠ وَإِنْ يَسْعَ فَالْحُكْمُ كَالَّذِي دُرِيَ
وَمَالِكٌ بِذَوْنِ سِتٍّ قَيَّدًا ٣٢١ كَمَذْهَبِ النُّعْمَانِ ذُوْنَ أَحْمَدَا

باب سجود السهو

- لِلسَّهْوِ سَجَدَتَانِ سُتَّتَانِ ٣٢٢ وَجَبَتَا فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ
كَأَحْمَدٍ لِمُبْطِلٍ، وَذَا وَجَدَ ٣٢٣ عَنْ مَالِكٍ إِنْ كَانَ قَبْلِيًّا فَرِذَ
وَذَاكَ عَنْدَهُ وَعِنْدَ أَحْمَدَا ٣٢٤ إِنْ يَكُنِ السُّجُودُ عَنْ نَقْصٍ بَدَا
وَلِلْعِرَاقِيِّ كُلُّهُ بَعْدِي ٣٢٥ وَكُلُّهُ لِلشَّافِعِيِّ قَبْلِي
وَلَا يُعِيدُ عَنْدَهُ التَّشَهُُّدَا ٣٢٦ وَهَكَذَا الْقَبْلِيُّ عَنْدَ أَحْمَدَا
سَبَبُهُ نَقْصُ زِيَادَةٍ وَشَكٍّ ٣٢٧ وَجُئُهُ التَّفْرِيعُ فِيهَا الْمُعْتَرِكُ
فَيَجْبُرُ الْإِخْلَالَ وَالنُّقْصَانَا ٣٢٨ لَكِنَّهُ لَا يَجْبُرُ الْأَرْكَانَا
وَمَنْ سَهَا فَمَا دَرَى كَمْ صَلَّى ٣٢٩ طَرَحَ شَكًّا جَاوَزَ الْأَقْلَا
وَالْحَنْفِي اسْتَأْنَفَ إِنْ بِهِ ابْتَدَا ٣٣٠ شَكٌّ وَإِنْ يَعْتَدُهُ فِيهَا اجْتَهَدَا
وَالْمُقْتَدُونَ سَهُوَهُمْ مَحْمُولٌ ٣٣١ وَقِيلَ: قَدْ خَالَفَ ذَا مَكْحُولٍ
وَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ ثُمَّ سَجَدَا ٣٣٢ يَلْزَمُ أَنْ يَتْبَعَهُ مَنْ اقْتَدَى
إِلَّا لَدَى إِسْحَاقَ فَيَمْنُ سُبِقَا ٣٣٣ بَعْضُهَا قَضَاهُ ثُمَّ الْحَقُّهَا
وَمَالِكٌ بِذَا لِبَعْدِي حَكْمٌ ٣٣٤ وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُهُ إِذَا أَمَّ
وَلِلَّذِي يُنَوِّبُهُ يُسَبِّحُ ٣٣٥ وَهِيَ لِغَيْرِ مَالِكٍ تُصَفَّقُ

صلاة التطوع - الوتر

- أَقْلُ وَثَرٍ رَكْعَةٌ، وَلَا بِي ٣٣٦ حَنِيفَةُ الثَّلَاثِ مِثْلَ الْمَغْرِبِ
وَشَرْطُهُ عَنْ مَالِكٍ شَفْعُ فَعُدَّ ٣٣٧ وَوَقْتُهِ مِنَ الْعِشَاءِ لِلْفَجْرِ مُدَّ

- قَضَاؤُهُ لِلْمَالِكِيِّ مَا لَمْ يُؤَدَّ ٣٣٨ صُبْحًا وَغَيْرُهُ قَضَى بِلاَ أَمَدٍ
وَجَازَ فِعْلُ الْوِثْرِ فَوْقَ الرَّاحِلَةِ ٣٣٩ لَدَى جَمِيعِ مَنْ يَرَاهُ نَافِلَهُ
ثُمَّ الْفُتُوْتُ فِيهِ لِلْكَوْفِيِّ وَجَبَ ٣٤٠ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِيهِ اسْتَحَبَّ
وَالشَّافِعِيُّ اسْتَحَبَّهُ إِنْ يَنْتَصِفَ ٣٤١ شَهْرُ صِيَامِنَا إِلَى أَنْ يَنْتَصِرَفَ
وَصُبْحُهُ - كَمَالِكٍ - فِيهِ ثَبَتَ ٣٤٢ وَلِلدَّوَاهِي غَيْرُ مَالِكٍ قَنَتَ
مَحَلُّهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ قَدْ بَدَأَ ٣٤٣ وَالشَّافِعِيُّ أَخْرَجَهُ كَأَحْمَدًا
وَالْوِثْرُ مَرَّةً، وَنَقَضُوهُ وَرَدَ ٣٤٤ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْعُمَدِ

ركعتا الفجر

- وَأَكْثَرُ مَا رُكِعَتِي الْفَجْرِ وَعَنْ ٣٤٥ نِعْمَانَ فِي الْوُجُوبِ قَوْلٌ قَدْ وَهَنَ
وَالْحَمْدُ تَكْفِي الْمَالِكِيِّ، وَيَصْطَلِي ٣٤٦ سُورَتِي الْإِخْلَاصِ غَيْرُ الْحَنْفِيِّ
وَأَقِيمَ فَرَضُهَا فَلَا يُصَلِّ ٣٤٧ وَعِنْدَ نِعْمَانَ وَمَالِكٍ فَعَلِ
بِحَاجِجٍ إِنْ كَانَ جَمْعًا يَلْحَقُ ٣٤٨ وَالْمَالِكِيُّ بِرُكْعَةٍ لَا يُسَبِّقُ
وَسُنَّةٌ قَضَاءُ نَفْلٍ فَائِتَ ٣٤٩ لِعَازِلِ الْأَصْبَحِيِّ وَابْنِ ثَابِتٍ
وَأَسْتَنْيَا ذِي قَبْلِ ظَهْرِ فَاقْضِهَا ٣٥٠ وَشَرَطُ نِعْمَانَ فَوَاتُ فَرَضُهَا
وَالنَّفْلُ مَثْنً عِنْدَهُمْ مُقْضًى ٣٥١ وَهُوَ رُبَاعًا لِلْعِرَاقِيِّ أَفْضَلُ
وَصَحَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كُلُّ عَدَدٍ ٣٥٢ كَأَحْمَدٍ شَفْعًا وَوِثْرًا لَمْ يُحَدِّثْ
غَيْرُهُمَا يَمْنَعُ وَثْرًا وَامْنَعِ ٣٥٣ لِمَالِكٍ زِيَادَةٌ عَنْ أَرْبَعِ

تحية المسجد والتراويح والكسوف

- وَرُكْعَتَا الْمَسْجِدِ نَفْلٌ نُدِبَا ٣٥٤ لِذَاخِلٍ وَالظَّاهِرِيُّ أَوْجَبَا
ثُمَّ التَّارَاوِيحُ لَدَيْهِمْ تُسْتَحَبُّ ٣٥٥ عِشْرِينَ رُكْعَةً وَفِي الْجَمْعِ أَحَبُّ
إِلَّا لِمَالِكٍ وَقِيلَ: قَدْ مُقِتَ ٣٥٦ لَدَيْهِ نَقْصٌ عَنْ ثَلَاثِينَ وَسِتِّ
وَسُورَةٍ فِي الْكُسُوفِ رُكْعَتَانِ ٣٥٧ رُكُوعُ كُلِّ مِنْهُمَا ثِنْتَانِ
وَقِيلَ: إِنْ زَادَ عَلَى ذَا حَالًا ٣٥٨ وَقِيلَ: زِدْ إِلَّا إِذَا تَجَلَّوْا
وَتَابِعِ النُّعْمَانَ فِيهِ صَلَّى ٣٥٩ كَمَا يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ نَفْلًا

- وَمَالِكٌ وَافَقَهُ عِنْدَ الْقَمَرِ ٣٦٠ وَمَا اسْتَحَبَّ الْجُمُعَ لِلْبَدْرِ فَذَرِ
وَعَيْرُ أَحْمَدٍ بِمَا قَرَأَ أَسْرُ ٣٦١ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بِلَيْلٍ لِلْقَمَرِ
وَالشَّافِعِيُّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ ٣٦٢ إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ سُتَيْنِ

صلاة الاستسقاء

- تُسَنُّ رَكَعَتَانِ لِاسْتِسْقَاءِ ٣٦٣ وَيَكْتَفِي النُّعْمَانُ بِالِدُعَاءِ
وَهِيَ كَعِيدِ صِفَةٍ وَوَقْتَا ٣٦٤ وَخُطْبَةٍ، وَقِيلَ: قُذِّمَتْ تَا
وَلَمْ يُكَبَّرْ مَالِكٌ، وَعُكِّسَا ٣٦٥ رِذَاءُ غَيْرِ الْحَنَفِيِّ وَنُكِّسَا
لِلشَّافِعِيِّ، وَالْإِمَامُ يُفْرَدُ ٣٦٦ بِالْقَلْبِ فِيمَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ

صلاة العيد

- سُنَّتْ صَلَاتُهُ وَلِلْكَوْفِ اجْعَلِ ٣٦٧ كَجُمُعَةٍ وَمِثْلُهُ لِلْحَنْبَلِيِّ
لَكِنْ كِفَايَةً، وَغَسَلُهَا يُسَنُّ ٣٦٨ وَخُطْبَةُ بَعْدُ، وَمَلْبُوسٌ حَسَنٌ
بِلَا إِقَامَةٍ وَلَا نِدَاءِ ٣٦٩ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ لِاسْتِوَاءِ
وَعَيْرُ مَالِكٍ قَضَاهَا صُبْحَ غَدٍ ٣٧٠ إِنْ بَعْدَ ذَلِكَ خَبَرُ الْعِيدِ وَرَدُ
وَكَبَّرُوا أَوَّلَهَا سَبْعًا وَمَا ٣٧١ يَعْدُ مِنْهَا الشَّافِعِيُّ التَّحْرُمَا
وَالْحَنَفِيُّ كَبَّرَ فِيهِ أَرْبَعًا ٣٧٢ وَعَيْرُ مَالِكٍ يَدِيهِ رَفَعَا
وَكَبَّرُوا بَعْدَ نُهْوضِ الثَّانِيَةِ ٣٧٣ خَمْسًا وَلِلنُّعْمَانِ مِثْلُ الْمَاضِيَةِ
لَكِنَّهَا بَعْدَ الْقِرَاءَةِ هُنَا ٣٧٤ فَلِلرُّكُوعِ رَابِعٌ تَبَيَّنَا
وَتُسْقَطُ الْجُمُعَةُ عِنْدَ أَحْمَدَا ٣٧٥ عَنْ مُقْتَدٍ كَالشَّافِعِيِّ فَيَمْنُ بَدَا
لَكِنْ لَدَيْهِمَا تُصَلَّى الظُّهْرُ ٣٧٦ وَقِيلَ: لَمْ تُصَلَّ إِلَّا الْعَصْرُ
وَمَنْ يَفْتَنُهُ جَمْعُهَا صَلَّاهَا ٣٧٧ كَالْجُمُعِ وَالْكَوْفِيُّ مَا رَأَاهَا
وَقِيلَ أَرْبَعًا، وَقِيلَ: ذَا يُخَصُّ ٣٧٨ بِالْفِعْلِ فِي الْبِنَا وَفِي الصَّحَرَاءِ قَصُّ
وَفِي الْمُصَلَّى يُكْرَهُ النَّفْلُ هُمْ ٣٧٩ وَالشَّافِعِيُّ كَرِهَهُ لِمَنْ يَتَوَمَّ
وَكَبَّرُوا مِنْ لَيْلِهِمْ جَهَارًا ٣٨٠ إِلَى صَلَاةِ عِيدِهِمْ شِعَارًا
وَالْمَالِكِيُّ يَبْدُوهُ إِذَا غَدَا ٣٨١ وَأَنْكَرَ النُّعْمَانُ كُلَّ مَا بَدَا

- وُسُنَّ ذَا فِي الْعَشْرِ عِنْدَ أَحْمَدَا ٣٨٢ فَذَاكَ مُرْسَلٌ وَخُذْ مُقَيَّدَا
يَبْدُوهُ مِنْ فَجَرٍ يَوْمَ عَرَفَةَ ٣٨٣ وَبَانِقِضَا التَّشْرِيقِ عَصْرًا وَقَفَهُ
وَالْمَالِكِي كَبَّرَ ظَهَرَ النَّحْرِ ٣٨٤ لِأَخِرِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الْفَجْرِ
كَحَبْلِيٍّ مُحْرِمٍ لَكِنْ وَقَفَ ٣٨٥ تَكْبِيرُهُ فِي الْعَصْرِ كَالَّذِي سَلَفَ
وَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ لَمْ تُعْتَمَدْ ٣٨٦ وَتَابِعُ الْكُوفِيِّ وَجُوبَهُ اعْتَقَدَ
وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ نَفْلٍ كَبَّرَا ٣٨٧ وَكُلُّهُمُ بَعْدَ الْفَرَائِضِ يَرَى
وَأَشْثَرُطَتْ جَمَاعَةٌ لِأَحْمَدَا ٣٨٨ وَقَالَهُ النُّعْمَانُ لَكِنْ أَبْعَدَا

سجود القرآن

- سُجُودُ تَالِي الذِّكْرِ لِلْجُلِّ اسْتُحِبَّ ٣٨٩ وَمَذْهَبُ النُّعْمَانِ أَنَّهُ يَجِبُ
وَمَالِكٌ قَدْ أَسْقَطَ الْمُفَصَّلَا ٣٩٠ وَمَعَهُ فِي الْحَجِّ الْعِرَاقِي أَهْمَالَا
ثَانِيَةً، وَالشَّافِعِيُّ لَنْ يَسْجُدَا ٣٩١ بِصَادٍ فِي الصَّلَاةِ مِثْلَ أَحْمَدَا
وَسَامِعٌ كَقَارِيٍّ، وَفِيَّيْدَا ٣٩٢ بِالْقَصْدِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَا
مَعَ صِحَّةِ اقْتِدَائِهِ وَاعْتُثِرَا ٣٩٣ لِأَحْمَدٍ أَنْ يَسْجُدَ الَّذِي قَرَا
وَحَيْثُ كَانَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَا ٣٩٤ لِحَقْضِهِ وَرَفْعِهِ دُونَ مَرَا
وَزَادَ فِي خَارِجِهِمَا إِحْرَامَا ٣٩٥ لِلشَّافِعِيِّ وَاتَّبَعَ السَّالِمَا
كَذَاكَ عِنْدَ أَحْمَدٍ يُسَلَّمُ ٣٩٦ وَشَرْطُهَا شَرْطُ صَلَاةٍ يُعْلَمُ
وَبَعْضُهُمْ أَسْقَطَ شَرْطَ الطُّهْرِ ٣٩٧ وَحُكْمُ نَفْلٍ وَقْتَ نَهْيٍ يَجْرِي
لَكِنْ أَجْزَى إِلَّا لَدَى إِسْفَارِ ٣٩٨ لِمَالِكٍ أَوْ عِنْدَ الْإِصْفَارِ
وَالْحَنْفِي لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهَا سِوَى ٣٩٩ وَقْتَ شُرُوقٍ وَغُرُوبٍ وَاسْتَوَا

كتاب أحكام الميت

- يُسْنُ تَلْقِيْنُ وَأَنْ يُوجَّهَا ٤٠٠ مُحْتَضَرٌ وَقِيلَ: ثَانٍ كُرْهَا
فَإِنْ قَضَى فَأَرْبَعٌ لَهُ بِحَبِّ ٤٠١ وَمَالِكٌ عَنْهُ جَمِيعُهَا نُدِبُ
الْعُسْلُ، وَاسْتَشْنِ الشَّهِيدَ حَيْثُ عَنَّ ٤٠٢ وَالْخُلْفُ فِيهِ عَنْ سَعِيدٍ وَالْحَسَنِ
قَتِيلٌ مَعْرُكٍ أَوْ الظُّلَمِ وَخُصَّ ٤٠٣ ثَانٍ لِكُوفٍ بِالَّذِي لَهُ نُقْصُ

- وَإِنْ تُرِدْ زَوْجَتَهُ فَلْتَغْسِلْ ٤٠٤ قَتِيلَ حَرْبٍ مُشْرِكٍ مُعَارِكِ
- وَزَوْجَهَا لِعَيْرِ نِعْمَانَ غَسَلَ ٤٠٥ وَكُلُّ مَيِّتٍ جَنْسُهُ الْغَسْلُ يَلِي
- وَمُلَجَّأً يَغْسِلُهُنَّ مُحَرَّمٌ ٤٠٦ كَسَيْدٍ فِي أَمَةٍ لَهُ تُحْلَلُ
- وَهَكَذَا الْعَكْسُ، وَالْأَجْنَبيُّ لَا ٤٠٧ وَالْحَنْبَلِيُّ - كَالْحَنْفِيِّ - يُيَمَّمُ
- كَعَكْسِهَا، وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَجَبَ ٤٠٨ يَغْسِلُ بَلَّ يَمَّمَهَا عِنْدَ الْمَالَا
- وَفِي الْقَمِيصِ عِنْدَهُ نَذْبًا غُسِلَ ٤٠٩ غَسْلُهُمَا مِنْ تَحْتِ سَاتِرٍ حَجَبَ
- وَسُنَّ تَثْلِيثٌ وَبَدَأُ بِوَضُو ٤١٠ بِشَرْطِ الْأَلَّا يَمْنَعُ الْمَاءُ أَنْ يَصِلَ
- وَجَاءَ عَنْ أَحْمَدَ لَا يَزِيدُ عَنْ ٤١١ وَزَيْدٌ فِي وَتَرٍ لِمَا قَدْ يَغْرِضُ
- وَفِي الْمَرْوَعِ سُنَّ كَثِيرَةٌ ٤١٢ سَبْعٌ، وَقِيلَ: وَجَبَتْ هَذِي السُّنَنُ
- وَخَارِجٌ مِنْ بَعْدِ غَسْلٍ مَا اقْتَضَى ٤١٣ كَالسِّدْرِ وَالْكَافُورِ فِي الْأَخِيرَةِ
- مَا لَمْ تَصِلْ سَبْعًا، وَقِيلَ: لِيُعَدَّ ٤١٤ إِعَادَةً، وَأَحْمَدُ بِهَا قَضَى
- وَلَا يَقْصُصُ ظُفْرَهُ وَشَعْرَهُ ٤١٥ إِلَى الثَّلَاثِ، ذَا عَنِ الْبُصْرِيِّ وَرَدَ
- لَا عَائَةَ، وَالشَّافِعِيُّ مَعَهُ مَنَعَ ٤١٦ وَسُنَّ أَحْمَدُ خِصَالِ الْفُطْرَةِ
- وَكَفْنُهُ، وَالْفَرْضُ مَا عَمَّ الْبَدَنَ ٤١٧ فِي مُحَرِّمٍ مَحْظُورٍ إِحْرَامٍ فَدَعُ
- وَأَحْمَدُ كَالشَّافِعِيِّ نَذْبًا أَمَرَ ٤١٨ أَوْ عَوْرَةً لِلشَّافِعِيِّ وَجْهًا وَهَنْ
- وَالدَّرْعَ لِلأُنْثَى مَعَ الْإِزَارِ ٤١٩ ثَلَاثَةٌ لُقْتُ عَلَى مَيِّتٍ ذَكَرَ
- وَمَالِكٌ أَحَبَّ هَذِي لِلذَّكَرِ ٤٢٠ ثُمَّ اللَّفَّافَتَيْنِ وَالْخِمَارِ
- وَزَيْدٌ لِلأُنْثَى لِفَافَتَيْنِ ٤٢١ وَمَوْضِعَ الْخِمَارِ عِمَّةً أَقَرُّ
- أَكْكَدَ شِئْبَهُ وَاجِبٍ إِزَارُ ٤٢٢ وَبَعْدَ لَفٍّ عَمَّ لِلنُّعْمَانِ:
- وَزَادَ سُنَّةً قَمِيصًا لَهُمَا ٤٢٣ وَثَالِثٌ لِلْمَرْأَةِ الْخِمَارُ
- ثُمَّ الصَّالَاةُ، فَلْيُكَبِّرْ أَرْبَعًا ٤٢٤ وَخَرْقَةً لَصَدْرِهَا وَلْتَبْرَمَا
- وَأَنْسُ ثَلَاثَهَا، وَالْمُقْتَدِرُ ٤٢٥ وَبَعْضُهُمْ زَادَ إِلَى أَنْ سَبَّعَا
- وَأَحْمَدُ كَالشَّافِعِيِّ فَرْضًا قَرَا ٤٢٦ قَامَ لَهَا فَرْضًا، كَتَكْبِيرِ ذِكْرِ
- ٤٢٧ أَمَّ الْمُرَّانِ أَوَّلًا إِذْ كَبَّرَا

- وَلَيْسَ وَاهُماً هُنَا سُنَّ النَّبَا ٤٢٨ ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى نَبِينَا
فَرَضٌ لِلْأَوَّلَيْنِ حِينَ نَتَى ٤٢٩ تَكْبِيرُهُ، وَالْآخِرَانِ سَنَا
ثُمَّ الدُّعَاءُ فَرَضٌ غَيْرِ الْحَنَفِيِّ ٤٣٠ وَذَا الْخِلَافُ فِي السَّلَامِ فَأَعْرِفِ
وَأَحْمَدُ كَالْأَصْحَبِيِّ سَلَمًا ٤٣١ وَاحِدَةً، وَالرَّفْعُ لِلْأَيْدَى انْتَمَى
فِي كُلِّهَا لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدًا ٤٣٢ وَكُلُّهُمْ يَرْفَعُهَا فِي الْإِتِّدَا
وَقَامَ عِنْدَ الصَّدْرِ فِي الذُّكْرَانِ ٤٣٣ وَمِثْلُهُ الْأُنْثَى لَدَى النُّعْمَانِ
وَعِيَرُهُ يَقُومُ مِنْهَا الْمُتَنَصِّفُ ٤٣٤ وَمَالِكٌ مِنْ رَجُلٍ هُنَا وَقِفْ
وَمَنْكِبًا مِنْهَا، وَحَذُو الرُّأْسِ قِفْ ٤٣٥ مِنْ رَجُلٍ لِلشَّافِعِيِّ قَدْ عُرِفَ
وَالِلْإِمَامِ قُدَّمَ الرَّجَالُ ٤٣٦ عَلَى النِّسَاءِ، وَالْعَكْسَ قَوْمٌ قَالُوا
ثُمَّ إِذَا الْمَسْبُوقُ جَاءَ كَبَرًا ٤٣٧ وَالْحَنَفِيُّ - كَالْمَالِكِيِّ - انْتَهَرَ
وَلْيَقْضِ مَا قَدْ فَاتَ بَعْدَ فَرَضَا ٤٣٨ وَأَحْمَدُ جَوَّزَ إِلَّا يُقْضَى
وَكُونُ مَا أَذْرَكَ مِنْهَا أَوَّلًا ٤٣٩ أَوْ آخِرًا عَلَى الَّذِي قَدْ فُضِّلَا
وَمَنْ تَفَتَّ صَلَّى عَلَى ذِي الْقَبْرِ ٤٤٠ وَأَحْمَدُ خَدَّ لَهُ بِشَهْرٍ
وُخْصَ لِلنُّعْمَانِ هَذَا بِالْوَلِيِّ ٤٤١ وَمَنْعُهُ لِمَالِكٍ أَمْرٌ جَلِي
وَمَالِكٌ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ ٤٤٢ عَلَى ذَوِي الْفُسُوقِ أَهْلُ الْفُضْلِ
وَهَكَذَا مُبْتَدِعٌ لِيُرَدَّ عَا ٤٤٣ وَأَحْمَدُ شُهُودَ هَذَا مَنَعَا
كَذَاكَ أَهْلُ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ ٤٤٤ إِنْ قُتِلُوا فِي الْحَرْبِ لِلنُّعْمَانِ
وَعِنْدَهُ عَلَى الشَّهِيدِ لَمْ تُذَرْ ٤٤٥ وَأَكْرَهُهُ لِأَحْمَدٍ وَعِيَرُهُ حَظَرُ
وَكُلُّهُمْ أَوْجَبَ أَنْ يُصَلِّيَ ٤٤٦ عَلَى الْوَلِيدِ إِنْ هُوَ اسْتَهَلَّ
أَوْ أَشْهُرًا أَرْبَعَةً كَانَ وَصَلُ ٤٤٧ لِأَحْمَدٍ، وَعَائِبٌ عَلَيْهِ صَلُّ
لِأَحْمَدٍ وَالشَّافِعِيِّ، كَمَنْ وَجَدَ ٤٤٨ مِنْ مَيِّتٍ عَلِمَهُ بَعْضَ الْجَسَدِ
ثُمَّ الْأَخَقُّ بِالصَّلَاةِ الْوَالِي ٤٤٩ وَالشَّافِعِيُّ قَدَّمَ الْمَوَالِي
وَكُرِهَتْ لِمَالِكٍ بِمَسْجِدٍ ٤٥٠ وَحَرَّمَ النُّعْمَانُ فِي الْمُعْتَمَدِ
وَشَرَطُهَا كَالْخُمُسِ، وَالْأَخَنَافُ ٤٥١ تَيَمَّمُوا إِنْ قَوَّيْنَهَا يَخَافُوا

- كَالْعِيدِ، وَالشَّعْبِي هَاهُنَا يَرَى ٤٥٢ جَوَّازَهَا مِنْ غَيْرِ مَا طَهَّرَ جَرَى
وَدَفْنُهُ فِي سَاطِرٍ لِلرَّائِحَةِ ٤٥٣ وَمَانِعٍ مِنَ السَّبَاعِ الْجَارِحَةِ
وَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ نِصْفُ قَامَةٍ ٤٥٤ وَاللَّخْدُ أَوَّلَى وَارْفَعَنْ سَنَامَهُ
نَدْبًا لِعَازِلِ الشَّافِعِيِّ، وَيُكْرَهُ ٤٥٥ بَخْصِيصُهُ لَدَى الْجَمِيعِ فَافْقَهُوا
كَذَا الْقُعُودُ فَوْقَهُ لِمَا وَرَدَ ٤٥٦ وَمَالِكَ قَالَ: تَغُوطُّ قَصْدُ
وَيَقْدُمُ الْجَنَازَةَ الْمُشَيِّعُ ٤٥٧ وَالْحَنْفِيُّ مِنْ وَرَاءُ يَتَّبِعُ
كَرَاكِبَ لِمَالِكٍ وَأَحْمَدًا ٤٥٨ وَالْأَمْرُ بِالْقِيَامِ نَسْخُهُ بَدَا
لِحُلَّتِهِمْ، وَأَنْدَبُ قِيَامَ التَّابِعِ ٤٥٩ حَتَّى يَرَاهَا وَضَعَتْ لَا الشَّافِعِيُّ

كتاب الزكاة

- يُجِبُّ فِي أَمْوَالِ مُسْلِمٍ، وَلَا ٤٦٠ يُشْتَرِطُ التَّكْلِيفُ فِي قَوْلِ الْمَالِ
وَشَرَطُ ذَا عَنْ تَابِعِيٍّ ثَبَتَ ٤٦١ وَقَالَهُ الْكُوفِيُّ لَا فِيمَا نَبَتْ
وَمَالِكَ مَالِ الرَّقِيقِ لَمْ يُزَكَّ ٤٦٢ وَعَيْزُهُ أَلْزَمَ سَيِّدًا مَلِكُ
وَلَا يُزَكِّي مَالُ عَبْدٍ كُوتِبَا ٤٦٣ لَكِنْ أَبُو ثَوْرٍ عَلَيْهِ أَوْجَبَا
وَسَقَطَتْ بِالذِّينِ عِنْدَ أَحْمَدَ ٤٦٤ كَالْحَنْفِيِّ فِي غَيْرِ نَابِتٍ بَدَا
وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالذِّينِ ٤٦٥ وَالْمَالِكِيُّ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ
وَزَكَّ دَيْنًا بَعْدَ قَبْضِهِ لِمَا ٤٦٦ مَضَى، وَمَالِكُ لِعَامٍ أَلْزَمَا
وَفَصَّلُوا بِالْجِنْسِ وَالْإِنْكَارِ ٤٦٧ وَبِالْإِعْسَارِ
وَفِي قَدِيمِ الشَّافِعِيِّ لَمْ يَجِبْ ٤٦٨ زَكَاةُ دَيْنٍ مُطْلَقًا وَمَا غُصِبَ
وَعَلَّاهُ الْوَقْفُ يُزَكِّي الْحَنْفِيُّ ٤٦٩ كَالْمَالِكِيِّ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا قِفِ
وَأَحْمَدُ - كَالشَّافِعِيِّ - يُزَكِّي ٤٧٠ وَفَقَا عَلَى مُعَيَّنِ ذِي مَلِكٍ
وَالْمُكْتَرِي أَرْضًا يُزَكِّي مَا غَرَسَ ٤٧١ دُونَ الَّذِي آجَرَ وَالْكُوفِيُّ عَكْسُ
وَعِنْدَهُ الْحَرَّاجُ عُشْرًا دَفَعَا ٤٧٢ وَلَيْسَ وَاهُ جَازَ أَنْ يَجْتَمِعَا
وَعِنْدَهُ هَالَاكَ مَالٍ أَسْقَطَا ٤٧٣ وَعَيْزُهُ أَوْجَبَهَا إِنْ فَرَّطَا
وَأَحْمَدُ أَطْلَقَ ذَا، وَخَلَّفَهُمْ ٤٧٤ فِي مَوْتِ رَبِّ الْمَالِ هَكَذَا فَضُّمٌ

وَالشَّافِعِيُّ كَأَحْمَدٍ، وَقَدْ حَكَمَ ٤٧٥ بِمَنْعِ بَيْعِ قَذَرِهَا، وَعَنْهُ: عَمَّ

الأموال التي تجب فيها الزكاة

نَحِبُ فِي النَّقْدِ، وَلَوْ حَلِيًّا لَدَى ٤٧٦ نُعْمَانُ، ذَا إِنْ يُكْرَرُ عِنْدَ أَحْمَدَ

وَزَكَاةً بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ مَعَ ٤٧٧ سَوْمٍ، وَمَالِكٌ مِنَ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

وَزَيْدٌ لِلْكُوفِيِّ خَيْلٌ وَعَسَلٌ ٤٧٨ وَذَا الْأَخِيرُ عِنْدَ أَحْمَدٍ دَخَلَ

وَفِي نَبَاتٍ كَالزَّيْبِ تَجْرِي ٤٧٩ وَالْتَمَرِ وَالشَّعِيرِ ثُمَّ الْبُرِّ

وَلَا بَنَ حَزْمٌ: الزَّيْبُ لَمْ يُضْمَمْ ٤٨٠ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ شُرَيْحٍ وَالْحَكَمَ

وَزَيْدٌ لِلْحُمْهُورِ قُوتٌ مُدَخَّرٌ ٤٨١ وَلِلْعِرَاقِيِّ مَا مِنَ الْأَرْضِ ظَهَرَ

وَكُلُّ حَبِّ كَيْلٍ لِابْنِ حَنْبَلٍ ٤٨٢ مُدَخَّرٌ، أَكِلٌ أَمْ لَمْ يُؤْكَلِ

وَأَوْجَبُوهَا فِي غُرُوضِ التَّاجِرِ ٤٨٣ وَالْخَلْفُ فِيهَا عَنْ صِحَابِ الظَّاهِرِ

نصب الزكاة وما يجب فيها

يَجِبُ رُبْعُ الْعُشْرِ فِي الْفِضَّةِ إِنْ ٤٨٤ خَمْسَ أَوَاقٍ بَلَغَتْ فِيمَا زُكِّنَ

وَمِثْلُهُ فِي ذَهَبٍ قَدْ كُمِلَا ٤٨٥ عَشْرِينَ مِثْقَالًا لَدَى جُلِّ الْمَلَا

أَوْ ضِعْفَ ذَا لِلظَّاهِرِيِّ وَقَدْ سَبَقَ ٤٨٦ وَعَنْ عَطَاءٍ رُدُّهُ إِلَى الْوَرَقِ

وَمَا يَزِيدُ زَكَاةً، وَهُوَ لَدَى ٤٨٧ نُعْمَانٍ وَقَصٌّ سَاقِطٌ لَا إِنْ بَدَا

خُمْسَ نِصَابٍ، فَتَزَكِّي دِرْهَمًا ٤٨٨ حِينَئِذٍ لَدَيْهِ فِي كُلِّهِمَا

بِفِضَّةٍ كَمَلِ نِصَابِ الذَّهَبِ ٤٨٩ إِنْ كُنْتَ غَيْرَ شَافِعِيِّ الْمَذْهَبِ

وَعِنْدَهُ مُشْتَرَكٌ كَمَالٍ قَدْ ٤٩٠ وَكُلُّ ذَا فِي مَعْدِنٍ لَهُمْ نَقْدٌ

مَعْدِنٍ نَقْدٍ، وَلِكُوفِيِّ تَبِعَ ٤٩١ مَا كَانَ جَامِدًا بِنَارٍ يَنْطَبِعُ

وَكُلُّ مَا اسْتُخْرِجَ عِنْدَ أَحْمَدَ ٤٩٢ إِنْ النَّصَابُ عِنْدَ تَقْوِيمٍ بَدَا

وَلَا نِصَابَ فِيهِ لِلنُّعْمَانِ ٤٩٣ وَيَأْخُذُ الْخُمْسَ بِلَا تَوَانِي

وَفِي الرِّكَازِ كُلُّهُمْ بِهِ قَضَى ٤٩٤ دَفِينِ أَهْلِ الْجَهْلِ مِنْ قَبْلِ الرِّضَا

وَفَرَضُ كُلِّ خُمْسٍ دَوْدٍ مِنْ إِبْلِ ٤٩٥ شَاهُ بِالِاتِّفَاقِ مَا لَمْ تَكْتَمَلْ

خُمْسًا وَعِشْرِينَ فَذَاتَ سَنَةٍ ٤٩٦ بِنْتَ مَخَاضٍ ثُمَّ وَقَصًّا أَثْبَتِ

- إِلَى ثَلَاثِينَ وَسِتِّ فُلْيُودُ ٤٩٧ بِنْتَ لُبُونٍ ثُمَّ وَقَصْ مَا يُعَدُّ
- وَبَعْدَ عَشْرِ حَقَّةٍ ثُمَّ سُئِلَ ٤٩٨ جَدَّاهُ إِنْ تَعُدُّ سِتِّينَ الْإِبِلَ
- وَبَعْدَ خَمْسٍ مَعَ سَبْعِينَ وَحَبَّ ٤٩٩ بِنْتَ لُبُونٍ ثُمَّ حَقَّتَيْنِ هَبْ
- إِنْ جَاوَزْتَ تِسْعِينَ، ثُمَّ إِنْ عَدْتَ ٥٠٠ عَشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ فِيهَا ثَبَتَ
- حِسَابُ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ ٥٠١ وَذَلِكَ بَعْدَ تِسْعَةٍ وَلَيْنَا
- لِمَالِكَ، وَالْحَنْفِيُّ يُعِيدُ ٥٠٢ فَرِيضَةً مَضَتْ لِمَا يَزِيدُ
- وَابْنُ لُبُونٍ أَخَذُوا مَكَانَنَا ٥٠٣ بِنْتَ خَاضٍ ثُمَّ لَا جُبْرَانَا
- وَاصْعَدُ أَوْ انْزِلْ عِنْدَ فَقْدٍ وَاجْبِرْ ٥٠٤ وَمَالِكَ أَبَاهُمَا فَلْيَشْتَرِ
- وَتُخْزِي الْقِيَمَةَ لِلْأَخْنَفِ ٥٠٥ كَأَصْلِهِمْ فِي سَائِرِ الْأَصْنَافِ
- وَشَرَطُ نَعْمَانَ وَجُودُ ذِي كَبَرٍ ٥٠٦ وَغَيْرُهُ زَكَى نَصَابًا ذَا صِغَرٍ
- فَالْمَالِكِيُّ يَشْتَرِي فَرَضًا عُهُدَ ٥٠٧ وَالشَّافِعِيُّ يَقْنَعُ بِالَّذِي وَجَدَ
- وَالْحَنْبَلِيُّ مِثْلَ مَالِكٍ حَكَمَ ٥٠٨ وَقَالَ مِثْلَ الشَّافِعِيِّ فِي الْغَنَمِ
- وَفِي نَصَابِ بَقَرٍ خُلِفَ نُقُلَ ٥٠٩ فَقَالَ قَوْمٌ: أَجْرُهُ جُحْرَى الْإِبِلِ
- وَقِيلَ: مِنْ خَمْسِينَ فَرَضُهُ ابْتَدَا ٥١٠ وَجَلُّهُمْ مِنْ الثَّلَاثِينَ بَدَا
- فَخُذْ تَبِيعًا ثُمَّ بَعْدَ عَشْرِ ٥١١ مُسِنَّةً، ثُمَّ الْقِيَاسُ أَجْرُ
- وَعَنْ نَعْمَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ ٥١٢ جُزْءٍ لِمَا زَادَ إِلَى السِّتِّينَا
- وَالْأَرْبَعُونَ مَبْدَأُ الزَّكَاةِ ٥١٣ لِعَنَمٍ، فَاحْكُمْ إِذَا بِشَاةٍ
- وَبَعْدَ ضِعْفَيْهَا بِشَاتَيْنِ، وَزِدْ ٥١٤ إِنْ تَفِ الْمِئُونَ أَرْبَعًا فَخُذْ
- وَاعْتُدَّ بِالصَّغَارِ لِلْجُمُهِورِ ٥١٥ شَاهٌ لِكُلِّ مِائَةٍ وَلَا تَشُدُّ
- لِخِلْطَةٍ عِنْدَ سِوَى الْكُوفِيِّ أَثَرُ ٥١٦ وَفِي الْمُحَلَّى بَاحٌ بِالنَّكِيرِ
- وَشَرَطُ ذَا التَّائِيهِ عِنْدَ مَالِكٍ ٥١٧ فِي نَعَمٍ وَلَا بَنٍ شَافِعٍ عَبْرُ
- وَالْفَرَضُ فِي النَّبَاتِ عَشْرٌ إِنْ سُقِيَ ٥١٨ أَنْ يَمْلِكَ النَّصَابُ كُلُّ مَالِكٍ
- إِنْ يَكْتَمِلُ خَمْسَةٌ أَوْ سُقِيَ وَلَا ٥١٩ مِنْ السَّامَا وَنِصْفُهُ فِيمَا بَقِيَ
- نَصَابُ لِلنَّعْمَانِ فِيهِ مُسْجَلًا ٥٢٠

- وَكُلُّهُمْ يَضُمُّ نَوْعَ جِنْسٍ ٥٢١ لَجْنِسِهِ، كَحِنْطَةٍ وَعَلَسٍ
وَمَالِكَ ضَمَّ الْقَطَانِي، وَأَتَمَّ ٥٢٢ فَمَحًا بِسُلْتٍ أَوْ شَعِيرٍ حِينَ ضَمَّ
وَآخِرُصَ عَلَى كَرَمٍ وَتَحْلٍ وَمَنْعَ ٥٢٣ نُعْمَانُ، وَالثَّلَاثُ أَوْ الرُّبْعَ تَدَعُ
لِأَحْمَدٍ، ثُمَّ الْعُرُوضُ قَوَّامًا ٥٢٤ وَأَجْرَهَا كَالنَّقْدِ فِيمَا قُدِّمًا
وَقِيلَ: يُعْطِي عَرْضًا، وَلِلْحَسَنِ ٥٢٥ زَكَى الَّذِي اشْتَرَى بِهِ أَيْ التَّمَنُّ
وَارَعَ النَّصَابَ آخِرَ الْحَوْلِ هُنَا ٥٢٦ وَالْحَنْبَلِيُّ فِي جَمِيعِهِ رَنَّا
وَالْحَنْفِيُّ فِي طَرَفَيْهِ اعْتَبَرَا ٥٢٧ وَذَا لَهُ فِي كُلِّ ذِي حَوْلٍ جَرَى
وَلَا يُزَكِّي مَالِكِيٍّ لَمْ يُدِرْ ٥٢٨ حَتَّى يَبِيعَ وَيُسَمَّى الْمُحْتَكِرُ
وَحَوْلٌ غَيْرُ نَابِتٍ وَمَعْدِنٍ ٥٢٩ شَرْطٌ وَفِي الْمَعْدِنِ خُلْفُ الْمُزَيِّ
وَحَوْلٌ أَصْلٌ لِنَتَاجٍ قَرَّرَ ٥٣٠ وَارَعَ النَّصَابَ آخِرًا لِلْجَمْعِيِّ
وَالرَّيْنُ كَالْأَصْلِ، وَلِلْأَخْنَفِ ٥٣١ يَغُومُ ذَا فَوَائِدَ الْأَصْنَافِ
وَمَالِكَ وَافَقَهُمْ فِي الْمَاشِيَةِ ٥٣٢ وَإِنْ تُعَجَّلَ فِيهِ فَهِيَ كَافِيَةٌ
إِلَّا لِمَالِكٍ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ ٥٣٣ جَازَ لِعَامِلَيْنِ بِلَا بَأْسٍ بَدَا

مصارف الزكاة

- مَصْرُفُهَا فِي الذِّكْرِ، لَكِنْ يُحَذَفُ ٥٣٤ لِمَالِكٍ وَالْحَنْفِيُّ مُؤَلَّفُ
وَالشَّافِعِيُّ مَانِعٌ مِنْ صَرْفِ ٥٣٥ لِوَاحِدٍ فَأَعْطَى كُلَّ صِنْفٍ
وَحَازَهَا مَعَ غِنَاهُ عَامِلٌ ٥٣٦ وَمِثْلُهُ مُطَّوَّعٌ مُقَاتِلٌ
وَلِلْعِرَاقِيِّ ذَا غِنَاهُ مَنَعَا ٥٣٧ وَمَالِكَ لَمْ يَشْتَرِطْ تَطَوُّعًا
ثُمَّ الْغَنَى وَجُدُ نَصَابٍ نَامَ ٥٣٨ لِلْحَنْفِيِّ، أَوْ وَجُدُ قُوتِ عَامٍ
لِعَزِيرِهِ، وَالشَّافِعِيُّ قَدْ احْتَسَبَ ٥٣٩ كِفَايَةَ الْعُمَرِ وَلَوْ بِمُكْتَسَبٍ
وَيَفْضُلُ الْفَقِيرُ مَسْكِينًا يَدَا ٥٤٠ وَعَكْسُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَا
وَاصْرَفَ إِلَى الْمُكَاتِبِينَ لَا شَرًّا ٥٤١ سِوَاهُمْ، وَمَالِكَ عَكْسًا يَرَى
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ غَزَوًا، وَأَنْدَرَجَ ٥٤٢ لِلْحَنْبَلِيِّ عُمَرَةٌ فِيهِ وَحَجٌّ
وَقِيلَ سَاعِي قُرْبَةٍ، وَالْعَارِمُ ٥٤٣ يَأْخُذُ إِنْ يُعْجِزُهُ دَيْنٌ لَا رِمَ

أَوْ يَتَحَمَّلَ مُصْلِحًا لِأَحَدَا ٥٤٤ وَالشَّافِعِي وَلَوْ مَلِيًّا ذَا جَدَا

كتاب زكاة الفطر

- بِحُبِّ إِجْمَاعًا عَنِ ابْنِ الْمُنْذِرِ ٥٤٥ وَقِيلَ: شَذَّ بَعْضُ صَحْبِ الْحَمِيرِي
وَهِيَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِيمَنْ مَانَا ٥٤٦ وَاسْتَتْنِ زَوْجَةً لَدَى نِعْمَانَا
وَالْوَلَدَ الْكَبِيرَ، ثُمَّ الشَّرْطُ أَنْ ٥٤٧ تَفْضُلَ يَوْمَ الْعِيدِ سَائِرَ الْمُؤْنِ
وَشَرْطُهَا الْغِنَى لَدَى النُّعْمَانِ ٥٤٨ وَعِنْدَهُ تَحْوِزٌ بِالْأَثْمَانِ
مُقَوَّمًا بِمَا بِنَصٍّ، وَاشْتُرِطَ ٥٤٩ لِلْحَنْبَلِيِّ بُرٌّ زَيْبٌ أَوْ أَقِطٌ
تَمَرٌ شَعِيرٌ إِنْ تَكُنْ، فَإِنْ عَدِمَ ٥٥٠ فَعَالِبُ الْقُوتِ - كَعْيَرِهِ - لَزِمَ
وَالْفَرَضُ صَاعٌ، وَلَدَى الْأَخْنَفِ ٥٥١ إِنْ يَكُ مِنْ بُرٍّ فَيَنْصَفُ كَافٍ
وَالْوَقْتُ لِلْكُوفِيِّ طُلُوعُ الْفَجْرِ ٥٥٢ وَاخْتَارَ لَعْيَرِهِ دُخُولَ الْفِطْرِ
وَجَارَ تَعْجِيلُ لِيَوْمَيْنِ، وَخُذْ ٥٥٣ لِلشَّافِعِيِّ بِالشَّهْرِ وَالْكُوفِيُّ يُمَدُّ
وَبَعْدَ فَجْرِ يَوْمٍ عِيدٍ فَضَّلْتُ ٥٥٤ وَفِي جَمِيعِ يَوْمِهِ الْأَدَا تَبَيَّنَتْ
وَحْوِزَ التَّأَخِيرُ لِلْكُوفِيِّ ٥٥٥ وَعِنْدَهُ تُصَرَّفُ لِلذَّمِّيِّ
وَكَزَاةِ الْمَالِ صَرَفُهَا اسْتَقَرَّ ٥٥٦ وَمَالُكَ عَلَى ذَوِي الْفَقْرِ اقْتَصَرَ

كتاب الصوم

- فَرَضُ صِيَامِ رَمَضَانَ إِنْ كَمَلَ ٥٥٧ شَعْبَانُ أَوْ ذَاكَ هِلَالُهُ أَهْلٌ
وَرُؤْيَاهُ الْوَاحِدُ تَكْفِيٌّ وَلِيُزَدَ ٥٥٨ لِمَالِكٍ ثَانٍ، وَنُعْمَانُ اسْتَتَدَّ
فِي الصَّحْوِ لَاسْتِفَاضَةٍ، وَلَا يَصُومُ ٥٥٩ فِي الشَّكِّ إِلَّا حَنْبَلِيٌّ حَيْثُ غُمَّ
وَأَحْمَدٌ - كَالشَّافِعِيِّ - نَفْلًا مَنَعَ ٥٦٠ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعَادَةً وَلَا تَبَعًا
وَلَيْسَ يَكْفِي الْفَرْدُ فِي الْفِطْرِ وَقَدْ ٥٦١ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ: كَفَى، وَمَا انْفَرَدَ
وَصَامَ بِالرُّؤْيَا مَنِ رُدَّ، وَلَا ٥٦٢ يُفْطِرُ بِهَا، وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: بَلَى
وَلِعَطَاءٍ: لَمْ يَصُومْ بِرُؤْيَاهُ ٥٦٣ بَلِ اقْتَدَى بِحَالِ أَهْلِ قَرْيَتِهِ
وَرُؤْيَاهُ النَّهَارَ لِلَّتِي تَلَتْ ٥٦٤ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: لِلَّتِي خَلَتْ
وَأَلْغَيْنَ تَفَاوُتَ الْمَطَالِغِ ٥٦٥ إِلَّا عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

- وَالْأَكْلُ بَعْدَ الْفَجْرِ جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ ٥٦٦ وَعَنْ حُذَيْفَةَ وَحَبْرٍ هَذَا
- وَلْيُمْسِكِ الصَّائِمُ عَنْ جَمَاعٍ ٥٦٧ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بِلاَ نِزَاعٍ
- وَقِيلَ فِي ذَيْنِ إِلَى الْغَدَا يُرَدُّ ٥٦٨ فَعَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَكْلُهُ الْبَرْدُ
- وَمَنْ يُبَاشِرْ صَائِمًا فَأَنْزَلَا ٥٦٩ وَلَمْ يَتَّبِعْ ابْنُ حَزْمٍ أَبْطَلَا
- مَذْيُ كَذَا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدًا ٥٧٠ وَحَزْمٌ غَيْرُ الْحَنْبَلِيِّ لَنْ يُفْسِدَا
- وَالْقِيَاءُ إِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْمَرْءُ يَضُرُّ ٥٧١ وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: مُطْلَقًا مُضِرٌّ
- وَشَرُطُ صَوْمٍ نِيَّةٌ لَا عَنْ زُقَرٍ ٥٧٢ فِي شَهْرِهِ بِلاَ اغْتِيلَالٍ أَوْ سَفَرٍ
- وَعَيْنِ الْفَرَضِ وَلِلنُّعْمَانِ صَحَّ ٥٧٣ بِدُونِهِ فِي الشَّهْرِ إِنْ تَوَى وَصَحَّ
- وَبَيَّتِ الصَّوْمَ، وَنَفْلًا صَحَّ ٥٧٤ قَبْلَ الزَّوَالِ عِنْدَ غَيْرِ الْأَصْبَحِيِّ
- أَوْ بَعْدَهُ لِأَحْمَدٍ، وَكَالسُّنَنِ ٥٧٥ لِلْحَنْفِيِّ حَتَّمُ بِوَقْتِهِ اقْتَرَنَ
- وَالْمَالِكِيُّ فِي بَدْءِ ذِي تَتَابِعٍ ٥٧٦ يَنْوِي فَتَكْفِي إِنْ خَلَا مِنْ قَاطِعٍ
- وَشَدَّ شَرُطُ غُسْلِ حَيْضٍ انْقَطَعَ ٥٧٧ أَوْ جُنُبٍ، فَلَمْ يَضُرْ فَجَرُّ طَلْعِ

من يباح لهم الفطر في رمضان

- مَنْعُ صِيَامِ حَائِضٍ قَدْ حُتِمَا ٥٧٨ كَالنَّفَسَاءِ، وَالْقَضَاءُ لَزِمَا
- وَجَازَ فِطْرُ ذِي اغْتِيلَالٍ أَوْ سَفَرٍ ٥٧٩ وَالظَّاهِرِيُّ صَوْمَ هَذَيْنِ حَظَرَ
- وَالصَّوْمُ أَوَّلَى عِنْدَ غَيْرِ أَحْمَدَا ٥٨٠ إِنْ لَمْ يَضُرْ وَمَالِكٌ مَا قَيَّدَا
- وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ فِي الصَّلَاةِ مَرٌّ ٥٨١ وَقِيلَ: إِنْ يُنْشِئُهُ فِي الشَّهْرِ اسْتَمَرَ
- وَمَا بِهِ يَشُقُّ صَوْمٌ إِنْ عَرَضَ ٥٨٢ أَوْ خِيفَ أَنْ يَزِيدَهُ حَدُّ الْمَرَضِ
- وَمَنْ يُسَافِرْ فِي النَّهَارِ يُكْمِلِ ٥٨٣ صِيَامَهُ وَجَازَ فِطْرُ الْحَنْبَلِيِّ
- وَلَا يَجُوزُ الْفِطْرُ حَتَّى يَبْرُزَا ٥٨٤ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ قَبْلَ جَوَزَا
- وَالْحَنْفِيُّ - كَالْحَنْبَلِيِّ - لَنْ يَأْكُلَا ٥٨٥ إِنْ بَعْدَ فِطْرٍ مِنْ مُبِجِهِ خَلَا
- وَمَنْ عَصَى بِفِطْرِهِ أَوْ جَهَلَا ٥٨٦ يُمْسِكُ وَجُوبًا وَقَضَى عِنْدَ الْمَلَا
- وَمُزْضِعُ خَافَتْ لَدَى الْحَبْرِ فَدَتْ ٥٨٧ وَمَا قَضَتْ وَالْعَكْسُ لِلْجَلِّ ثَبَتَ
- وَلِسَوَى النُّعْمَانِ إِنْ خَافَتْ عَلَى ٥٨٨ وَلَدَهَا فَدَتْ، وَتَقْضِي لِلْمَلَا

- وَحَامِلٌ كَمُرْضِعٍ فِيمَا بَدَا ٥٨٩ لَكِنَّهَا لِمَالِكٍ بِلَا فِدَى
- وَلَمْ يَجِبْ تَتَابُعُ الْقَضَا وَعَنْ ٥٩٠ قَوْمٍ وَجُوبٌ كَعَلِيٍّ وَالْحَسَنِ
- وَمُهِمٌّ لِرَمَضَانَ الثَّانِي ٥٩١ زَادَ فِدَاءٌ لِسَوَى النُّعْمَانِ
- وَلَيْفَدَ مَيِّتٌ كَانَ ذَا إِمْكَانٍ ٥٩٢ وَمَالِكٌ يَشْرُطُ كَالنُّعْمَانِ
- وَصِيَّةٌ، وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: الْوَلِيُّ ٥٩٣ صَامٌ، وَذَا فِي النَّذْرِ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ
- وَلَا وَجُوبٌ إِنْ إِلَى الْمَوْتِ اسْتَمَرَّ ٥٩٤ عُذْرٌ، وَطَاوُوسٌ بِإِطْعَامِ أَمْرٍ
- وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ يُفْطِرَانِ ٥٩٥ إِنْ عَسَرَ الصَّوْمُ وَيَفْطِرَانِ
- لِغَيْرِ مَالِكٍ، وَالْإِفْتِدَا بِمُدٍّ ٥٩٦ وَالْحَنْفِيُّ بِمِثْلِ فِطْرَةٍ يُخْذُ
- وَمَنْ يَطْأُ فِي رَمَضَانَ كَفَرًا ٥٩٧ لِلْجُلِّ إِنْ لَمْ يَكُ مِمَّنْ عُذِرَا
- وَذَاكَ لِابْنِ تَابِتٍ وَمَالِكٍ ٥٩٨ فِي رَمَضَانَ عَمَّ كُلُّ هَاتِكٍ
- وَلَمْ يَضُرْ إِلَّا لَدَى ابْنِ أَنَسٍ ٥٩٩ وَطءٌ وَلَا سِوَاهُ إِنْ شَخْصٌ نَسِيَ
- وَعِنْدَهُ يُعْفَى بِهِ التَّكْفِيرُ ٦٠٠ وَالْوِطءُ عِنْدَ أَحْمَدٍ يَضِيرُ
- كَالْعَمْدِ، وَالْمَرْأَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ٦٠١ مَا كَفَرَتْ قَطُّ وَإِنْ تُطَاوِعَ
- وَقَسَّ عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ٦٠٢ فِي الْجِنْسِ وَالتَّزْوِيجِ وَالْأَقْدَارِ
- وَمَالِكٌ فِي هَذَا يُخَيَّرُ ٦٠٣ وَقَدْ رَهَا كَالشَّافِعِيِّ يُقَرَّرُ
- وَكُرِّرَتْ إِنْ الْفَسَادُ كُرِّرَا ٦٠٤ لَا حَنْفِيًّا لَمْ يَكُنْ قَدْ كَفَّرَا
- وَسَقَطَتْ بِالْعَجْزِ عِنْدَ أَحْمَدَا ٦٠٥ وَفِي الْمُحَلَّى: بِالْمَعَاصِي فَسَدَا
- وُسْنٌ فِي الشُّحُورِ أَنْ يُؤَخَّرَا ٦٠٦ وَسُنَّ تَعْجِيلُ إِذَا مَا أَفْطَرَا
- وُسْنٌ صَوْمٌ عَاشِرِ الْمُحَرَّمَ ٦٠٧ مَعَ تَاسِعٍ، وَالْإِكْتِفَا بِذَا مُمِي
- وَسِتُّ شَوْالٍ لِغَيْرِ الْحَمِيرِيِّ ٦٠٨ وَمِثْلُهَا أَيَّامُ بَيْضٍ فَادْكُرْ
- وَأَكْادُوا صِيَامَ يَوْمِ عَرَفَةَ ٦٠٩ وَكُرِّهُوا لِمَنْ هَذَا إِنْ أَضَعَفَهُ
- وَالْقِيْدُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ ٦١٠ وَامْنَعْ صِيَامَ الْعِيدِ لَا تُنَازِعْ
- أَيَّامُ تَشْرِيقٍ كَذَا، وَمَا امْتَنَعَ ٦١١ ثَالِثُهَا لِمَالِكٍ فِي الْمُتَبَعِ

- وَابْنُ الزُّبَيْرِ صَامَهَا، وَعَنْ هَدِي^(٢) ٦١٢ نَصُّوْمُهَا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدُ
وَالشَّافِعِيُّ كَارَهُ كَأَحْمَدًا ٦١٣ صِيَامَ يَوْمِ جُمُعَةٍ إِنْ أُفْرِدَا
كَالسَّبَبِ وَالتُّعْمَانُ فِي ذَا مَعَهُمَا ٦١٤ وَفِي شَعْبَانَ بَعْدَ نِصْفِ حَرَمَا
لِلشَّافِعِيِّ صَوْمُ مَنْ لَمْ يَعْتَدِ ٦١٥ وَلَمْ يَصِلْ بِسَاقٍ قَبْلَ بُدْيِ
وَجُلُوهُمْ يُجِيزُ صَوْمَ الدَّهْرِ مِنْ ٦١٦ قَاضِي حُقُوقٍ مِنْ مَضَرَّةٍ أَمِنْ
وَالنَّفْلُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ قَدْ لَزِمَ ٦١٧ لِمَالِكٍ وَالْحَنَفِيُّ فَلْيُسْتَمَّ
وَلْيَقْضِهِ مُمْسِدُهُ وَالْحَمِيرِيُّ ٦١٨ أَلَزَمَ بِالْقَضَاءِ مَنْ لَمْ يُعْذِرْ

الاعتكاف

- الِإِعْتِكَافُ سُنَّةٌ وَفُضِّلَا ٦١٩ فِي رَمَضَانَ آخِرٍ مِنْهُ جَلَا
وَالشَّرْطُ مَسْجِدٌ وَقِيلَ: خُصًّا ٦٢٠ بِكَعْبَةٍ وَالتَّبَوُّي وَالْأَقْصَى
وَقِيلَ: جَامِعٌ، وَلِلتُّعْمَانِ ٦٢١ يُكْرَهُ غَيْرُ الْبَيْتِ لِلنَّسَوَانِ
وَنَادِرٌ يَلْزُمُهُ أَنْ يُمَضِّي ٦٢٢ كَذَا شُرُوعُ الْمَالِكِيِّ فَلْيَقْضِ
لَهُ خُرُوجُ حَاجَةٍ مُعْتَادَةٍ ٦٢٣ لَا قُرْبَةَ لِلْجُلِّ كَالْعِيَادَةِ
إِلَّا بِشَرْطِ سَاقٍ وَالْأَصْـبَحِي ٦٢٤ نَارِعٌ فِي الشَّرْطِ فَلَمْ يُصَحِّحْ
وَعِنْدَهُ لَهُ الصَّيَامُ يُشْتَرَطُ ٦٢٥ وَذَا لَدَى التُّعْمَانِ فِي النَّذْرِ فَقَطُّ
أَقْلَهُ لِمَالِكٍ يَوْمٌ كَمَلٌ ٦٢٦ وَغَيْرُهُ بِسَاعَةٍ حَدُّ الْأَقْلِ
وَلَا عِتِكَافِ الْعَشْرِ خَشَّ الْمَسْجِدَا ٦٢٧ قَبْلَ الْعُرُوبِ كَيْ يُتِمَّ الْعَدَا
أَوْ بَعْدَ صُبْحِ ذَا لِلَاوْزَاعِيِّ ذِكْرُ ٦٢٨ وَإِنَّمَا تُبْطِلُ مَعَ إِمْنَاءِ
وَمَالِكٌ أَطْلَقَ ذَا، وَالشَّافِعِيُّ ٦٢٩ خَفَّفَ فِي النَّاسِي وَإِنْ يُجَامِعُ
وَعَنْهُ: غَيْرُ الْوُطْءِ لَمْ يُفْسِدْ، وَعَنْ ٦٣٠ كَقَارَةِ الظُّهَارِ فِيهِ عَنْ حَسَنِ
وَمَا الْجُنُونُ كَالْمَحِيضِ قَاطِعَا ٦٣١ إِلَّا لَدَى ابْنِ ثَابِتٍ تَتَابَعَا
وَلَا لَهُ إِنْ قَلَّ جَنْ، وَقَطَعَ ٦٣٢ لِلشَّافِعِيِّ حَيْضٌ إِنْ الطُّهُرُ يَسَعُ

(٢) الْهَدِيُّ كَعَبِيٍّ هُوَ الْهَدْيُ.

كتاب الحج

- ٦٣٤ الْحُجُّ فَرَضٌ، وَكَذَلِكَ الْعُمْرَةُ لِأَحْمَدٍ وَالشَّافِعِيِّ، مَرَّةً
٦٣٥ يَصِحُّ بِالْإِسْلَامِ لَا بِالْعَقْلِ وَشَرَطُ ذَلِكَ عَنِ مَالِكٍ فِي ثَقُلِ
٦٣٦ وَلَمْ يَجِبْ إِلَّا عَلَى مُكَلَّفٍ حُرٍّ لِعَلَّ الظَّاهِرِي، لَمْ يَخَفِ
٦٣٧ يَمْلِكُ زَادًا وَرُكُوبًا إِنْ نَأَى وَمَالِكٌ لِقَادِرِ الْمَشْيِ رَأَى
٦٣٨ وَجُوبَهُ، وَالْكَسْبُ كَالزَّادِ اعْتَبَرَ وَلَوْ سُؤْلًا فِي الَّذِي لَهُ اشْتَهَرَ
٦٣٩ وَيَكْتَفِي عَنْ تَحْرِيمِ بَرَفَقَةٍ مَأْمُونَةٍ وَالشَّافِعِيُّ بِنِسْوَةٍ
٦٤٠ وَحُجٌّ مَعْضُوبٍ لَهُ مَالٌ يَجِبُ لِأَحْمَدٍ وَالشَّافِعِيِّ فَلْيُنِيبْ
٦٤١ كَذَا الَّذِي مَاتَ وَكَانَ قَدْ قَدَرَ وَلِسُوا هُمَا بِإِصْصَاءٍ يَقْرُرُ
٦٤٢ وَلَمْ يُنِيبْ لَدَيْهِمَا مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ يُنِيبْ لَهُ يَعُجْ
٦٤٣ وَكَالْأَذَانِ الْخُلْفُ فِي الْأَجِيرِ وَالشَّافِعِيُّ يَأْذُنُ فِي التَّأْخِيرِ

أفعال الحج

- ٦٤٤ أَوَّلُهَا الْإِحْرَامُ، وَهُوَ رُكْنٌ مِيقَاتُهُ لِأَهْلِ بَحْدٍ قَرْنُ
٦٤٥ وَذُو الْخَلِيفَةِ مُهَلُّ الْمَدِينِ ثُمَّ يَلْمَلِمُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ
٦٤٦ لِلشَّامِ جُحْفَةً، وَذَاتُ عِزْقٍ لِسَاكِنِي الْعِرَاقِ أَهْلُ الشَّرْقِ
٦٤٧ جَاعِلُ ذَلِكَ خَيْرُ الْأَنْثَامِ أَوْ عُمَرُ نَصَّانٍ، وَالتَّوْفِيقُ سَهْلٌ فِي النَّظَرِ
٦٤٨ وَالشَّافِعِيُّ لِلْعِرَاقِيِّ يَسْتَحِبُّ مِنَ الْعَقِيقِ، وَلِسُفْيَانٍ نُسِبُ
٦٤٩ وَمَنْ يَجْزُ مِيقَاتُهُ وَأَحْرَمَ مَا أَثِمَ وَلِيُرْقَ جِلْلُهُمْ دَمًا
٦٥٠ وَإِنْ يَعُدُّ لِمَالِكٍ وَأَحْمَدًا وَابْنُ جُبَيْرٍ لَا يَرَاهُ أَنْعَقَدَا
٦٥١ وَقَبْلَ مِيقَاتٍ لَدَى الْكُوفِيِّ فَضَلُ إِحْرَامُهُ، وَفِي الْمُحَلَّى ذَلِكَ بَطْلٌ
٦٥٢ وَالْمَدِينِيُّ الْحَنْفِيُّ إِنْ أَحْرَمَ مَا مِنْ جُحْفَةٍ جَارَ لَهُ فَلَا دَمًا
٦٥٣ وَالشَّافِعِيُّ يَدْخُلُ مَكَّةَ بِلا إِحْرَامٍ إِنْ لَمْ يَنْوِ نُسْكًَا مُسْجَلًا
٦٥٤ وَسَاكِنُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ نَوَى مِنْ دَارِهِ، وَلَوْ بِمَكَّةَ نَوَى
٦٥٥ وَكُلُّهُمْ فِي حَرَمٍ لَا يُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ، بَلِ الْخُرُوجُ يُلْزَمُ

- وَعَقْدٌ حَجَّ قَبْلَ شَوَّالٍ كُرِهَ ٦٥٦ إِذْ هُوَ لِلْحَمِيعِ مَبْدَأُ أَشْهُرِهِ
وَعُمْرُهُ لِلشَّافِعِيِّ ذَا انْقِلَابٍ ٦٥٧ وَمَا لَهَا وَقْتُ لَدَيْهِمْ يُزْتَقَبُ
وَكُرِهَتْ فِي خَمْسَةِ لِلْكُوفِيِّ ٦٥٨ عَلَى الْوَلَا تَبْدَأُ مِنَ التَّعْرِيفِ
تَكْرِيرَهَا فِي الْعَامِ مَالِكُ كُرِهَ ٦٥٩ وَذَلِكَ فِي الشَّهْرِ لِبَعْضِ مَنْ فَقِهَ
وَالْمَالِكِيُّ الْمَكِّيُّ نَذْبًا يُحْرَمُ ٦٦٠ لِلْحَجِّ مِنْ أَوَّلِ عَشْرِ ثُغْلَمُ

محظورات الإحرام

- لَا يَلْبَسُ الرَّجَالُ مَا خِيطَ وَلَا ٦٦١ سَاتِرَ رَأْسٍ، أَوْ خِفَافًا فَاعْقِلَا
وَلَا يَسُ السَّرْوَالُ لِلْفَقْدِ افْتَدَى ٦٦٢ فِي قَوْلِ غَيْرِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَا
وَجَوَّزُوا الْخُفَّ لِمَنْ نَعْلًا عَدِمَ ٦٦٣ وَقَطَعَ غَيْرَ الْحَنْبَلِيِّ لَهُ لَزِمَ
وَعِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ قَطَعَهُ ٦٦٤ كُوفِيهِمْ، لَذَا أَجَازَ فِي السَّعَةِ
وَلَا يُعْطَى وَجْهَهُ كَالْحَمِيرِ ٦٦٥ وَمَنْعُ الْأُنْثَى مِنْهُ لِلْكَلِّ دُرِي
وَتُمْنَعُ الْفُقَّارَ، وَالنُّعْمَانُ ٦٦٦ جَوَّزَهُ لَهَا كَمَا أَبَانُوا
وَيَحْرُمُ الطَّيِّبُ كَزَعْفَرَانٍ ٦٦٧ وَالْوَرَسِ لِلذُّكْرَانِ وَالنِّسْوَانِ
وَلَمْ يَضُرْ إِنْ سَبَقَ الْإِحْرَامُ ٦٦٨ وَمَالِكُ يَكْرَهُ أَنْ يُدَامَا
وَمِنْهُ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ الْعُصْفُرُ ٦٦٩ وَالْوِطَاءُ كُلُّ الْعُلَمَاءِ يَحْظُرُ
كَنَحْوِ قُبْلَةٍ، وَقَلَمُ ظُفْرِ ٦٧٠ كَذَلِكَ أَوْ إِزَالَةُ لِشَعْرٍ
وَجَازَ غَيْرُ الْوِطَاءِ لِابْنِ حَزْمٍ ٦٧١ وَغَيْرُ حَلْقِ رَأْسِهِ؛ كَالْقَلَمِ
وَمَالِكُ يَكْرَهُ غَسْلَ الرَّأْسِ بِلِ ٦٧٢ يَمْنَعُ بِالْحَمَامِ إِنْ ذَلِكَ حَصَلَ
وَالْغَسْلُ بِالْخَطْمِيِّ مَنْعُهُ بَدَا ٦٧٣ لِعَيْرِ صَحْبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَا
وَأَمْنَعُهُ صَيْدَ الْبَرِّ، لَا لِلْجُلِّ إِنْ ٦٧٤ صَادَ الْحَالَالُ وَالْحَرَامُ لَمْ يُعْنِ
وَلَمْ يُشْرَ وَلَمْ يَكُنْ صَيْدَ لَهُ ٦٧٥ وَلِلْأَخِيرِ الْحَنْفِيِّ أَحَلَّهُ
وَقَدَّمَ الْمُضْطَرَّ مَيْتَهُ عَلَى ٦٧٦ صَيْدٍ، وَعَكْسُ الْمُزْنِيِّ لَهُ الْجَلَى
وَأَمْنَعُ نِكَاحًا لِسَوَى النُّعْمَانِ ٦٧٧ فَهُوَ لَدَى سِوَاهُ دُوْ بَطْلَانِ

- ٦٧٨ مَنْ يَعْتَمِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَجَّ
٦٧٩ إِنْ لَمْ يَعُدْ لِأَهْلِيهِ وَلِلْحَسَنِ
وَالشَّافِعِيِّ بُلُوعَ مِيقَاتِ شَرْطٍ
٦٨٠ وَلَا دَمَ إِنْ قَبَلَ شَوَّالَ تَتِمَّ
٦٨١ كَذَاكَ إِنْ إِحْرَامُهُ بِهَا سَبَقَ
٦٨٢ وَأَكْثَرُ الطَّوَّافِ لِلْكُوفِيِّ حُسْبُ
٦٨٣ وَصَحَّ لِلْمَكِّيِّ كَالْقِرَانِ
٦٨٤ وَعَنْهُ: نَفْيُ صِحَّةٍ، وَعَنْهُ صَحَّ
٦٨٥ وَحَاضِرُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مَنْ نَوَى
وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: مَنْ لَمْ يَبْعُدِ
٦٨٦ أَوْ هُوَ مَنْ دُونَ الْمَوَاقِيتِ فَعَمَّ
وَفَسَخَ حَجَّةٌ لِعُمْرَةٍ خُظِّلَ
٦٨٧ وَالْقَارِئُ الَّذِي بِإِحْرَامٍ قَصَدَ
أَوْ قَصَدَ الْعُمْرَةَ ثُمَّ أَدْخَلَ
٦٨٨ وَأَكْثَرُ الطَّوَّافِ لِلْكُوفِيِّ مَنَعَ
وَمَنْ بِحَجٍّ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُدْخَلَ
٦٨٩ وَسَعْيُ حَجٍّ - كَطَوَّافِهِ - كَفَى
وَعَنْدَهُ حَجُّ الْقِرَانِ فَضَّلَا
٦٩٠ وَالشَّافِعِيُّ يَعْكِسُهُ، وَفَضَّلَ
وَفُضِّلَ الْإِفْرَادُ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ
٦٩١
- ٦٧٨ مِنْ عَامِهِ فَذُو تَمْتُّعٍ وَتَحَجَّ
٦٧٩ لَا يُسْقِطُ الدَّمُ الرُّجُوعَ لِلْوَطَنِ
وَالْحَنْبَلِيِّ سَفَرُ الْقَصْرِ فَقَطَ
٦٨٠ عُمُرَتُهُ وَعِنْدَ طَاوُوسٍ لَزِمَ
٦٨١ وَمَالِكَ وَقُتِ تَحْلِيلُ رَمَقٍ
٦٨٢ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ ابْتِدَاؤُهُ رُقُبَ
وَالْكُوزَةِ وَالِدَّمُ عَنِ النُّعْمَانِ
٦٨٣ قِرَائَتُهُ وَلِلْإِسَاءَةِ ذَبْحُ
بِمَكَّةَ لِمَالِكٍ - أَوْ ذِي طَوَى
٦٨٤ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَذَا لِأَحْمَدَ
لِلْحَنْفِيِّ، وَقِيلَ: سَاكِنُ الْحَرَمِ
وَالْحَنْبَلِيُّ لَغَيْرِ ذِي هَدْيٍ يُحِلُّ
٦٨٥ حَجًّا وَعُمْرَةً كِلَاهُمَا انْعَقَدَا
قَبْلَ ابْتِدَا الطَّوَّافِ حَجًّا حَصَلَا
٦٨٦ وَمَالِكٌ أَجَارَ إِلَّا إِنْ رَكَعَ
عَلَيْهِ عُمْرَةً، وَلِلْكُوفِيِّ: بَلَى
لِعُمْرَةِ الْقَارِنِ، وَالْكُوفِيُّ نَفَى
٦٨٧ ثُمَّ تَمْتُّعٌ فَإِفْرَادٌ تَلَا
تَمْتُّعًا فَمُفْرَدًا لِلْحَنْبَلِيِّ
٦٨٨ ثُمَّ الْقِرَانُ فَتَمْتُّعٌ دُرِي

من سنن الإحرام وواجباته

- ٦٩٨ يُسَنُّ الْإِعْتِسَالُ كَيْمَا يُحْرِمَا
وَالْعَقْدُ بِالْقَلْبِ، وَنُعْمَانُ اشْتَرَطَ
٦٩٩ وَالْعَقْدُ مِنْ بَعْدِ صَلَاةٍ أَفْضَلَ
٧٠٠ وَالنُّفْسَاءُ - لِابْنِ حَزْمٍ - لَزِمَا
ذَكَرًا لِمَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ فَقَطَ
وَنَفَلُهُ فِي وَقْتِ نَهْيٍ يُحْظَلُّ

- وَنُذِبَتْ تَلْيِيَةً وَالزَّمَا ٧٠١ عَلَى الْوَلَاءِ مَالِكٌ مَنْ أَحْرَمَا
وَرَفَعُ صَوْتِ رَجُلٍ بِهَا اسْتُحِبَّ ٧٠٢ وَلَا بُنَ حَزْمٌ دَا عَلَى الْكُلِّ يَجِبُ
وَقَطْعُهَا بِالطَّوْفِ لِلَّذِي اعْتَمَرَ ٧٠٣ وَمَنْ يَحْجُ فَيَأْتِي الرَّمِي اسْتَمَرَ
وَالْمَالِكِي بِوَقْتِ تَعْرِيفٍ خَتَمَ ٧٠٤ وَفِي اعْتِمَارٍ بِدُخُولِهِ الْحَرَمِ
الطواف

- الطَّوْفُ رُكْنٌ دُونَ خُلْفٍ، وَنُذِبَ ٧٠٥ لِقَادِمٍ وَمَالِكٌ قَالَ: يَجِبُ
وَعَنْهُ يُعْنِي جَاهِلًا ذَا الطَّوْفِ عَنْ ٧٠٦ إِفَاضَةً لِمُفْرِدٍ وَمَنْ قَرَنَ
وَوَاجِبٌ لِغَيْرِهِ طَوْفُ الصَّدَرِ ٧٠٧ لِلْحَجِّ، وَالْمَطْلَبِي كُلاًَّ أَمَرَ
وَالشَّرْطُ أَنْ يَبْدَأَهُ مِنَ الْحَجَرِ ٧٠٨ جَاعِلَهُ يَسَارَهُ ثُمَّ اسْتَمَرَ
وَالْحَنْفِي يُقُولُ: وَاجِبَانِ ٧٠٩ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: سُنَّتَانِ
وَلَيْكَ خَلْفَ الْحَجَرِ شَرْطًا وَلَدَى ٧١٠ نَعْمَانِ هَذَا وَاجِبًا فِيهِ بَدَا
كَالسَّيْرِ وَالطُّهْرِ، وَلِلنُّعْمَانِ سُنٌّ ٧١١ مُؤَكَّدًا طَهْرٌ بِحَاسَةٍ تَعْنِي
وَشَرْطُ مَالِكٍ وَأَحْمَدُ الْوَلَا ٧١٢ وَهُوَ سُنَّةٌ لِغَيْرِ مَنْ خَلَا
وَلَيْسَ مُمْنَعًا بِوَقْتٍ، وَاحْتَرَزَ ٧١٣ لِمَالِكٍ عَنْ وَقْتٍ نَهَى وَأَجَزَ
وَرُكْعَتَا الطَّوْفِ لِلْأَخْنَفِ ٧١٤ حَتْمٌ، وَمَالِكٌ عَلَى اخْتِلَافٍ
وَلِقَادُومٍ وَاعْتِمَارٍ فَارْمُلِ ٧١٥ وَعَمَّ لِلنُّعْمَانِ مَا سَعَى وَلِي
كَالشَّافِعِيِّ، وَذَا هُكْمٌ شَيْءٌ يُسَنُّ ٧١٦ وَالِدُّمٌ عِنْدَ تَرْكِهِ عَنِ الْحَسَنِ
وَسَنٌّ غَيْرُ مَالِكٍ أَنْ يَضْطَبَّ ٧١٧ هُنَا، وَسَعَى الشَّافِعِيُّ لَهُ تَبَعُ
وَسُنٌّ تَقْيِيلٌ وَمَسْحٌ لِلْحَجَرِ ٧١٨ وَلِلْيَمَانِي الْمَسْحُ لَا التَّقْيِيلُ قَرَرُ
السعي

- رُكْنٌ، وَوَاجِبٌ لَدَى الْكُوفِيِّ، وَعَنْ ٧١٩ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَحْمَدٍ يُسَنُّ
وَشَرْطُهُ تَقْدُومُ الطَّوْفِ لَا ٧٢٠ عِنْدَ عَطَا، وَالْبَدْءُ بِالصَّفَا الْجَلِيِّ
وَبَادِيٍّ بِمَرُورَةٍ لَمْ يَخْتَسِبْ ٧٢١ وَعَنْ عَطَاءٍ إِنْ يَكُنْ جَهْلًا حُسِبَ
وَمَشْيٌ ذَا وَالطَّوْفِ حَتْمٌ، وَفَضَلَ ٧٢٢ لِلشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ شَرْطًا جَعَلَ

- وَكُلُّهُمْ يَرْكَبُ عِنْدَ الْعُذْرِ ٧٢٣ وَالطُّهْرُ لَمْ يُوجِبْهُ غَيْرُ الْبَصَرِ
وَلَيَرْقُ نَذْبًا جَبَلِيًّا وَدَعَا ٧٢٤ مُسْتَقْبَلًا وَمَوْضِعَ الْوَادِي سَعَى

وقوف عرفة

- رُكْنٌ لِحَجٍّ، بِالزَّوَالِ يَبْتَدِي ٧٢٥ وَبِطُلُوعِ الْفَجْرِ عِنْدَ أَحَدٍ
وَاللَّيْلُ شَرْطُ الْمَالِكِيِّ وَيَجِبُ ٧٢٦ لَغَيْرِهِ، وَالشَّافِعِيُّ يَسْتَحِبُّ
وَلَيْسَ بِالْمُحَرِّى وَادِي عُرْنَه ٧٢٧ وَجَبْرٌ ذَا عَنِ مَالِكٍ مَا أَوْهَنَه
وَبِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ٧٢٨ سُنَّ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ الْعَصْرَيْنِ
وَالْمَالِكِيُّ يُكْرَهُ الْأَذَانَا ٧٢٩ وَقَصْرٌ مَكِّيٌّ لَهُ قَدْ بَانَ
وَلِيُخْطَبَ الْإِمَامُ سُنَّةٌ هُنَا ٧٣٠ وَقَبْلَ ذَا سُنَّ الْمَيْتُ بِمَنَى

المبيت بالمزدلفة وما بعده

- بَعْدَ الْغُرُوبِ نَحْوُ جَمْعٍ يَدْفَعُ ٧٣١ ثُمَّ الْعِشَاءُ هُنَاكَ يَجْمَعُ
يَبِيتُ حَتْمًا، وَعَنِ الْمُطَّلَبِيِّ: ٧٣٢ رُكْنٌ، وَعَنْهُ: لَيْسَ حَتْمًا وَأَنْدُبُ
بِلَحْظَةٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ حَصَلَ ٧٣٣ مِنْ نِصْفِهِ، وَالْحَتْمُ لِلْكُوفِيِّ دَخَلَ
بِالْفَجْرِ، وَهُوَ عِنْدَ مَالِكٍ سَقَطَ ٧٣٤ فِي لَيْلِهِ بِقَدْرِ مَا رَحَلَ يُحْطُّ
وَعَلَسَ بِالصُّبْحِ ثُمَّ الْمَشْجَعُ ٧٣٥ قَفَ عَنْدَهُ تَدْعُو إِلَى أَنْ يُسْفِرَا
وَبَعْدَ ذَاكَ الرَّمْيُ وَاجِبًا تَلَا ٧٣٦ وَقِيلَ: رُكْنٌ، فِي الضَّحَاءِ فُضِّلَا
وَصَحَّ مِنْ فَجْرِ، وَعِنْدَ أَحْمَدَا ٧٣٧ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ نِصْفِ لَيْلٍ ابْتَدَا
وَأَنْ يُؤَخَّرَ حَنْفِيٌّ لِلْعَدِ ٧٣٨ أَوْ مَالِكِيٌّ لِلْغُرُوبِ يَفْتَدِ
وَبَعْدَهُ نَحْرٌ فَحَلَقٌ وَاسْتَحَلَّ ٧٣٩ غَيْرَ النَّسَاءِ بِذَا، وَمَالِكٌ أَحَلَّ
غَيْرَ النَّسَاءِ وَالصَّيْدَ بِالرَّمْيِ فَقَطَّ ٧٤٠ ثُمَّ الطَّوْفُ، وَبِهِ الْإِحْرَامُ حَطَّ
لِلْحَنْفِيِّ، وَغَيْرُهُ السَّعْيُ انْتَهَى ٧٤١ وَمَنْ يُقَدِّمُ -عِنْدَهُ- شَيْئًا جَبَرَ
إِلَّا الطَّوْفَ، وَلِمَالِكٍ يَحِقُّ ٧٤٢ إِنْ رَمِيَهُ بِالطَّوْفِ أَوْ حَلَقَ سُبِقَ
وَالْحَلَقُ رُكْنٌ الشَّافِعِيُّ وَعَنْهُ: لَمْ ٧٤٣ يُعَدَّ نُسْكًَا، وَلَغَيْرُهُ انْحَتَمَ
ثُمَّ الْمَيْتُ بِمَنَى بَعْدَ نُدْبِ ٧٤٤ لِلْحَنْفِيِّ وَلَغَيْرِهِ يَجِبُ

- فَلْيَهْرِقْ - وَلَوْ بَلِيلَةً - دَمًا ٧٤٥ وَالشَّافِعِي فِي مِثْلِ هَذَا أَطْعَمَا
مُدًّا لِكُلِّ، وَالثَّلَاثُ أُوجِبَتْ ٧٤٦ لَهُ دَمًا، وَذَا لِأَحْمَدِ ثَبَتَ
إِلَّا هُنَا، وَالرَّمْيُ بَعْدُ يَنْحَتِمُ ٧٤٧ وَكَوْنُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ قَدْ لَزِمَ
وَصَحَّ لِلنُّعْمَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ مِنْ ٧٤٨ ثَالِثَهَا وَعَنْهُ: ذَا فِي كُلِّهِنَّ
وَحُكْمُ تَأْخِيرِ كَمَاضٍ، وَالْأَدَا ٧٤٩ لِرَابِعِ^(٣) لِلشَّافِعِي وَأَحْمَدًا
وَالْحَنْفِي نِصْفَ صَاعٍ أَلْزَمَا ٧٥٠ عَنِ الْحَصَاةِ، وَعَنِ الْيَوْمِ دَمًا
وَالْعَفْوُ فِي نَحْوِ الْحَصَاةِ عَنْ أَبِي ٧٥١ حَيَّةَ مَعَ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

باب الإحصار

- تَحْلُلُ الْمُحْصَرُّ بِالْعِدَا بِدَمٍ ٧٥٢ وَالْحَنْفِي يُرِيْقُ هَذَا فِي الْحَرَمِ
وَلَمْ يَجِبْ لِمَالِكٍ دَمٌ، وَزِدْ ٧٥٣ وَجُوبَ حَلْقِ الشَّافِعِي فِيمَا اعْتَمِدَ
وَالذَّبْحُ يَوْمَ التَّحْرِ عَنْ سُفْيَانَا ٧٥٤ فِي الْحَجِّ مِثْلَ صَاحِبِي نُعْمَانَا
وَلَا قَضَاءَ وَلَدَى الْكُوفِيِّ لَزِمَ ٧٥٥ عَنْ حَجَّةٍ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ تَتِمُّ
وَعُمْرَةٌ عَنْ عُمْرَةٍ لَهُ تَجِبُ ٧٥٦ وَكُلُّ ذَا لِنَحْوِ سُقْمٍ يَزْتَكِبُ
وَعُمْرُهُ بِهِ الشُّفَاءُ يَنْتَظِرُ ٧٥٧ فَإِنْ يَفْتَهُ حَجُّهُ فَلْيَعْمَرْ
وَذَاكَ فِي كُلِّ فَوَاتٍ ضَبْطًا ٧٥٨ لِكُلِّهِمْ، وَالهَذَا يَكْفِي لِعَطَا
وَلْيَقْضَ لَا لِلْحَبْرِ، ثُمَّ يَلْزَمُ ٧٥٩ لِفَوْتِهِ إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ دَمٌ
وَجَازَ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ ٧٦٠ إِنْقَاءَ إِحْرَامِ الْحَجِّ مُقْبِلِ
وَشَرَطُ غَيْرِ الْحَنْبَلِيِّ وَالشَّافِعِي ٧٦١ تَحْلُلًا لِلْعُذْرِ غَيْرُ نَافِعِ

جزاء الصيد

- خَيْرَ بَيْنَ مِثْلِهِ فِي الشَّكْلِ ٧٦٢ مِنْ نَعَمٍ، وَقِيَمَةٍ لِلْمِثْلِ
وَمَالِكٌ قَوْماً صَيِّدًا، وَأَعْدِلِ ٧٦٣ بِهَا صَيَّامًا، أَوْ طَعَامًا أَبْدِلِ
وَيَضُمُّنَ الْقِيَمَةَ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ ٧٦٤ لِيَشْرَ هَدِيًّا أَوْ طَعَامًا أَوْ يَصُومَ
وَالْيَوْمُ بِالْمُدَيْنِ عِنْدَهُ عُذِلَ ٧٦٥ وَلِسَوَاءِ الْيَوْمِ لِلْمُدِّ جُعِلَ

(٣) بدء من يوم النحر.

- وَأَطْعُمُوا بِمَكَّةَ وَالْحَنْفِي ٧٦٦ حَيْثُ رَأَى، وَالْمَالِكِي فِي الْمُتَلَفِ
- وَنَفِي تَحْيِيرٍ عَنِ الثَّوْرِي اسْتَقَرَّ ٧٦٧ وَنَفِيهِ فِي الصَّوْمِ جَاءَ عَنْ زُفَرٍ
- وَأَمَّا يَضُمُّهُ بِأَنْ قَتَلَ ٧٦٨ وَزَادَ نُعْمَانُ ضَمَانَ مَا أَكَلَ
- كَذَاكَ غَيْرُ الشَّافِعِيِّ بِأَكْلِهِ ٧٦٩ يَضُمُّ صَيْدَ غَيْرِهِ لِأَجْلِهِ
- وَكُلُّهُمْ قَوِّمَ صَيْدًا حَيْثُ لَمْ ٧٧٠ يَكُنْ لَهُ مُشَابَهَةٌ مِنَ النَّعَمِ
- وَالشَّرْطُ فِي قَضَائِهِ عَدْلَانِ ٧٧١ وَقِيلَ: يَكْفِي الْفَقْدُ لِلنُّعْمَانِ
- وَالشَّافِعِيُّ يَكْتَفِي كَأَحْمَدًا ٧٧٢ بِحُكْمِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ أَحْمَدًا
- وَجَازَ أَنْ يَكُونَ -عِنْدَ ذَيْنِ- ٧٧٣ جَانٍ بَعْدَ أَحَدِ الْعَدْلَيْنِ
- وَأَنْ جَمَعَ عَلَى صَيْدٍ جَزَا ٧٧٤ جَزَاءَ وَاحِدٍ لِهَذَيْنِ عَزَا
- وَالْحَنْفِي بِمَثَلِ ذَا الْحُكْمِ حَكَمَ ٧٧٥ إِنْ يَصِيدُ الْجَمْعُ الْحَلَالَ فِي الْحَرَمِ
- وَالظَّاهِرِيُّ اشْتَرَطَ التَّعْمُّدًا ٧٧٦ لَا غَيْرُهُ، لَكِنْ أَتَى عَنْ أَحْمَدَ
- وَأَوْجَبُوا فِي صَيْدِ مَكَّةَ الْجَزَا ٧٧٧ وَقِيلَ: ضِدُّهُ لِدَاوُدَ اعْتَزَى
- وَلَا بَنَ حَزْمٌ فِي الْمَدِينَةِ وَجَبَ ٧٧٨ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ الْقَضَاءُ بِالسَّلْبِ
- وَهَاكَ أَحْكَامًا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ٧٧٩ عَنْزُ الْعَرَالِ وَعَنْاقُ الْأَرْزَبِ
- عَنْ عُمَرَ كَحَفَرَةِ الْيَرُبُوعِ ٧٨٠ وَالْكَبْشُ لِلضَّبْعِ فِي الْمَرْفُوعِ
- وَعَنْهُمْ بَدَنَّهُ النَّعَامَةُ ٧٨١ وَالْحَبْرُ قَالَ: الشَّاهُ فِي الْحَمَامَةِ
- وُخْصَ ذَا بِمَكَّةَ لِلْحَمِيرِ ٧٨٢ وَعَيْنُ الشَّاهِ فَلَمْ يُخَيَّرِ
- وَمَنْ يَكُونُ صَيْدُهُ صَغِيرًا ٧٨٣ يَضُمُّهُ لِمَالِكٍ كَبِيرًا
- وَالصَّيْدُ مَا نَأْكُلُهُ، أَوْ مَا عَدَا ٧٨٤ -لِلْأَصْحَابِ- مَا عَلَى النَّاسِ عَدَا
- وَضَمَّنَ النُّعْمَانُ غَيْرَ كُلِّ ٧٨٥ وَخَمْسَةَ فَوَاسِقٍ وَذُنُوبِ
- وَمَا بِبَحْرِ عَيْشُهُ وَبَرٍّ ٧٨٦ فَالْحُكْمُ فِيهِ هَاهُنَا لِلْبَحْرِ
- وَالشَّافِعِيُّ عَكْسَ، وَالْكُوفِيُّ اخْتَكَمَ ٧٨٧ فِيهِ إِلَى مَوْلَدِهِ فَمَا ظَلَمَ
- وَفِي نَبَاتِ الْحَرَمِ الْجَزَاءُ لَا ٧٨٨ لِمَالِكٍ، وَالزَّرْعُ حُلُّهُ انْجَلَى
- وَالْحَنْبَلِيُّ أَحَلَّ غَيْرَ نَابِتٍ ٧٨٩ بِنَفْسِهِ، وَذَاكَ لِابْنِ ثَابِتٍ

فدية الأذى

- وَلْيَجْزِرِ الْمُخْرِمُ نُسْكَهَ إِذَا ٧٩٠ فَعَلَ مَحْظُورًا بِفِدْيَةِ الْأَذَى
صَامَ ثَلَاثَةً، أَوْ اخْتَارَ الدَّمَ ٧٩١ شَاءَهُ، وَإِنْ أَرَادَ سِتًّا أَطْعَمَا
وَذَبَحَ غَيْرَ مَالِكٍ فِي الْحَرَمِ ٧٩٢ كَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِنْ يُطْعِمُ
كَأَحْمَدٍ، وَالِدَهُ قَدْ تَعَيَّنَا ٧٩٣ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّ إِنْ بَلَ غُذْرٍ جِئَ
وَالشَّافِعِيُّ الْمَعْدُورُ لَيْسَ يَفْتَدِي ٧٩٤ فِي غَيْرِ ثَلَاثٍ، وَذَا لِأَحْمَدَ
كَالطَّيِّبِ أَوْ تَغْطِيَةً أَوْ مَلْبَسٍ ٧٩٥ مِنْ مُكْرِهِ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ مَنْ نَسِيَ
وَالْوَطْءُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَفِي الشَّعَرِ ٧٩٦ لِمَالِكٍ إِنْ قَلَّ - حَفَنَةً تُقَرَّرُ
فِي الْعَشْرِ أَوْ دُونَ، كَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ٧٩٧ زُبْعًا لِكُوفٍ كُلِّ شَعْرَةٍ ضَمِنَ
وَفِي الْمُحَلَّى: حَجٌّ عَامِدٍ بَطُلٌ ٧٩٨ بِكُلِّ ذَا، وَالْعَفْوُ غَيْرُهُ شَمَلٌ

هدي التمتع والقران

- تُجْزَى شَاءَهُ عِنْدَهُمْ وَابْنُ عُمَرَ ٧٩٩ أَوْجَبَهُ مِنْ إِبِلٍ أَوْ الْبَقَرِ
وَذَبْحُهُ فِي الْعِيدِ، لَكِنْ صَحَّ مِنْ ٨٠٠ بَعْدِ اعْتِمَارِ الشَّافِعِيِّ كَمَا زُكِنَ
وَعَادِمُ الْهَدْيِ يَصُومُ عَشْرَةَ ٨٠١ كَامِلَةً كَمَا أَتَى فِي الْبَقَرَةِ
ثَلَاثَةً مِنْ عَقْدٍ حَجٍّ، وَابْتَدَا ٨٠٢ لِلْحَنْفِيِّ مِنْ عُمْرَةٍ كَأَحْمَدَا
وَسَبْعَةً إِذَا انْتَهَى مِنَ الْعَمَلِ ٨٠٣ وَتِلْكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِذَا قَفَلَ
لِأَرْضِهِ، وَجُلُّهُمْ ذَا يَسْتَحِبُّ ٨٠٤ وَبِاتِّفَاقٍ لَا تَتَابَعُ يَجِبُ
وَوَاجِدُ الْهَدْيِ بُعِيدَ مَا شَرَعَ ٨٠٥ فِي الصَّوْمِ لِلنُّعْمَانِ فَرَضُهُ رَجَعَ
وَقَالَ: فَاتَ صَوْمٌ مَنْ تَأَخَّرَا ٨٠٦ لِلْعِيدِ، وَالْهَدْيِ وَجَبَرًا قَرَّرَا

ما يبطل الإحرام وما يفسده، وحكم النسك الفاسد والهدي

- تُبْطَلُ الرَّدَّةُ حَسْبُ، وَوَرَدَ ٨٠٧ عَنْ بَعْضِ صَحْبِ الشَّافِعِيِّ: بِهَا فَسَدُ
وَبَعْضُهُمْ أَبَقَاهُ فِي إِحْرَامِهِ ٨٠٨ وَيُكْمَلُ الْأَعْمَالُ فِي إِسْلَامِهِ
وَالْوَطْءُ قَبْلَ حِلِّ طَيِّبٍ أَفْسَدَا ٨٠٩ وَقَبْلَ تَعْرِيفِ لَدَى الْكُوفِيِّ بَدَا
وَكُونُهُ فِي قُبُلٍ لَهُ اعْتَبِرَ ٨١٠ وَبِالْبَعِيرِ عِنْدَ غَيْرِهِ جُزِرَ

- وَعِنْدَهُ بِالشَّيْءِ إِلَّا إِنْ وَقَفَ ٨١١ مِنْ قَبْلِ فَالْبَعِيرُ بِالَّذِي اقْتَرَفَ
- وَبَعْدَ غَيْرِ الْخَلْقِ إِنْ يُجَامِعَ ٨١٢ مُعْتَمِرٌ صَحَّتْ لِعَيْرِ الشَّافِعِيِّ
- مَعَ جَبْرِهَا بِالشَّيْءِ، وَالْكُوفِيُّ اكْتَفَى ٨١٣ بِأَكْثَرِ الطَّوَافِ دُونَ مَا قَفَا
- وَمُنْسِدُ الْعُمَرَةِ شَاهٌ التَّرَمَ ٨١٤ وَالشَّافِعِيُّ بِالْبَعِيرِ قَدْ حَكَمَ
- كَالْوَطْءِ نَحْوُ قُبْلَةٍ إِنْ يُنْزِلَ ٨١٥ فِي كُلِّ ذَا لِلْمَالِكِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ
- وَعِنْدَ غَيْرِ الظَّاهِرِيِّ يَمْضِي ٨١٦ فِي فَاسِدٍ حَتْمًا، وَقَوْرًا يَقْضِي
- وَبَعْدَ حِلِّ الطَّيِّبِ لَا النَّسَاءِ لَا ٨١٧ يُفْسِدُ وَطْءٌ، وَبَشَاءٌ كَمَلًا
- وَالْحَنْبَلِيُّ أَحْرَمَ مِنْ حِلٍّ، وَزِدَ ٨١٨ لِلْمَالِكِيِّ أَعْمَالُ عُمَرَةَ تُفْسِدُ
- وَعَدَّدُوا جُبْرَانَ فَعَلٍ كُرًّا ٨١٩ وَذَاكَ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ إِنْ كَفَّرَا
- عَنْ أَوَّلٍ، وَمَالِكٌ قَدْ وَحَّدَا ٨٢٠ كَفَّارَةَ الْوَطْءِ إِذَا مَا أَفْسَدَا
- كَذَا لَهُ مَعَ اخْتِلَافٍ مَا فَعِلَ ٨٢١ إِنْ تَنَوَّعَ مَعَ أَوَّلِهَا أَوْ تَتَّصَلَ
- وَمَا عَلَى الْمَرْأَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ٨٢٢ بِدَنَّهُ الْفَسَادُ إِنْ يُجَامِعَ
- وَبِ الْقَضَا فِرَاقُهُ هَا وَجَبَ ٨٢٣ لِمَالِكٍ، وَلِسِوَاهُ يُسْتَحَبُّ
- وَالْقَوْلُ فِي شَرَائِطِ الْهَدَايَا ٨٢٤ كَالْقَوْلِ فِي شَرَائِطِ الضَّحَايَا
- وَالْأَكْلُ مِنْ هَدْيٍ تَنْقُلُ يُسَنُّ ٨٢٥ وَمِنْ قِرَانٍ أَوْ تَمْتُّعٍ حَسَنٌ
- وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ ذَا كُكُلِهِمْ ٨٢٦ فِي مَنْعِ هَدْيٍ مِنْ جَنَائَةٍ لَزِمَ
- وَعَاطِبٌ قَبْلَ مَحَلِّهِ نُحِزَ ٨٢٧ وَأَكْلُ مُهْدٍ مُتَبَرِّعٍ حُظِرَ
- وَالْحَنْفِيُّ يَمْنَعُهُ كُلُّ مَلِيٍّ ٨٢٨ وَالشَّافِعِيُّ رُقَقَهُ كَالْحَنْبَلِيِّ
- وَإِنْ يَكُنْ عَنْ وَاجِبٍ فَكُلُّ وَبِعَ ٨٢٩ مُعَوَّضًا، وَالْمَالِكِيُّ لَا يَبِيعُ

كتاب الجهاد

- جَهَادُ أَعْدَا أُمَّةِ الْإِسْلَامِ ٨٣٠ فَزُضْ كِفَايَةً لِكُلِّ عَامٍ
وَرَمَّمَا لِعَارِضٍ تَعَيَّنَا ٨٣١ كَغَزَوْ كُفَّارٍ لِبَلَدَةٍ لَنَا
وَلَمْ يَجِبْ إِلَّا عَلَى حُرِّ ذَكَرَ ٨٣٢ مُكَلَّفٍ يُطِيقُهُ بِأَلَا ضَرَرَ
بِإِذْنٍ وَاللِّدِّ وَذِي دِينٍ وَإِنْ ٨٣٣ مُوَجَّلاً لِلْحَنْبَلِيِّ لَمْ يَحْنِ
وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ أَنْ يُعْسِرَا ٨٣٤ وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ أَنْ يُوسِرَا
وَعَنْهُ قَوْلٌ بِلُزُومِ تَرْكِ ٨٣٥ حَبْشَةٍ مَا تَرَكُوا وَتَرَكِ
وَدُوْ جُنُودٍ أَوْ صَبَاً لَمْ يُقْتَلِ ٨٣٦ إِنْ لَمْ يَصُلْ وَذَلِكَ لِلأَنْثَى اجْعَلِ
كَذَا لِعَيْرِ الشَّافِعِيِّ عُمَيَّانُ ٨٣٧ وَزَمَنُ وَالْهَمُّ وَالرَّهْبَانُ
وَهَكَذَا أَيْضاً لَدَى الْأَوْزَاعِيِّ ٨٣٨ قَتْلُ عَسِيفٍ هُتْمُ زَرَاعٍ
وَمَالِكٌ يَمْنَعُ أَسْرَ رَاهِبٍ ٨٣٩ مُنْعَزِلٍ فِي الدَّيْرِ كَالرَّوَاهِبِ
وَجَازَ قَتْلُ رَجُلٍ فِي الْأَسْرِ ٨٤٠ وَعَنْ عَطَاءٍ كَرَاهُهُ وَالْبَصْرِيِّ
وَجَازَ فِيهِ الْحُكْمُ بِالْإِزْقَاقِ ٨٤١ وَمَنْ أَوْ فَدَى سِوَى الْعِرَاقِيِّ
وَمَنْ يُؤَمِّنُ قَبْلَ أَسْرِ يَنْجُ مِنْ ٨٤٢ قَتْلِ وَرَقٍّ وَعَلَى مَالٍ أَمِنَ
أَمَّا مُسْلِمٌ مُمَيَّزٌ يُقَرَّرُ ٨٤٣ وَشَرْطُهُ عَنْ مَالِكٍ حُرٌّ ذَكَرَ
وَالشَّرْطُ فِي الْعَبِيدِ لِلنُّعْمَانِ ٨٤٤ إِذَنْ هُتْمٌ فِي الْحَرْبِ كَالصَّبَّانِ
وَالشَّافِعِيُّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبَانِ ٨٤٥ يُلْغِي، كَذَا ابْنُ ثَابِتٍ فِي الثَّانِي
وَجَازَ الْمُنْجَنِيْقُ وَالْإِخْرَاقُ ٨٤٦ فِي الْحَرْبِ وَالْحِصَارِ وَالْإِغْرَاقِ
وَالْمَالِكِيُّ يُخْرِقُ إِنْ تَعَيَّنَا ٨٤٧ وَلَمْ يَجِدْ فِي الْمُحْرَقِينَ مُؤَمَّنَا
وَكَالْعِرَاقِيِّ يَعْقِرُ الْأَنْعَامَ إِنْ ٨٤٨ أَعَاظَ أَوْ عَنْ اسْتِيقَاقِهَا يَهْنُ
وَجَوَّزُوا قَطْعَ الزُّرُوعِ وَالشَّجَرِ ٨٤٩ وَالْمَنْعُ عَنْ أَحْمَدَ حَيْثُ لَا ضَرَرَ
وَأَمْنٌ قَتَلَ كُلِّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ ٨٥٠ بِدِينِنَا، وَعَيْزُهُ نَذْبًا دُعِي
وَمَالِكٌ أَوْجَبَ ذَا أَيَّامَا ٨٥١ ثَلَاثَةً لِكُلِّهِمْ إِنْمَامَا
وَلَمْ يَجْزُ فِرَارُ يَوْمِ الزَّحْفِ ٨٥٢ إِلَّا إِذَا زَادَ الْعِدَا عَنْ ضِعْفٍ

وَالشَّافِعِي لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْعَدَدِ ٨٥٣ عِنْدَ تَفَاوُتِ الْقَوَى فِي الْمُعْتَمَدِ

الهدنة والجزية والعشور

- وَجَازَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُصَاحِبَ الْحَا ٨٥٤ مُهَادِنًا مُرَاعِيًا مَصَاحِبًا
وَالشَّافِعِي بَثَلَتْ عَامٍ قَصَرَهُ ٨٥٥ إِلَّا لِضَعْفٍ فَيُجِيرُ عَشْرَهُ
وَلَمْ يَجْزِ بِالْبَذْلِ لِلْكَفَّارِ ٨٥٦ مِنْ مَالِنَا إِلَّا لَدَى اضْطِرَارٍ
وَصَحَّ لِلْإِمَامِ عَقْدُ الْجَزِيَةِ ٨٥٧ بِأَنْ يُقَرُّوا بَيْنَنَا بِفِدْيَةٍ
وَالشَّافِعِي خَصَّ بِذَاكَ الْحَنْبَلِي ٨٥٨ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسَ فَأَعْقَلَ
وَالْعِرَاقِي مَنَعَ عَقْدَهَا لِمَنْ ٨٥٩ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ يَعْبُدُ الْوَتْنَ
وَشَرَطَ وَضْعَهَا جَوَازَ الْقَتْلِ ٨٦٠ فَرَاغَعْنَاهُ قَبْلَ هَذَا الْقَضَلِ
وَلَمْ يُطَالَبْ عَادِمٌ بِإِلَا عَمَلٍ ٨٦١ وَالشَّافِعِي ذِمَّتُهُ بِهَا شَعَلٌ
وَقَالَ: لَا تَنْقُصُ عَنْ دِينَارٍ ٨٦٢ وَالْحَنْفِيُّ قَالَ: ذُو الْإِعْسَارِ
يَدْفَعُهَا ذَرَاهِمًا إِنْ عَشَرَ ٨٦٣ وَلِغَنِي ضِعْفُ ضِعْفٍ ذَا اسْتَقْرَرِ
وَمَالِكَ بِأَرْبَعِينَ ذَرَاهِمًا ٨٦٤ يَحُدُّهَا، وَنَقَصَتْ إِنْ أَعْدَمَا
وَذَا لَهُ فِيمَا بَعْنُوهُ فُتِيحٌ ٨٦٥ وَرَدَّ لِلْإِمَامِ إِنْ صُلِحَ يَضِخُ
وَأَحْمَدُ إِلَى الْإِمَامِ رَدُّهَا ٨٦٦ وَقِيلَ: بِالْدِّينَارِ فَرْدًا حَدَّهَا
وَمَا مَضَى يَسْقُطُ عَمَّنْ أَسْلَمَا ٨٦٧ وَالشَّافِعِيُّ كَالدُّيُونِ غَرَمَا
فَإِنْ يَكُنْ أَثْنَاءَ حَوْلٍ قَسَطًا ٨٦٨ وَعَنْهُ قَسَطُ مَا مَضَى قَدْ سَقَطَا
وَالْتَّاجِرُ الْحَرْبِيُّ يُعْطَى الْعُشْرَا ٨٦٩ إِنْ بَتَحَارَةً عَلَيْنَا مَرًّا
وَمَالِكَ وَالشَّافِعِي قَالَا: اجْتَهَدَ ٨٧٠ فِيهِ الْإِمَامُ ذَوْمًا حَدَّ يُحَدُّ
كَذَاكَ فِي الدِّمِيِّ قَالَا، وَلَدَى ٨٧١ سِوَاهُمَا بِنِصْفِ عُشْرِ حُدَّدَا
وَذَاكَ فِي ذَا إِنْ قُورَاهُ جَازَا ٨٧٢ وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَ الْحِجَازَا
وَمَالِكَ كَرَّرَ كُلَّمَا دَخَلَ ٨٧٣ وَغَيْرُهُ فِي الْعَامِ مَرَّةً جَعَلَ
وَعَنْهُ قَوْلٌ بِوُجُوبِ الْعُشْرِ ٨٧٤ حَدًّا، وَفِي الْحِجَازِ نِصْفُ الْعُشْرِ
وَاشْتَرَطَ النَّصَابُ فِي كُلِّهِمَا ٨٧٥ لِلْحَنْفِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ فَأَعْلَمَا

وَالْأَمْرُ فِي الْحَرْبِ لِلْعَرَقِيِّ ٨٧٦ تَعَامُلٌ بِمِثْلِ مَا نَلَا قِي
 إِنْ يَأْخُذُوا نَأْخُذْ وَلَا تَفَاوُتُ ٨٧٧ وَحُكْمُكُمْ فِيَّ لِلْجَمِيعِ ثَابِتٌ

الغنيمة والفيء

غَنِيمَةٌ مَا نِيلَ بِالْحَرْبِ وَلَا ٨٧٨ خِلَافَ فِي تَحْمِيسِهَا كَمَا ابْجَلَى
 فَخُمَسََهَا كَالْفَيْءِ مَا لَكَ جَعَلَ ٨٧٩ وَغَيْرُهُ فَسَمَهُ حَتَّى شَمَلْ
 ذَا الْفُقَرِ وَالْيَتِيمِ وَالْمِسْكِينَا ٨٨٠ وَزِيدَ لَا لِلْحَنْفِيِّ يَقِينَا
 قَرَابَةُ الرَّسُولِ ثُمَّ سَهْمُ ٨٨١ عَلَى مَصَالِحِ لَنَا تَعْمُ
 وَيَقْسِمُ الْبَاقِي عَلَى الْعُرَاةِ إِنْ ٨٨٢ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَزَاتِهِمْ أَذِنَ
 أَوْ كَانَ لَمْ يَأْذَنْ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ ٨٨٣ يُخْرَمُ هَؤُلَاءِ قَصْدَ الزَّخْرِ
 وَالْحَنْفِيُّ خَصَّهُمْ بِالْمَالِ إِنْ ٨٨٤ كَانُوا بِلَا مَنَعَةٍ وَمَا أَذِنَ
 يُسْنَهُمْ لِلْحُرِّ الْمُكَلَّفِ الذَّكَرِ ٨٨٥ إِنْ خَاضَ أَوْ لِلْحَرْبِ وَقَتَهَا حَضَرَ
 لَكِنَّ نِعْمَانَ رَأَى مَنْ التَّحَقَّقَ ٨٨٦ بِالْجَيْشِ فِي دِيَارِ كُفْرِ اسْتَحَقَّ
 وَارْضَخَ لِعَايِرِ الْأَهْلِ كَالذَّمِّ ٨٨٧ إِنْ قَاتَلُوا إِلَّا لِلْأَصْحَابِ
 وَعِنْدَهُ يُسْنَهُمْ لِلصَّغِيرِ ٨٨٨ إِنْ خَاضَ بِإِجَارَةِ الْأَمِيرِ
 وَعِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ لِلنِّسْوَانِ ٨٨٩ أَسْهَمَ، كَذَا الْبَصْرِيُّ فِي الْعُبْدَانِ
 كَذَا لَدَيْهِ قَاصِدُ التَّجَارَةِ ٨٩٠ كَذَاكَ قِيلَ إِنْ أَتَى إِجَارَةَ
 وَأُعْطِيََا إِنْ قَاتَلَا عِنْدَ الْمَالِ ٨٩١ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ الْإِبَاءُ مُسْجَلَا
 لِفَارِسٍ ثَلَاثَةَ، وَاثْنَانِ ٨٩٢ فَقَطَّ لَهُ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ
 ثُمَّ الْعُلُولُ مِنْ عَظِيمِ الْوُزْرِ ٨٩٣ وَجَوَّزَ الْمَأْكُلَ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ
 وَجَوَّزَ التَّنْفِيلَ لِلْإِمَامِ ٨٩٤ جَمِيعُهُمْ وَهُوَ عَلَى أَقْسَامِ
 فَإِنْ يَقُلْ: كَذَا لِمَنْ كَذَا فَعَلْ ٨٩٥ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَرْبِ لِلْكُوفِيِّ بَطْلُ
 وَمَالِكَ قَبْلَ انْقِضَا الْحَرْبِ مَنَعَ ٨٩٦ لَكِنَّهُ يُنْفِذُهُ إِذَا وَقَعَ
 وَجَازَ أَنْ يَزِيدَ لِلشُّجْعَانِ ٨٩٧ مِنْ غَيْرِ جَعَلَ لِسَوَى النُّعْمَانِ
 وَأَحْمَدُ كَالشَّافِعِيِّ فِي السَّلْبِ ٨٩٨ فَهُوَ بِلَا جَعَلَ لِقَاتِلٍ وَجَبَ

- ٨٩٩ مِنْ أَصْلِ مَا يُعْنَمُ يَبْدُلَانِ
كُلِّ مَا يُنْفَلُ لِلتُّعْمَانِ
٩٠٠ وَمَالِكَ فِي الْخُمُسِ كُلُّهُ حَسَبُ
وَالشَّافِعِي يَبْدُلُ مَا سِوَى السَّلْبِ
٩٠١ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ، وَابْنُ حَنْبَلٍ
يَبْدُلُهُ مِمَّا سِوَى الْخُمُسِ الْجَلِيِّ
وَحَدَّثَهُ بِرُزْعِ بَاقٍ فَأَقْبَلُ
٩٠٢ وَالْحَنَفِيُّ أَبَاحَ بِالْجَمِيعِ إِنْ
وَحَدَّثَهُ بِرُزْعِ بَاقٍ فَأَقْبَلُ
٩٠٣ وَمَنْ يَجِدُ مَالًا لَهُ فِي الْمَعْنَمِ
وَالْحَنَفِيُّ أَبَاحَ بِالْجَمِيعِ إِنْ
٩٠٤ وَمَالَهُ حَقٌّ لَدَى الزُّهْرِيِّ، وَمَنْ
وَالشَّافِعِي أَعْطَاهُ بِحَاجَاتِهِ، وَعَنْ
٩٠٥ وَالْحَنَفِيُّ كَالشَّافِعِيِّ إِنْ لَمْ يَحْزَرْ
وَالْوَقْفُ لِلْخَرَاجِ فِي الْعَقَّارِ
٩٠٦ وَالشَّافِعِيُّ بِأَلَا خِيَارٍ يَقْسِمُ
وَالْحَنَفِيُّ بِأَلَا خِيَارٍ يَقْسِمُ
٩٠٧ وَالْفَيْءُ مَا بِلَا قِتَالٍ حَصَالًا
وَالشَّافِعِيُّ خَمْسَهُ كَالْمَعْنَمِ
٩٠٨ وَفِي مَصَالِحِ تَعْمُ بُلْدًا
وَالشَّافِعِيُّ خَمْسَهُ كَالْمَعْنَمِ
٩٠٩ وَيَصْرِفُ الْبَاقِي لِحَنْدٍ فَاغْلَمِ
٩١٠

كتاب الأيمان

- ٩١٢ حَرَّمَ حَلْفَ بِالْبَرَايَا، وَكُورِهِ
لِلْحَنَفِيِّ وَالشَّافِعِيِّ فَانْتَبَهَ
٩١٣ وَحَلْفُ بَطْنٍ صِدْقٍ أَخْلَفَا
لَغَوٍ وَقِيلَ: الشَّافِعِيُّ ذَا نَفَى
٩١٤ كَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٍ
نَحْوُ بَلَى وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَعْمِدِ
٩١٥ أَمَّا الْعُمُوسُ فَهِيَ كِذْبٌ قَصَدَهُ
وَمَا سِوَى تَيْنٍ هِيَ الْمُنْعَقَدَةُ
٩١٦ تُخَصُّ بِالتَّكْفِيرِ لَكِنْ كَفَّرَا
لِلشَّافِعِيِّ فِي سِوَى لَغَوٍ جَرَى
٩١٧ وَإِنَّمَا تُعَقَّدُ بِاسْمِ الْمَوْلَى
أَوْ وَصْفِهِ، لَا حَيْثُ كَانَ فِعْلًا
٩١٨ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ، أَوْ مَا جَرَى
عُرِفَ بِهِ كَمَا ابْنُ ثَابِتٍ يَرَى
٩١٩ وَانْعَقَدَتْ لَهُ بِمَا يُجَرَّدُ
عَنْ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ نَحْوُ أَشْهَدُ
٩٢٠ وَالشَّافِعِيُّ أَلْغَى، وَعِنْدَ أَحْمَدَ
وَمَالِكٍ صَحَّحَتْ لَذَا إِنْ قَصَدَا
٩٢١ لِحَالِفٍ بِاسْمِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
وَانْعَقَدَتْ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدٍ

- وَأِنْ يَقُلْ: إِنْ يَأْتِ شَيْئًا يَكْفُرُ ٩٢٢ لَمْ تَنْعَقِدْ لِلشَّافِعِيِّ وَالْحَمِيرِيِّ
- وَأِنْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ رَبُّنَا فَلَا ٩٢٣ تُعَقِّدُ إِنْ يُلْفِظُ بِهِ وَاتَّصَلَ
- إِلَّا لِنَحْوِ سَعْلَةٍ، ثُمَّ اخْصُرْ ٩٢٤ فِي حَلْفٍ بِاللَّهِ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ
- وَالنَّذِرُ إِنْ أُجْهِمَ دُونَ مَا بَقِيَ ٩٢٥ كَأِنْ دَخَلْتَ دَارَ زَيْدٍ تَطْلُقِي
- وَقَضَاهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مُعْتَبَرٌ ٩٢٦ لِأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ فِيمَا اشْتَهَرَ
- وَلَمْ يُحْنَثْ جَاهِلٌ وَمَنْ نَسِيَ ٩٢٧ إِلَّا لَدَى التُّعْمَانِ وَابْنِ أَنَسٍ
- وَتَارِكُ بَعْضِ الَّذِي بِهِ التَّزَمَ ٩٢٨ فَكُلُّهُمْ بِحِثِّهِ بِهِ حَكَمَ
- وَأِنْ أَتَى بِبَعْضِ مَا مِنْهُ امْتَنَعَ ٩٢٩ فَحِثُّهُ لِمَالِكٍ فَقَطَّ وَقَفَعَ
- وَلِلْمَعْنَانِي فِي الْيَمِينِ الْحُكْمُ ٩٣٠ لَا اللَّفْظُ إِذْ يُخَصُّ أَوْ يَعْمَمُ
- وَالشَّافِعِيُّ بِالْقَضْدِ لَا يَعْمَمُ ٩٣١ وَالْحَنْفِيُّ كَذَلِكَ أَيْضًا يَحْكُمُ
- وَاعْتَبَرُوا نِيَّةَ مَنْ يَسْتَحْلِفُ ٩٣٢ إِنْ كَانَ فِي مَظْلَمَةٍ يُحْلَفُ
- وَفِي الْقَضَا لِلشَّافِعِيِّ هَذَا انْطَلَقَ ٩٣٣ وَمَالِكٌ عَمَّمَ فِي تَوْثِيقِ حَقِّ
- كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِالتَّبَيُّانِ ٩٣٤ وَمَالِكٌ عَمَّمَ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ
- وَكَالِظَهَّارِ طُعْمُ كُلِّ فَرْدٍ ٩٣٥ وَمَالِكٌ هُنَا اكْتَفَى بِمُدِّ
- وَفِي طَعَامِ الْفَرْدِ لِلتُّعْمَانِ ٩٣٦ تَكْفِيهِ فِي الْبَابَيْنِ وَجَبَّتَانِ
- كَمَالِكٍ هُنَا، وَلِلْكُوفِيِّ كَفَى ٩٣٧ تَكْرِيرُ إِطْعَامِ لِفَرْدٍ إِنْ وَفَى
- بِالْعَدَدِ الْأَيَّامِ فِيهِمَا (٤)، وَحَدُّ ٩٣٨ كِسْوَتِهِ سَاتِرُ مُعْظَمِ الْجَسَدِ
- وَالْحَنْبَلِيُّ بِالصَّلَاةِ قَدَرًا ٩٣٩ وَالشَّافِعِيُّ مُطْلَقَ الْأَسْمِ يَرَى
- وَعَيْبَرُهُ يُحْدُ أَيْضًا الْكُسَا ٩٤٠ بِالذَّنْعِ وَالْحِمَارِ لَكِنْ لِلنِّسَا
- وَشَرَطُ مَا يُعْتَقُ كَالْمَذْكُورِ فِي ٩٤١ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَاقْفُ مَا فُفِي
- وَالْحَنْفِيُّ كَالْحَنْبَلِيِّ اعْتَبَرَا ٩٤٢ تَتَابَعًا إِنْ بِالصَّيَامِ كَفَّرَا
- وَأَجْرَاتُ إِنْ قَبْلَ حِنْثٍ كَفَّرَا ٩٤٣ وَالْحَنْفِيُّ يَشْرَطُ أَنْ تُؤَخَّرَا
- كَالشَّافِعِيِّ فِي الصَّوْمِ، وَامْتِنَاعُ ٩٤٤ سَبْقِ الْيَمِينِ عَنْدهُمْ إِجْمَاعُ

- وَكُلُّ مَنْ حَلَفَهُ تَعَدَّدَا ٩٤٥ تَكْفِيرُهُ لِلْحَنْبَلِيِّ اتَّخَذَا
وَعَيْبَرُهُ عَدَدُهُ إِنْ تَحْتَلَفَ ٩٤٦ أَيْمَانُهُ، وَهَكَذَا إِنْ تَأْتَلَفَ
لِلْحَنْفِيِّ، وَالْآخِرَانِ عَدَدَا ٩٤٧ إِنْ كَانَ لِاسْتِثْنَاءِ أُخْرَى قَصْدَا
وَهَكَذَا لِلشَّافِعِيِّ إِنْ أَطْلَقَا ٩٤٨ نِيَّتُهُ وَالْمَجْلِسَانِ افْتَرَقَا

كتاب النذور

- يَصِحُّ لِلْجَمِيعِ نَذْرُ مَا نُذِبَ ٩٤٩ إِنْ كَانَ لِلنُّعْمَانِ - جَنْسُهُ يَجِبُ
وَأَلْبَغِ نَذْرَ الْوَاجِبَاتِ، وَاجْعَلِ ٩٥٠ حُكْمَ الْيَمِينِ فِيهِ لِابْنِ حَبَلٍ
كَذَا الْمُبَاحِ وَالْحَرَامِ، وَبَدَا ٩٥١ نُعْمَانُ فِي الْحَرَامِ مِثْلَ أَحْمَدَا
وَمِنْهُ نَذْرُهُ بِذَبْحٍ وَلَدٍ ٩٥٢ لَكِنَّ نُعْمَانَ بِشَاةٍ يَفْتَدِي
كَمَا لِكَ إِنْ كَانَ هَذِيًّا لِلْحَرَمِ ٩٥٣ وَكُونُهُ بَدَنَةً لَهُ أَمَّ
وَإِنْ يُقَالُ: عَلَيَّ نَذْرٌ، مُبْهِمًا ٩٥٤ فَإِنْ نَوَى بِالْقَلْبِ شَيْئًا لَرَمَا (٥)
وَإِنْ خَلَا فَكَالْيَمِينِ كَفَّرَا ٩٥٥ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقُرْبَاتِ خَيْرًا
وَكُلُّ مَا مَضَى يَكُونُ مُطْلَقًا ٩٥٦ عَنْ فِعْلٍ شَرْطٍ أَوْ بِهِ مُعَلَّقًا
وَشَرْطُ لَفْظِ النَّذْرِ عَنْ بَعْضِ ذِكْرِ ٩٥٧ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ: مَا يُطْلَقُ هُدِرَ
وَإِنْ يَكُنْ نَذْرُ الْجَاحِ وَغَضَبَ ٩٥٨ وَهُوَ الَّذِي يُعْنَى لِحْثٍ أَوْ لَذَبٍ
فَمَا لِكَ وَفَاءُهُ حَتْمًا يَرَى ٩٥٩ وَلِسِيَّوَاهُ: مَنْ أَرَادَ كَفَّرَا
وَقِيلَ: بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُكْفَّرَا ٩٦٠ عَنْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ذِكْرًا
وَجُلُّهُمْ أَلْزَمُهُ طَلَاقًا ٩٦١ مُعَلَّقًا فِي ذَاكَ أَوْ إِعْتَاقًا
وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ قَدْ ٩٦٢ رَأَى الْخِلَافَ فِيهِمَا قَدْ اِطَّرَدَ
وَكَرَّهُوا ذَا النَّوْعِ، وَكَذَاكَ مَا ٩٦٣ سِوَاهُ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ، وَحَرَّمَا
وَإِنْ يُحَرِّمُ غَيْرَ عَرَسٍ فَحَلَفَ ٩٦٤ وَمَالِكَ كَالشَّافِعِيِّ أَلْعَى فَصِيفَ (٦)

(٥) لم أر التفصيل عند الشافعية، بل اقتصروا على ما يأتي، لكن رأيت في الأم (٦٥٦/٣): من قال:

علي نذر.... إذا نوى بالنذر شيئاً من طاعة الله ، فهو ما نوى.

(٦) وإذا كان المحرم عرساً (زوجة) فسيأتي في الطلاق.

- وَصَحَّ نَذْرُ مَشْيٍ نَحْوِ الْمُعْتَمِرِ ٩٦٥ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ: ذَا لَعْنٍ هُدِرَ
وَطَالَابُوهُ بِسَدَمٍ إِذَا رَكِبَ ٩٦٧ وَمَعَهُ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ الْقَضَا يَحِبُّ
وَالْحَنْبَلِيُّ كَفَّرَ دُونَ مَا ذُكِرَ ٩٦٨ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ: عَفْوٌ مَنْ عُدِرَ
وَإِنْ يُعَيِّنْ لِصَلَاةٍ مَسْجِدًا ٩٦٩ لَزِمَ غَيْرَ الْحَنْفِيِّ إِنْ بَدَا
مِنْ الثَّلَاثَةِ وَإِلَّا بَطُلَا ٩٧٠ وَالْحَنْبَلِيُّ كَيْمَيْنِ جَعَلَا
وَنَذَرُهُ بِكُلِّ مَالٍ لَهٍ لَزِمَ ٩٧١ لِلشَّافِعِيِّ فِي كُلِّ مَالٍ لَهُ عِلْمٌ
وَالْحَنْفِيُّ بِالزَّكَاةِ قَيِّدًا ٩٧٢ وَالثَّلَاثُ كَافِي مَالِكٍ وَأَحْمَدًا

كتاب الضحايا

- تُسَنُّ لَا فِي الْحَجِّ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ ٩٧٣ وَوَجَبَتْ عَلَى مُقِيمٍ مُوسِرٍ
عِنْدَ الْعِرَاقِيِّ، وَتُحْصَى بِالتَّعَمُّ ٩٧٤ وَفَضَّلَ الْإِبِلَ وَاخْتِمَ بِالْعَنَمِ
وَاعْكَسَ لِمَالِكٍ، وَلَا بَنَ حَزَمَ ٩٧٥ صَحَّتْ بِمَا كَانَ حَلَالِ اللَّحْمِ
لَا الْعُمِّيِّ وَالْعُورِ بِمَا خَالَفَ ٩٧٦ كَالْعُجِ وَالْمَرَاضِ وَالْعَجَافِ
وَمَا أَبَيْنَ قَرْنُهُ قَدْ أَجْرَأَ ٩٧٧ لِلشَّافِعِيِّ، كَمَا لَكَ إِنْ بَرَأَ
وَلَا يَضُرُّ الْحَنْبَلِيُّ بَثْرُ الذَّنَبِ ٩٧٨ وَكُلُّهُمْ إِنْ تُقَطِّعَ الْأُذُنُ اجْتَنَبَ
كَشَقُّهَا لِمَالِكٍ، وَمَا قُطِعَ ٩٧٩ أَلْيَتُهُ لِلظَّاهِرِيِّ لَمْ يَمْتَنِعْ
وَقُطِّعَ جُزْءُ الْغُضُوِّ مِمَّا مَرَّ ٩٨٠ لِلشَّافِعِيِّ كَالْغُضُوِّ حَيْثُ ضَرَّ
وَذَاكَ بَعْدَ الثَّلَاثِ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ ٩٨١ وَالْآخَرَانِ التَّفَقُّا لِلْأَكْثَرِ
وَشَرَطُهَا الثَّانِي لَكِنَّ الْجَدْعَ ٩٨٢ يُجْزَى مِنْ ضَائِنٍ وَلِلزَّهْرِيِّ امْتَنَعَ
وَالشَّاهُ عَنْ فَرْدٍ وَلَكِنْ يَكْتَفِي ٩٨٣ بِهَا لِأَهْلِ الْبَيْتِ غَيْرُ الْحَنْفِيِّ
وَمَا أَبَى إِنْ سَبْعَةٌ تَشَارَكُوا ٩٨٤ فِي نَاقَةٍ أَوْ ثَوْرٍ إِلَّا مَالِكُ
وَذَبْحُهَا بَعْدَ صَلَاةِ النَّحْرِ ٩٨٥ وَذَاكَ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ فِي الْمَضَرِّ
وَفِي الْبَوَادِي قَالَ: بَعْدَ الْفَجْرِ صَحَّ ٩٨٦ وَالْمَالِكِيُّ بَعْدَ إِمَامِهِ ذَبَحَ
وَالشَّافِعِيُّ اكْتَفَى بِوَقْتٍ يَكْفِي ٩٨٧ لِحُطْبَتَيْنِ وَصَلَاةٍ خَفِ
وَعِنْدَهُ لِثَالِثِ التَّشْرِيقِ مُدَّ ٩٨٨ وَغَيْرُهُ الْيَوْمَ الْأَخِيرَ لَمْ يَعُدَّ

- وَعَنْ عَطَا (٧) لِأَخِيرِ الشَّهْرِ؛ لِنَصِّ ٩٨٩ وَتَجَلُّ سِيرِينَ يَوْمَ الْعِيدِ خَصَّ
وَذَبْحُهُ فِي اللَّيْلِ لَنْ يَضُرَّهُ ٩٩٠ إِلَّا لَدَى إِمَامٍ دَارِ الْهَجْرَةِ
وَسُنَّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَيَجِبَ ٩٩١ لِلظَّاهِرِيِّ، وَلِيُهِدَ إِذْ قَدْ اسْتُحِبَّ
وَوَاجِبٌ لِلشَّافِعِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ ٩٩٢ تَصَدَّقُ مِنْهَا وَإِنْ يُقْلَلِ
وَلَا يَبِيعُ وَجَارَ لِلنُّعْمَانِ ٩٩٣ يَبِيعُ بِمَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْيَانِ
كَالثَّوْبِ لَا الطَّعَامِ وَالْأَتَمَّانِ ٩٩٤ وَذَاكَ فِي الْجُلُودِ وَاللَّحْمِ إِنْ

كتاب الذبائح

- مَا أَكُولُ بَرِّي بِذَبْحِهِ يَحِلُّ ٩٩٥ وَمَا يَبْخَرُ فَلَا ذَبْحَ أَكِلَ
وَمَا يَعِيشُ بِهِمَا فَبَخْرِي ٩٩٦ لِمَالِكٍ، وَلِسِوَاهُ بَرِّي
وَشَرَطُ مَذْبُوحِ حَيَاةٍ تَسْتَتِرُ ٩٩٧ وَمُطْلَقُ الْحَيَاةِ لِلْكُوفِيِّ اعْتَبِرْ
وَلَوْ كَمَذْبُوحٍ، وَنَحْوُ مَا نَطَحَ ٩٩٨ يُتَمَّعُ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَوْ ذُبِحَ
فِي خَمْسَةِ تَبَدُّدًا بِالْمُنْحَنَةِ ٩٩٩ وَعَنْهُ ذَاتُ الشُّقْمِ أَيْضًا مُلْحَقَةٌ
وَلِلْعِرَاقِيِّ يَطْهَرُ الْمُحَرَّمُ ١٠٠٠ بِالذَّبْحِ، وَالْقَتَاوَى بِهِ لَا تَحْكُمُ
فِي غَيْرِ جَلْدٍ، وَلِعَازِلِهِ أَحِلَّ ١٠٠١ بِذَبْحِ أُمِّهِ جَنِينٌ مَا أَكِلَ
وَلَا ذَكَاةٌ لِلْحَرَادِ إِلَّا ١٠٠٢ لِمَالِكٍ بِمَا يَكُونُ قَتْلًا
وَسُنَّةُ الْإِبِلِ نَحْرٌ وَانْعَاسٌ ١٠٠٣ لِعَازِلِهَا، وَلَمْ يَحْزُ لِابْنِ أَنْسٍ
خِلَافٌ ذَا إِلَّا لِمَنْ يُضْطَرُّ ١٠٠٤ وَلِزَرَافَةِ لَدَيْهِ نَحْرٌ
وَأَجْمَعُوا عَلَى الْجَوَازِ إِنْ فُرِيَ ١٠٠٥ الْوَدَجَانِ مَعَ حَلْقٍ وَمَرِي
وَلِلْعِرَاقِيِّ تَرْكُ فَرْدٍ لَمْ يَضُرْ ١٠٠٦ وَمَالِكٌ مِنْهَا الْمَرِي لَمْ يَعْتَبِرْ
وَالشَّافِعِيُّ كَالْحَنْبَلِيِّ يَكْتَفِي ١٠٠٧ بِالْحَلْقِ وَالْمَرِيِّ وَالْعَكْسُ قُفِي
وَمَالِكٌ أَبْطَلَهَا مِنَ الْقَمَا ١٠٠٨ وَغَيْرُهُ عَلَى الْحَيَاةِ وَقَمَا
فَإِنْ يَصِلُ لِحَلْقِهِ حَيًّا يُبَحُّ ١٠٠٩ وَفَعْلُهُ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرْمٌ وَضَحُّ
وَهَكَذَا اخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ ١٠١٠ لِيَدِهِ قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِهِ

- وَالذَّبْحُ بِالْعِظَامِ جَازٍ إِلَّا ١٠١١ لِلشَّافِعِيِّ فَمَنْعُهُ بَحْلَى
وَلَمْ يَجْزِ بِالظُّفْرِ وَالْأَسْنَانِ ١٠١٢ وَاسْتَنْ مَنْزُوعًا لَدَى النُّعْمَانِ
وَالْمَالِكِيِّ يُجِيزُ أَوْ يَمْنَعُ أَوْ ١٠١٣ يَكْرَهُ أَوْ فَصَّلَ كُلَّ ذَا رَوْوَا
وَقَصَّدُ ذَبْحٍ مِنْ شُرُوطِ التَّدْكِيقِ ١٠١٤ كَذَا لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ التَّسْمِيَةِ
لَا إِنْ سَهَا، وَالظَّاهِرِيُّ مَا اسْتَشَى ١٠١٥ وَكَوْنُهَا لِقَبْلَةٍ قَدْ سُنَّا
وَصَحَّ ذَبْحُ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ ١٠١٦ وَعَكْسُهُمْ عَبْدُهُ الْأَصْنَامِ
كَذَا الْمَجُوسُ وَأَبُو ثَوْرٍ أَحَلَّ ١٠١٧ إِنْ مُسْلِمٌ إِلَيْهِمْ كَانَ وَكُلَّ
وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا الْعَرَبِ ١٠١٨ مِنْهُمْ كَمَا الْمُطَّلِبِيُّ لَهُ ذَهَبَ
وَشَرَطُهُمْ لِلْأَصْنَبِيِّ أَنْ يَحِلَّ ١٠١٩ ذَبْحُ هُمْ لَا لِيَهُودٍ كَالْإِبِلِ
وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ يَحِلُّ ١٠٢٠ إِنْ وَكَّلُوا مِنْ مُسْلِمٍ فَلَا يَكِلُ
وَإِنْ يُسَمُّوا اسْمَ الْمَسِيحِ يَمْتَنِعُ ١٠٢١ لِغَيْرِهِ، وَعِنْدَهُ الْكَرَهُ اتَّبَعَ
وَذَبْحُ مُرْتَدٍّ لَغَا، لَكِنْ يَرَى ١٠٢٢ إِسْحَاقُ أَنْ يَجُوزَ إِنْ تَنَصَّرَا
وَشَرَطُ غَيْرِ الشَّافِعِيِّ عَقْلٌ فَلَنْ ١٠٢٣ يَصِحَّ مِنْ طِفْلِ خَلَا وَمَنْ يُجَنُّ
لَكِنْ لَدَى النُّعْمَانِ صَحَّ مِنْهُمَا ١٠٢٤ إِنْ يَعْقِلَا تَسْمِيَةً فَلْيُعْلَمَا
وَفِي الْمُحَلَّى هَذُرُ ذَبْحِ ذِي الصَّبَا ١٠٢٥ وَهَذُرُ ذَبْحِ مُعْتَدٍ قَدْ غَضَبَا

كتاب الصيد

- يُصَادُ وَخَشِيٌّ وَإِنْسِيٌّ شَرْدُ ١٠٢٦ وَالثَّانِ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ لَمْ يُصَادْ
وَجَازَ صَيْدُ مُحَدَّدٍ جَرَحَ ١٠٢٧ إِنْ كَانَ مِمَّا لِلذَّكَاةِ قَدْ صُلِحَ
لَا يَمْتَنِعُ وَلِلْأَوْزَاعِيِّ ١٠٢٨ وَأَهْلُ الشَّامِ لَيْسَ ذَا امْتِنَاعِ
وَمَا يُمْتَنِعُ بِخَوْ حَبْلٍ لَمْ يُبَحْ ١٠٢٩ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَحَلَّ إِنْ جَرَحَ
وَحَلَّ إِنْ يُعْقَرُ بِنَصَبٍ مِنْجَلٍ ١٠٣٠ فِي شَبَكٍ لِلْحَنْفِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ
وَجَازَ بِالْكَلْبِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ ١٠٣١ إِمْنَعُ بِهَيْمًا خَالِصًا أَيْ أَسْوَدًا
وَجَائِزٌ بِكُلِّ ضَارٍ صَائِدٍ ١٠٣٢ مِثْلَ الطُّيُورِ لِسَوَى مُجَاهِدٍ
مُعَلَّمٍ، مُسْتَرَسِلٍ إِذْ يُرْسَلُ ١٠٣٣ مُنَزَجِرٍ بِالزَّجْرِ، لَيْسَ يَأْكُلُ

- وَمَالُكَ أَجَارُهُ وَإِنْ أَكَلَ ١٠٣٤ وَذَا لِعَيْرِ الشَّافِعِيِّ فِي الطَّيْرِ حَلٌّ
- وَالْأَنْزَجَارُ خُصَّ بِالسَّبَاعِ ١٠٣٥ وَفِي الطُّيُورِ أَنْ تُجِيبَ الدَّاعِي
- وَفِي السَّبَاعِ تَرْكُ أَكْلِ كَافٍ ١٠٣٦ عَنْ غَيْرِهِ فِي مَذْهَبِ الْأَخَنَافِ
- وَالشَّرْطُ قَصْدُ الصَّيْدِ ثُمَّ التَّسْمِيَةُ ١٠٣٧ كَمَثَلِ مَا عَلِمْتَهُ فِي التَّذَكِّيَةِ
- وَأَحْمَدُ بِالسَّهْوِ لَمْ يُسْقِطْ هُنَا ١٠٣٨ وَلَيْسَ شَرْطُ الصَّيْدِ أَنْ يُعَيَّنَا
- فَإِنْ يُعَيَّنْ فَأَصَابَ آخَرًا ١٠٣٩ يَأْكُلُهُ غَيْرُ الْمَالِكِيِّ بَلَا مِرَا
- وَالْحَنْفِيُّ كَالْمَالِكِيِّ لَمْ يُحِلَّ ١٠٤٠ مَا صَادَهُ الْجَارِحُ بَعْدَمَا شُغِلَ^(٨)
- وَمُذْرِكُ الْمَصِيدِ حَيًّا فَلْيُذَكَّ ١٠٤١ وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ إِنْ تَرَكَ
- وَلَوْ لَفَقْدِ آلَةٍ، وَقَدْ نُقِلَ ١٠٤٢ لِلنَّحَعِيِّ يُغْرِي الْكِلَابَ كَيْ تُحِلَّ
- وَإِنْ يُشَارِكُ جَارِحًا مَا لَمْ يُبَخْ ١٠٤٣ مَصِيدُهُ فَكُلُّهُ حَرْمًا وَضَحْ
- وَمَنْ يَجِدُ صَيْدًا وَمَا بِهِ أَثَرُ ١٠٤٤ لِعَيْرِهِ يَأْكُلُ لِأَحْمَدِ الْأَعْرُ
- لَا الشَّافِعِيِّ، وَشَرْطُ حِلِّ مَا عَزَبَ ١٠٤٥ لِلْآخَرَيْنِ أَنْ يَجِدَ فِي الطَّلَبِ
- فَإِنْ يَبْتَ لَيْلًا فَمَالُكَ حَظَرُ ١٠٤٦ وَعَنْهُ ذَا فِي السَّهْمِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ
- وَجَرَحُ نَحْوِ الْكَلْبِ شَرْطُ فُلْيَعْدُ ١٠٤٧ وَالشَّافِعِيُّ أَهْمَلَهُ فِي الْمُعْتَمَدِ
- وَمَا يُمْتُ بِالذُّعْرِ مِنْهُ لَمْ يُبَخْ ١٠٤٨ بَلَا خِلَافٍ فِيهِ فِي الَّذِي اتَّضَحَ
- وَإِنْ يَقْدَّ الصَّيْدَ نَصْفَيْنِ أَكَلَ ١٠٤٩ كَذَاكَ إِنْ أَبَانَ رَأْسَهُ يَحِلُّ
- وَإِنْ يُبْنَ غُضُوًّا سِوَاهُ حَرْمًا ١٠٥٠ ذَا الْغُضُوِّ لَا سِوَاهُ فِيمَا عَلِمَا
- إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ أَجْهَرًا ١٠٥١ فَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ جَوْرًا
- وَحَلَّ صَيْدُ مَنْ ذَكَأَهُ تَصَحَّ ١٠٥٢ وَمَالُكَ صَيْدُ الْكِتَابِيِّ لَمْ يُبَخْ
- وَمِيتَةُ مَا صَادَ مُحْرِمٌ يُطَلَّ ١٠٥٣ وَلِلْحَلَالِ الشَّافِعِيِّ قَدَمًا أَحَلَّ
- وَحَلَّ لِلْجَمِيعِ فِي قَوْلِ الْحَكَمِ ١٠٥٤ وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ

كتاب العقيقة

لِعَيْرِ نُعْمَانَ الْعَقِيقَةُ تُسَنُّ ١٠٥٥ وَهُوَ أَبَاحُهَا وَأَوْجَبَ الْحَسَنَ

(٨) لم أقف على المسألة عند الشافعية والحنابلة، والظاهر أنه إن طال الانشغال فلا خلاف.

- وَشَرَطُهَا مَعَ صَرْفِ لَحْمِهَا بَدَا ١٠٥٦ مِنْ الضَّحَايَا فَلَهَا بِهَا اقْتِدَا
وَدَبَّحُهَا فِي سَابِعٍ وَالْحُمَيْرِي ١٠٥٧ رَأَى سُفُوطَ الدَّبْحِ إِنْ يُؤَخَّرِ
لِلْبَنَاتِ شَاةٌ وَاثْنَتَانِ لِلذَّكَرِ ١٠٥٨ وَمَالِكُ الشَّاةِ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ
وَنَفَيْهَا عَنِ الْجَوَارِي جَاءَ عَنْ ١٠٥٩ قَتَادَةَ وَمِثْلُهُ عَنِ الْحَسَنِ
وَعَنْهُمَا: رَأْسُ الصَّيِّ مِنْهَا لُطِخَ ١٠٦٠ وَلَحْمُهَا عِنْدَ الْمَلَا نَذْبًا طَبِخَ
وَعَظْمُهَا لِحْلِهِمْ لَمْ يُكْسَرِ ١٠٦١ وَالْكُسْرُ نَذْبٌ أَوْ مُبَاخُ الْحُمَيْرِي
وَعِنْدَهُمْ مِنْ فَضَّةٍ تُصَدَّقَا ١٠٦٢ بِقَدْرِ وَزْنِ شَعْرِهِ إِذْ حُلِقَا

كتاب الأطعمة والأشربة

- طَعَامُنَا إِنْ كَانَ نَبْتًا مَا حَرُمَ ١٠٦٣ إِلَّا لِضُرٍّ أَوْ بَحَاسَةٍ كَسُمِّ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ حَيَوَانٍ مَا طُعِمَ ١٠٦٤ فَإِنْ يَعِشْ فِي الْمَاءِ حُلُّهُ عَلِيمٌ
وَحَرَّمَ النُّعْمَانُ مَا سِوَى السَّمَكِ ١٠٦٥ كَبَعَضِ صَحْبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُشْتَرَكِ
إِنْ وَافَقَ الْمَحْظُورَ كَالْخَنَزِيرِ ١٠٦٦ وَإِنْ يَعِشْ فِي الْبَرِّ وَالْبُحُورِ
حَرَّمَ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ وَالشَّافِعِيِّ ١٠٦٧ كَأَحْمَدٍ فِي الْبَعْضِ كَالضَّفَادِعِ^(٩)
وَمَا بِبَرٍّ حَلٌّ إِلَّا لِضُرِّ ١٠٦٨ أَوْ بَحْسِهِ أَوْ لِذَلِيلٍ قَدْ رَجَرَ
مِنْ ذَلِكَ الْخَنَزِيرُ بِالْإِجْمَاعِ ١٠٦٩ وَمَنْعُ مَا سِوَاهُ ذُو نِزَاعٍ
فَجَوَزَ الْحَبْرُ الْحِمَارَ الْأَهْلِي ١٠٧٠ وَجَوَزَ الزُّهْرِيُّ أَكْلَ الْبُغْلِ
كَالْخَيْلِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٍ ١٠٧١ وَهُمَا فِي ضَابِطٍ مُعْتَمَدٍ
الْأَمْرُ بِالْقَتْلِ وَمَنْعُ الْقَتْلِ ١٠٧٢ كِلَاهُمَا دَلِيلُ مَنْعِ الْأَكْلِ
وَحَرَّمَ مُسْتَخْبَثًا عِنْدَ الْعَرَبِ ١٠٧٣ كَالْحَنَفِيِّ وَالْخُلْفِ فِي التَّفْصِيلِ هَبْ
وَمَنْعُ لَعَيْرٍ مَالِكٍ كُلِّ سَبْعٍ ١٠٧٤ ذِي نَابٍ إِلَّا لِسِوَى الْكُوفِيِّ الضَّبْعِ
وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ أَكْلَ الثَّعْلَبِ ١٠٧٥ وَكَالسَّبَاعِ طَائِرٌ بِمِخْلَبِ
وَالْقِرْدُ عِنْدَ الْجُلِّ ذُو امْتِنَاعٍ ١٠٧٦ وَمَالِكُ يَكْرَهُ كَالسَّبَاعِ
وَمَا مَضَى تَحْرِيمُ عَيْنٍ، وَانْجَلَى ١٠٧٧ مُحَرَّمٌ لَوْصَفِهِ مِمَّا تَلَا

(٩) هي ثلاثة: الضفادع والتماسيح والحيات.

- فَتَحَرَّمُ الْمَيْتَةَ بِاتِّفَاقٍ ١٠٧٨ كَمَيْتَةٍ بِالنَّطْحِ أَوْ خِنَاقٍ
 لَا مَيْتَةَ الْبَحْرِيِّ وَلِلْأَخْنَافِ ١٠٧٩ حَلٍّ مِنَ الْبَحْرِيِّ غَيْرِ الطَّافِي
 وَمَنْعُوا جَلَّالَةً لَا الْحَمِيرِي ١٠٨٠ وَالشَّافِعِي يَكْرَهُهَا فِي الْأَشْهَرِ
 وَحَرَّمُوا مِنَ الشَّرَابِ الْمُسْكِرَا ١٠٨١ فَأَطْلُقُوا إِنْ عَنَبَ تَحَمَّرَا
 كَذَا سِوَاهُ لَكِنَّ الْكُوفِي يُحِلُّ ١٠٨٢ مَا كَانَ مِنْهُ غَيْرَ مُسْكِرٍ يَتَقَلُّ
 وَالْحَنْبَلِي يَأْبَى وَلَوْ لَمْ يُطْرَبِ ١٠٨٣ شُرْبَ بَيْذٍ أَوْ عَصِيرٍ عَنَبَ
 بَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ الْأَيَّامِ، ثُمَّ ١٠٨٤ كُرِهَ خَلِيطٌ لِسِوَى الْكُوفِي يَعُمُّ
 كَخَلِيطِ تَمْرٍ مَعَ بُسْرِ أَوْ عَنَبٍ ١٠٨٥ وَقِيلَ: لِلتَّحْرِيمِ أَحْمَدُ ذَهَبَ
 وَجَازَ الْإِنْتِبَازُ فِي الْمُقَيَّرِ ١٠٨٦ وَخَوَّوْهُ وَكَرَهُهُ لِلْحَمِيرِي

كتاب النكاح

- إِنَّ النِّكَاحَ سُنَّةٌ لِلْقَادِرِ ١٠٨٧ وَقَالَ بِالْوُجُوبِ أَهْلُ الظَّاهِرِ
وَهَكَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي خُطْبَتِهِ ١٠٨٨ وَلَا يُزَاحَمُ خَاطِبٌ فِي خُطْبَتِهِ
إِنْ رَكَعَتْ عِنْدَ الْمَلَا، وَالْأَرْبَعَةِ ١٠٨٩ لَمْ يَفْسَحُوا إِلَّا لِلْحَرَامِ أَوْفَعَهُ
وَقَدْ حَكُّوا عَنْ مَالِكٍ أَنْ تُرْجَعَا ١٠٩٠ وَعَنْهُ إِنْ يَدْخُلُ بِهَا لَنْ تُنْزَعَا
وَنَدَبُوا لِحَاطِبٍ أَنْ يَنْظُرَا ١٠٩١ حَتَّى يَكُونَا بِالْوُثَامِ أَجْدَرَا
نَظَرُهُ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ١٠٩٢ وَقَالَ نُعْمَانُ: مَعَ الرَّجُلَيْنِ
وَأُطْلِقَ الْمَنْظُورَ أَهْلُ الظَّاهِرِ ١٠٩٣ وَلَا تَكُنْ لِرِيْبَةٍ بِنَاطِرِ

فصل في ألفاظ النكاح ومن يعتبر إذنه

- بَلْفَظٍ تَزْوِيجٍ وَإِنْكَاحٍ عَقْدٌ ١٠٩٤ وَمَا لِمَلِيكَ لَدَى الْكُوفِيِّ زِدْ
وَهَبَةٌ لِمَالِكٍ، وَخَيَّرُوا ١٠٩٥ مُكَلَّفًا حُرًّا، فَلَيْسَ يُجْبَرُ
وَالْمُجَنُّونَ أَجَبَرُوا أَوْ الصَّابَا ١٠٩٦ وَجُبِّرَ الْبَكْرُ وَنُعْمَانُ أَبِي
وَتَيَّبٌ صَغِيرَةٌ لَنْ يُجْبَرَا ١٠٩٧ لِلشَّافِعِيِّ فَكَحَّهَا تَعَدَّرَا
وَالْأَبُ مُجْبَرٌ بِمَا أَشْتَبَاهُ ١٠٩٨ وَالْجَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُضَاهِي
وَكَلَّابٌ وَصِيَّةٌ لِمَالِكٍ ١٠٩٩ وَأَحْمَدٌ فِي أَشْهَرِ الْمَسَالِكِ
وَمُجْبَرٌ لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ ١١٠٠ جَمِيعُهُمْ وَلَا تَكُنْ بِخِيفَةٍ
فَإِنَّهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ خَيَّرَا ١١٠١ إِنْ كَانَ غَيْرَ وَالِدٍ مَنْ أَجْبَرَا
وَأَعْنِ عَنِ أذنِ الْبَكْرِ بِالصُّمَاتِ ١١٠٢ وَأَشْطَرَطِ النُّطْقَ لِثَيِّبَاتِ
وَتَيَّبٌ مَنْ وُطِئَتْ فِي الْقُبُلِ ١١٠٣ وَلَوْ زِنَا لِلشَّافِعِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ
وَصَحَّ إِجْبَارُ الْإِمَامِ مِنْ سَيِّدٍ ١١٠٤ لَا الْعَبْدَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ
وَعَقْدُهُ عَلَى الْخِيَارِ يُبْطَلُ ١١٠٥ وَلَإِي ثَوْرٍ خِلَافٌ يُنْقَلُ
ثُمَّ انْطَقَ نَنْ بِالْقُبُولِ التَّابِعِ ١١٠٦ فِي مَجْلِسٍ، وَالْفَوْرُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

فصل في الأولياء

- وَكُونُ عَقْدٍ مِنْ وَلِيِّهَا وَجَبَ ١١٠٧ لَكِنْ لَدَى النُّعْمَانِ هَذَا يُسْتَحَبُّ
وَعِنْدَ ذَاوُدَ لِبَكْرِ لَزِمَا ١١٠٨ وَعَمَّ هَذَا فِي الْمُحَلَّى فَأَعْلَمَا
ثُمَّ الْوَلِيُّ مُسْلِمٌ مُذَكَّرٌ ١١٠٩ مُكَلَّفٌ عِنْدَ الْمَالِ مُخَرَّرٌ
وَبَعْدُ زِدْ لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدًا ١١١٠ عَدَالَةً وَأَنْ يَكُونُ مُرْشِدًا
وَحُرَّةٌ وَلِيِّهَا - قُلْ - عَصَا ١١١١ فَمُعْتَقٌ فَحَاكِمٌ، مُرْتَبِّهٌ
تَزْوِيَّتُهُمْ كَزَوَائِرِهِمْ بِالنَّسَبِ ١١١٢ إِنْ يُفْقَدُوا فَوَارِثٌ بِالنَّسَبِ
وَالْإِبْنُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَلِي ١١١٣ وَاجْعَلْهُ بَعْدَ جَدِّهَا لِلْحَنْبَلِيِّ
وَمَالِكَ يُقَدِّمُ الْأَخَ عَلَى ١١١٤ أَجْدَادِهَا وَعَكْسُهُ عِنْدَ الْمَالِ

تزويج الأبعد، ومن زوجها وليان وفروع أخرى

- فَإِنْ تَعَدَّى أَبْعَدُ فَأَنْكَحَا ١١١٥ وَثُمَّ أَقْرَبُ فَلَا تُصَحِّحَا
وَمَالِكَ صَحَّحَهُ فِي الْأَشْهَرِ ١١١٦ إِنْ كَانَ ذَا الْأَقْرَبُ غَيْرَ مُجْبِرٍ
وَالْأَقْرَبُ الْمَظْلُومُ ذُو سُلْطَانٍ ١١١٧ إِنْ شَاءَ أَمَضَاهُ لَدَى النُّعْمَانِ
وَحَيْثُ غَابَ أَقْرَبُ فَالتَّالِي ١١١٨ وَالشَّافِعِيُّ يَرْفَعُهَا لِلْوَالِي
مَنْ اسْتَوَى اثْنَانِ هَا وَعَقْدًا ١١١٩ كُلُّ لَوْاحِدٍ بِإِذْنٍ فَسَدًا
وَصَحَّحَنُ لِأَوَّلِ تَبَيَّنَا ١١٢٠ وَمَالِكَ قَدَّمَ مَنْ يَهَا بَنَى
وَاحِكُمْ يَهَا لِمَنْ بَنَى مَعَ جَهْلِنَا ١١٢١ بِسَابِقٍ لَدَيْهِ، وَافْتِهِمُ الْبِنَا
وَأَمْنَعُ وَلِيَّ حُرَّةٍ مِنْ عَضْلِهَا ١١٢٢ إِنْ رَضِيَتْ مُكَافَأَةً لِمِثْلِهَا
فَإِنْ أَبَى زَوَّجَهَا الْإِمَامُ ١١٢٣ وَأَحْمَدُ لِأَبْعَدٍ يَغْتَامُ
وَأَشْطَرَطُنْ فِي صَحَّةِ الْإِجْبَارِ ١١٢٤ كُفْنًا وَمَهْرَ الْمَثَلِ، لَا تُدَارِ
وَسَامَحَ النُّعْمَانُ فِي نَقْصِهِمَا ١١٢٥ مِنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لِعَظْفٍ بِهِمَا
وَأَحْمَدُ يُجِيزُ نَقْصَ الْمَهْرِ ١١٢٦ مَنْ أَهْمَا كَمَالِكَ فِي الْبَكْرِ
وَالْكُفْنُ حُرٌّ كَانَ ذَا تَدَيْنِ ١١٢٧ وَالْخُلْفُ فِي الثَّانِي عَنِ ابْنِ الْحَسَنِ
وَعَدَّ غَيْرُ مَالِكَ مِنْهَا النَّسَبَ ١١٢٨ حِينَ تَكُونُ زَوْجُهُ مِنَ الْعَرَبِ
وَعَيَّرُ أَحْمَدُ قُرَيْشًا يَحْتَسِبُ ١١٢٩ كَهَاشِمٍ لِلشَّافِعِيِّ وَالْمُطَّلَبِ

- وَلَمْ يَرِ الْيَسَارَ فِيهَا مَالِكُ ١١٣٠ كَالشَّافِعِي وَهُوَ لَهُ مُشَارِكُ
فِي قَوْلِهِ: إِنْ كَانَ ذَا عَيْبٍ يُرَدُّ ١١٣١ وَحَرْفُهُ لِعَايِرِ مَالِكٍ تُعَدُّ
وَعُدَّ مَهْرَ الْمَثَلِ لِلْأَخْنَفِ ١١٣٢ لَيْسَ رِضَاهَا عَنْدهُمْ بِكَافٍ
بِالْكَفَاءَةِ يَصِحُّ عَقْدُ ١١٣٣ إِذَا رَضُوا وَأَحْمَدُ يَرُدُّ
وَمَالِكُ أَبْطَلَ نِكَاحَ الْفَاسِقِ ١١٣٤ وَعَقْدُهُ قَوْمٌ مِنَ الْمَضَائِقِ
وَاللَّوْلِي تَرْوِيهِ بِشَرْطِهِ ١١٣٥ مِنْ نَفْسِهِ، وَالشَّافِعِي لَمْ يُعْطِهِ
بَلْ زَوَّجَ الْقَاضِي لَهُ، وَقِيلَ ١١٣٦ عَنْ أَحْمَدٍ: يُلْزِمُهُ تَوْكِيلًا

فصل في الشهود

- وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْعَقْدِ شَاهِدَانِ ١١٣٧ يَكْفِي لَدَى النُّعْمَانِ فَاسِقَانِ
وَالشَّرْطُ فِي الدُّخُولِ عِنْدَ الْأَضْبَحِي ١١٣٨ وَقَالَ: إِنْ قِيلَ: اكْتَمَاهُ، يَفْدَحُ
وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ الْأَجْمَادِ ١١٣٩ لَيْسَ عَلَى التَّائِيحِ مِنْ إِشْهَادِ

باب الصداق

- وَوَاجِبٌ لَهَا وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرِ ١١٤٠ صَدَاقُهَا وَلَيْسَ بِالْمُقَدَّرِ
وَمَالِكُ يَقُولُ كَالْعِرَاقِيِّ: ١١٤١ أَقْلُهُ كَالْقَطْعِ لِلشُّرَاقِ
وَاخْتَلَفَا فِيهِ كَمَا تَرَاهُ ١٠٤٢ فِي السَّرِقَاتِ يَسَّرَ الْإِلَاحُ
يَصِحُّ بِالْأَمْوَالِ وَالْمَنَافِعِ ١١٤٣ كَالنَّقْدِ وَالشُّكْنَى فَلَا تُمَانِعُ
وَمَالِكُ يَمْنَعُ كَالْعِرَاقِيِّ ١١٤٤ مَنَافِعِ الْأَزْوَاجِ فِي الصَّيِّدَاتِ
فَيَمْنَعَانِ - مِنْ هُنَا - إِنْ كَانَا ١١٤٥ صَدَاقُهَا تَعْلِيمَهَا قُرْآنًا
وَيَمْنَعَانِ جَعْلَهُ عَتَاقَةً ١١٤٦ إِنْ تَكَ تَحْتَ يَدِهِ صَدَاقُهَا
وَصَحَّاحًا بِمُتَبَهِّمٍ لَمْ يُوصَفِ ١١٤٧ فَحَقُّهَا أَوْسَطُهُ فَأَنْصِفِ
وَجَازَ فِيهِ الْأَجَلُ الْمَعْلُومُ ١١٤٨ وَفِي الْمُحَلَّلَى الْمَنْعُ وَالتَّخْرِيمُ
وَصَحَّحَ الْأَخْنَفُ مَهْرًا أَجْلًا ١١٤٩ بِالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ لِلْعُرْفِ الْجَلِيِّ
وَأَحْمَدُ أَجَازَ ذَا، وَعِنْدَهُ ١١٥٠ يَجُوزُ تَأْجِيلُ لِعَايِرِ مُدَّةِ

فصل في تقرر المهر، وسقوطه، وتشطيره

- بِالْمَوْتِ وَالْوُطْءِ الْقَرَارُ فَاسْمَعِ ١١٥١ دَلِيلُ أَوَّلِ حَدِيثٍ بِزَوْجِ
كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ إِنْ زَوْجٌ خَلَا ١١٥٢ هَا، وَعَنْ مَوَانِعِ كُلِّ خَلَا
لِأَحْمَدٍ كَالْوُطْءِ كُلِّ خَلْوَةٍ ١١٥٣ وَلَمْسُهَا وَنَظَرُ بِشْهُوَةٍ
وَمَالِكَ يَقْبَلُ مِمَّنْ زَعَمَتْ ١١٥٤ إِصَابَةً فِي خَلْوَةٍ قَدْ عَلِمَتْ
سُقُوطُهُ بِفُرْقَةٍ مِنْ قَبْلِ ١١٥٥ قَرَارِهِ، فَإِنْ تَكُنْ مِنْ بَعْلِ
فَالنِّصْفُ إِنْ لَمْ تَعْفُ أَوْ لَمْ يَعْفُ مَنْ ١١٥٦ يَبْدُو عَقْدُ النِّكَاحِ مُؤَمَّنٌ
أَيُّ زَوْجِهَا، وَمَالِكٌ قَالَ: الْوَلِيُّ ١١٥٧ مِنْ سَيِّدٍ وَالْأَبُ إِنْ يَكْرًا وَلِي
وَفِي الْمُحَلَّى: النِّصْفُ فِي الطَّلَاقِ ١١٥٨ وَفِي الْفُسُوحِ كَامِلُ الصَّدَاقِ
وَإِنْ يُشْطَرُّ وَهُوَ قَدْ تَعَيَّرَا ١١٥٩ فَاحْكُمْ عَلَيْهَا أَوْ لَهَا الَّذِي طَرَا
وَمَالِكٌ يَقُولُ بِالْإِشْرَافِ ١١٦٠ فِي الزَّيْدِ وَالتَّقْصَانِ وَالْهَلَاكِ
كَمَا يَرَى إِنْ اشْتَرَتْ جَهَازًا ١١٦١ بِمَهْرٍهَا كَمَهْرِهَا بِجَازًا
وَهَبَةٌ لِلزَّوْجِ كَالِإِتْلَافِ ١٠٦٢ وَهِيَ تَعْجِيلٌ لَدَى الْأَخْنَافِ
إِلَّا إِذَا لَمْ يَقْبَلِ التَّعِينُ ١١٦٣ وَقَبَضَتْ فَاحْكُمْ عَلَيْهَا هَاهُنَا

فصل في التفويض

- وَحَازَ تَفْوِيضٌ بِنَصِّ الدَّكْرِ ١١٦٤ أَنْ يُهْمِلُوا فِي الْعَقْدِ ذِكْرَ الْمَهْرِ
وَوَجَبَ الْفَرَضُ لَهَا مِنْ بَعْدِ ١١٦٥ عَلَى الرِّضَا أَوْ مَهْرٍ مِثْلٍ يَبْدُو
فَإِنْ يُطْلَقَ قَبْلَ فَرَضٍ وَالْبِنَا ١١٦٦ فَمُتَعَةً، حَقًّا عَلَى مَنْ أَحْسَنَا
كَذَاكَ بَعْدَ الْفَرَضِ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ ١١٦٧ وَغَيْرُهُ يَقُولُ: شَطَرٌ تُنْصَفُ
وَإِنْ تُمَّتْ قَبْلَهُمَا أَوْ يُمَّتْ ١١٦٨ فَمَهْرٌ مِثْلٌ بِالْكَمَالِ أُثْبِتَ
وَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذِي أَنْ تُصَدَّقَا ١١٦٩ وَالشَّافِعِيُّ بِالْحَدِيثِ عَلَّقَا
وَقَدْ قَضَى بِالصَّحَّةِ الْأَثْبَاتِ ١١٧٠ فَاحْتَارَهُ لِلْمَذْهَبِ الثَّقَاتِ
وَإِنْ بَنَى مِنْ قَبْلِ فَرَضٍ أَوْجَبَ ١١٧١ بِالِاتِّفَاقِ مَهْرٌ مِثْلٍ تُصَبِّ
وَصَحَّحَ الْعَقْدَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ ١١٧٢ إِنْ نَكَحَتْ بِفَاسِدٍ لِلْجُلِّ
وَمَالِكٌ يَفْسُخُ مَا لَمْ يَدْخُلِ ١١٧٣ هَا، وَعَنْهُ فِي الْجَمِيعِ أَبْطُلَ

- وَأِنْ يَبِيعَ فِي صَفَقَةٍ وَيَنْكِحَ ١١٧٤ صَحَّ وَرَدَّهُ الْإِمَامُ الْأَصْبَحِيُّ
وَعَنْهُ: إِنْ نَصَّيْتُهَا لَمْ يَنْقُصِ ١١٧٥ عَنْ زُبَيْعٍ دِينَارٍ فَصَحَّ وَاخْصُصَ
وَأَنْقُلْ لِأَحْمَدٍ رَوَاتِيهِ ١١٧٦ كَمَثَلِهَا وَالشَّافِعِيُّ قَوْلِيهِ
إِنْ يُشْتَرَطُ بَعْضُ الصَّدَاقِ لِلْأَبِ ١١٧٧ فَالْمَهْرُ فَاسِدٌ لَدَى الْمُطَّلَبِ
وَصَحَّ ذَا وَجَّازٍ عِنْدَ أَحْمَدٍ ١١٧٨ وَكُلُّهُ لَهَا لَدَى مُحَمَّدٍ
لِمَالِكٍ ذَا إِنْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ ١١٧٩ وَأَمْضِ إِنْ يَكُنْ جَرَى مِنْ بَعْدِ
إِنْ تُسْتَحَقَّ عَيْنُ مَهْرٍ فَسَدَا ١١٨٠ وَجُلُّهُمْ لِمَهْرٍ مِثْلٍ فَصَدَا
وَأَحْمَدٌ لِقِيمَةٍ، وَذَا حُكْمِي ١١٨١ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ
وَنَاصِحٌ لَهَا عَلَى قَدَرَيْنِ ١١٨٢ لِكُونِهِ دَارَ عَلَى وَضَفَيْنِ
كَ «الْمَهْرُ إِنْ خَرَجْتَ بَعْلًا أَلْفُ ١١٨٣ وَإِنْ خَرَجْتَ عَزْرًا فَالْنِّصْفُ»
فَهُوَ عَلَى مَا قَالَ عِنْدَ أَحْمَدَا ١١٨٤ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ أَفْسَدَا
وَصَحَّ بِالْأُولَى لَدَى النُّعْمَانِ ١١٨٥ فَإِنْ يَبْنِ عَكْسٌ فَذُو بُطْلَانٍ
فَأَفْرِضْ لَهَا كَمَثَلِهَا وَلَا تَزِدْ ١١٨٦ عَلَى الَّذِي فِي شَرْطِهَا الْمَاضِي وَجَدَ
وَأَعْتَبِرِ الْأُمَّثَالَ فِي الْجَمَالِ ١١٨٧ وَالسَّنَّ مَعَ بَكَارَةِ وَالْمَالِ
وَعَيِّرْ مَالِكٍ يَزِيدُ النَّسَبَا ١١٨٨ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى اكْتَفَى أَنْ تَقْرَأَا
إِنْ فِي صِفَاتِ الْمَهْرِ وَالْجِنْسِ اخْتَلَفَ ١١٨٩ زَوْجَانِ أَوْ فِي قَدَرِهِ كُلُّ حَلْفٍ
فَمَهْرٌ مِثْلٌ، وَارْعَ لِلنُّعْمَانِ ١١٩٠ قَوْلَيْهِمَا فِي الزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ
وَأَحْمَدٌ مَقَالَ زَوْجٍ قَبِيلَا ١١٩١ وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ إِنْ دَخَلَا
وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ إِنْ قَبِلَ الْبِنَا ١١٩٢ يَخْتَلِفَا وَيَخْلَفَا، فَاسْتَيْقِنَا
وَأِنْ يَكُنْ فِي قَبْضِهِ الْخِصَامُ ١١٩٣ فَقَوْلُهُمَا جُلُّهُمَا إِمَامٌ
وَمَالِكٌ لِقَوْلِ زَوْجٍ جَنَحَا ١١٩٤ بَعْدَ الْبِنَا، فَقِيلَ: لِلْعُرْفِ انْتَحَى

باب المحرمات من النساء

- تُمُّ النِّسَاءُ إِيَّامًا يُبَحَّنَا ١١٩٥ بِأَنْتَيْنِ مِلْكٍ أَوْ بِأَنْ يُنْكَحَنَا
وَحَرَمَتْ بِالْإِنْتِسَابِ حَيْثُ كُنَّ ١١٩٦ سَبْعٌ وَسَبْعٌ بِالرِّضَاعِ هُنَّ هُنَّ

- الْبَيْنْتُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ ثُمَّ ١١٩٧ بِنْتُ أَخٍ أُخْتُ وَبِنْتُهَا وَأُمُّ
- مِنْ جِهَةِ الْمُزْضِعِ لَا الرِّضِيعِ ١١٩٨ شُيُوعُهُ، وَمِنْهُ لِلْفُرُوعِ
- وَلَتَسْرِرٍ لِلْفَحْلِ وَلِلْقَرَابَةِ ١١٩٩ وَرَدَّهُ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ
- فِي عَدَدِ الرِّضَاعَاتِ قِيلَ: عَشْرُ ١٢٠٠ وَلِأَبِي ثَوْرٍ ثَلَاثُ تَعْرُو
- وَالْحَمْسُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدًا ١٢٠١ وَمَالِكٌ وَالْحَنَفِيُّ مَا حَدَّدَا
- وَالْحَضْرُ فِي الْخَوْلَيْنِ لِلْكَثِيرِ ١٢٠٢ وَالظَّاهِرِيُّ يُثْبِتُ لِلْكَبِيرِ
- وَلَا يَرَى مَا كَانَ كَالْوُجُورِ ١٢٠٣ مُحَرَّمًا، مُحَالِفَ الْجُمُهِورِ
- وَكُونُهُ قَبْلَ الْفِطَامِ قَدْ ضُطِّبَ ١٢٠٤ لِمَالِكٍ وَغَيْرُهُ لَمْ يَشْطَرِطْ
- وَمَنْ تَمَّتْ فَدَرُّهَا يُحَرِّمُ ١٢٠٥ وَلَا يَرَاهُ الشَّافِعِيُّ الْمُعْظَمُ
- شَهَادَةُ الْأَمْوَالِ فِيهِ تُسْمَعُ ١٢٠٦ وَمَالِكٌ بِالْمَرَاتَيْنِ يَقْنَعُ
- حَيْثُ فَشَا، وَالشَّافِعِيُّ بِأَرْبَعِ ١٢٠٧ وَأَرْبَعُ حُرْمَنَ بِالْمُصَافَةِ
- وَزَوْجَتُهُ الْقَرْعُ، وَأُمُّ الْعَرَسِ ١٢٠٨ وَزَوْجَاتُ أَصْلِهِ بِأَلَا مُنَاكَرَهُ
- وَكُونُهَا فِي الْحَجَرِ شَرْطُ الظَّاهِرِيِّ ١٢٠٩ وَبِنْتُهَا، وَهَذِهِ بِالْمَسِّ
- وَقِيلَ: شَرْطُ الْمَسِّ فِي الْأُمِّ جَرَى ١٢١٠ وَغَيْرُهَا بِالْعَقْدِ غَيْرِ الْهَادِرِ
- ثُمَّ الدُّخُولُ وَطُؤُهَا وَلَمْ يُزَدْ ١٢١١ كَالْبَيْنَتِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابِ ذِكْرًا
- وَلَمْ تُسْأَلْ أَوْ نَظَرٌ إِنْ أَشْتَهَى ١٢١٢ لِأَحْمَدٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمُعْتَمَدِ
- وَالنَّظَرُ الْمَذْكُورُ لِلْأَخْنَفِ ١٢١٣ لِمَالِكٍ وَالْحَنَفِيُّ أَشْبَهَهَا
- وَوَطُؤُهَا بِشُبْهَةٍ أَوْ مَلِكٍ ١٢١٤ تَقْيِيدُهُ بِالْفَرْجِ غَيْرُ خَافٍ
- وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَرَبَا ١٢١٥ حَرَّمَ هَؤُلَاءِ دُونَ شَيْءٍ
- تَحْرِيمُ مَنْ مَضَى يَبْقَى لِلْأَبَدِ ١٢١٦ وَطَاءَ الزَّانَا مُحَرَّمًا وَالْعَيَا
- فَمَنْ زَنَتْ تَحْرِمُ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٢١٧ وَمَا يَلِي مُؤَقَّتٌ إِلَى أَمَدٍ
- لِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ ١٢١٨ مَا لَمْ تَثْبُتْ وَعِدَّةٌ لَمْ تَكْمُلِ
- وَجَازَ لِلرَّقِيقِ زَوْجَتَانِ ١٢١٩ فَحَسَبُ بِالْإِجْمَاعِ عَنْ مُطَّلَعِ
- وَمَالِكٌ لَمْ يَرْضَ بِالنَّقْصَانِ ١٢٢٠ وَمَالِكٌ لَمْ يَرْضَ بِالنَّقْصَانِ

- لَا جَمْعَ بَيْنَ زَوْجَةٍ وَأُخْتٍ ١٢٢١ أَوْ خَالَةٍ أَوْ عَمَّةٍ فِي وَقْتِ
وَالْخُلْفِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ وَاطُّرِحَ ١٢٢٢ وَمَا عَزَا لِلشَّافِعِيِّ لَمْ يَصِحَّ
وَأَيُّمَا يُزَوِّجُ الْخُرُّ أُمَّهُ ١٢٢٣ إِنْ عَتَّأَ خَافَ وَكَانَتْ مُسْلِمَةً
وَلَمْ يُطْلَقْ لِحُرَّةٍ صَدَاقًا ١١٢٢٤ وَفِي الْمُحَلَّلَى: جَازَ ذَا إِطْلَاقًا
وَأَنْكَرَ النُّعْمَانُ هَازِي وَاشْتَرَطَ ١٢٢٢٥ أَلَّا يَكُونُ زَوْجٌ حُرَّةً فَقَطَّطَ
وَالشَّافِعِيُّ زَادَ: مَا بَعْضُ مَتِّهِ ١٢٢٢٦ صَالِحَةٌ مِنْ أُمَةٍ أَوْ زَوْجَتِهِ
مَا فَتَوَقَّ أُمَةٍ لَدَيْهِ يُنْمَعُ ١٢٢٢٧ وَفَقَّطَ شَرْطَ بَعْدُ لَا يَضِيرُ
وَلَا يَكُونُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ١٢٢٢٨ فَلَيْسَ تَدْرِمُ فَدَيْنُنَا تَيْسِيرُ
وَلَمْ تَحْزَرْ لِمُسْلِمٍ مِنْ أَشْرَكَتَ ١٢٢٢٩ مَلِكًا لَزَوْجِهِ بَغَيْرِ مَنِ
وَمَنْ تَكُونُ مِنْ دَوِي الْكِتَابِ ١٢٢٣٠ وَعَنْ مُجَاهِدٍ بَلَى إِنْ مَلَكَتَ
وَبِالنِّكَاحِ حَلَّتِ الْحَرَائِرُ ١٢٣١ حَلَّتْ بِمِلْكِ دَوْمَا ارْتِيَابِ
وَفِي إِمَائِهِنَّ مَا تَقَدَّمَا ١٢٣٢ مِنْهُنَّ وَابْنُ عُمَرَ يُحَازِرُ
وَسَبِيهَا يُلْغِي النِّكَاحَ مُسْجَلًا ١٢٣٣ تَحْوِيزُ نَكِحِهِنَّ لِلْكُوفِيِّ انْتَمَى
إِنْ تُسَبَّ مَعَ زَوْجٍ لَهَا لَمْ يَبْطُلِ ١٢٣٤ وَقِيلَ: لَا؛ عَنْ مَالِكٍ، وَفُصِّلَا:
وَفِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ الْبُطْلَانُ ١٢٣٥ وَأَنْشَبَهُ لِلنُّعْمَانِ وَابْنِ حَنْبَلٍ
وَدُو السَّقَامِ أَبْطَلَنَّ مَا نَكَحَ ١٢٣٦ وَأَيُّمَا جَوَّزَهُ النُّعْمَانُ
وَأَبْطَلِ الْعَقْدَ عَلَى مُعْتَدَّةٍ ١٢٣٧ لِمَالِكٍ، وَعَنْهُ إِنْ يَصِحَّ صَحَّ
فَمَا لَكَ حَرَمَهَا عَلَيْهِ ١٢٣٨ فَإِنْ يَطَأُ وَلَوْ عَقِيبَ الْعِدَّةِ
وَجَازَ تَعْرِضُ لَهَا فِي الْمُدَّةِ ١٢٣٩ مُؤَبَّدًا، لِغُبَّاحٍ فِغْلَتِيهِ
لِلْأُمَةِ النِّكَاحُ يَبْقَى إِنْ تَبَّعَ ١٢٤٠ إِنْ تَأْكُ بَائِنًا وَلَوْ مُحْدَّةً
وَقِيلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ: انْقَطَعَ ١٢٤١ وَقِيلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ: انْقَطَعَ

فصل في أنكحة الكفار

- مَنْ أَسْلَمُوا عَلَى نِكَاحِ دِينِهِمْ ١٢٤٢ نُقِرُّهُمْ إِنْ جَازَ جَمْعُ بَيْنِهِمْ
وَحَيَّرْنَا مَنْ تَحْتَهُ أُخْتَانِ ١٢٤٣ أَوْ فَتَوَقَّ أَرْبَعَ مِنَ النِّسْوَانِ

- وَصَحَّحَ التُّعْمَانُ عَقْدَ الْأَوَّلِ ١٢٤٤ فَإِنْ تَسَاوَيْنَ بِهِ فَأَبْطُلِ
 إِنْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ يُسَلِّمُ يَحْرُمُ ١٢٤٥ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ مَا لَمْ يَسْلَمْ
 فَإِنْ يَثْبُبُ مُسْتَأْخِرٌ وَيَلْحَقُ ١٢٤٦ فِي عِدَّةٍ فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُسَبِّقِ
 وَيَعْرِضُ الْإِسْلَامَ تُعْمَانُ عَلَى ١٢٤٧ مُسْتَأْخِرٍ فَإِنْ أَبَى لَنْ يُمْهِلَا
 وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ حَيْثُ انْجَلَى ١٢٤٨ تَأْخِيرُهُمَا، وَعَكْسُهَا كَمَا خَلَا
 وَانْفَسَخَ الْعَقْدُ لَدَى ابْنِ حَزْمٍ ١٢٤٩ بِسَبْقِ فَرْدٍ مِنْهُمَا بِسَلَمٍ
 وَوَأَقْبُوهُ إِنْ يَكُونُ لَمْ يَدْخُلِ ١٢٥٠ وَرَدَّهُ الْكُوفِيُّ وَلَمْ يُقْصَرِ
 وَكُلُّهُمْ يُقَرَّرُ مُسْلِمًا عَلَى ١٢٥١ ذَاتِ كِتَابٍ حُرَّةً، وَعَقْدًا

باب موجبات الخيار في النكاح

- وَحَمْسَةٌ فِيهِ الْخِيَارُ تَقْتَضِي ١٢٥٢ وَبَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ هَا لَا يَرْتَضِي
 عَيْبُ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ ١١٥٣ رَتْقُهَا وَقَرْنُهَا يُخْصَصُ
 وَعَنْتُهُ وَالْجُتُّ فِي الذُّكْرَانِ ١٢٥٤ قَضَتْ بِهِ عِنْدَ سِوَى التُّعْمَانِ
 وَفِي الْأَخِيرَيْنِ لَدَيْهِ تَطْلُبُ ١٢٥٥ طَلَقُهَا مِنْ حَاكِمٍ فَيَضْرِبُ
 فِي عُنْتِهِ عَامًّا كَمَا سَأَذْكُرُ ١٢٥٦ وَالظَّاهِرِيُّ كُلُّ هَذَا يُنْكَرُ
 لِمَالِكٍ: مِنَ الْعُيُوبِ بَخْرُ ١٢٥٧ بِفَرْجِهَا، وَعَنْتُهُ: أَشْيَا أُخْرُ
 فَسُخِ النِّكَاحُ بِالْخِيَارِ يَقْعُ ١٢٥٨ وَمَهْرُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ يَنْعُ
 وَبَعْدَهُ تُعْطَاهُ، فَلْيُرَاجَعْ ١٢٥٩ مَنْ غَرَّ فِيهَا، لِعَيْرِ الشَّافِعِيِّ
 فَإِنْ تَكُنْ غَرَّتْهُ قَالَ مَالِكٌ: ١٢٦٠ قَضَى لَهَا أَذَى الصَّدَاقِ التَّارِكُ
 وَإِنْ تَطَالَبَ زَوْجُهُ الْعَيْنَيْنِ ١٢٦١ فَحَوْلًا أَمَهْلَنَهُ مِنْ ذَا الْحَيْنِ
 وَخَيَّرَنَ لِلْعَجْزِ عَنْ صَدَاقٍ ١٢٦٢ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ عَنِ الْإِنْفَاقِ
 إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ وَيَنْفِي الْحَنْبَلِيُّ ١٢٦٣ شَرْطُهُمْ فِي الْمَهْرِ أَنْ لَمْ يَدْخُلِ
 فِي تَرْكَةِ الْمَقْضُودِ خُلْفٌ مُتَشَرُّ ١٢٦٤ فَجَلَّةٌ يَقِينٌ مَوْتٍ تَنْتَظِرُ
 فَمُدَّةُ تَقَارُبِ الْيَقِينِ ١٢٦٥ وَمَالِكٌ فِي مَالِهِ سَبْعِينَ
 أَوْ فَوْقَهَا عَمَرًا، وَالزَّوْجَاتُ ١٢٦٦ لِقْفَدِ فِتْنَةٍ فَمُعْتَدَاتُ

وَأِنْ يَغِيبَ فِي بَلَدِ الْإِسْلَامِ	١٢٦٧	تَرَبَّصْتُ أَرْبَعَةَ الْأَعْوَامِ
وَعَمَّيْرُ الْبَاقِينَ لَا مَلَامَةَ	١٢٦٨	وَأَحْمَدُ فِي ظَاهِرِ السَّلَامَةِ
قَالَ: احْسُبُوا لِعُمُرِهِ تِسْعِينَ	١٢٦٩	وَفِي الْمَخُوفِ أَرْبَعًا سِتِينَ
فَإِنْ قَضَى التَّعْمِيرُ وَالتَّرْتِصُ	١٢٧٠	تَعَدُّ لِلْوَفَاةِ لَيْسَتْ تُنْقَضُ
وَحَيُّوا مَنْ تَحْتَ عَبْدٍ تَعْتِقُ	١٢٧١	وَالْحَنْفِيُّ لِرِقْبِهِ لَا يَرْمُقُ
وَحَيِّرَنَّ أَيْمًا الزَّوْجِينَ غُرَّ	١٢٧٢	كَأَنَّ يَقُولُوا كَاذِبِينَ: الزَّوْجُ حُرٌّ
وَأِنْ يُخَالِفَ شَرْطَهَا وَنَكَحَا	١٢٧٣	فَأَحْمَدُ خَيْرَهَا إِذْ صَحَّحَا

حقوق الزوجين

لِزَوْجَةٍ مِنْ نَفْسِهَا مُكَّيْنُ	١٢٧٤	نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكُنُ
مُنْذُ بَنَى أَوْ طَلَبَتْ أَنْ يَدْخُلَا	١٢٧٥	بِهَا وَمِثْلُهَا الْجَمَاعَ اخْتِمَالًا
وَفِي الْمُحَلَّى: كُلُّ ذَا لَمْ يُشْتَرَطْ	١٢٧٦	وَحَقُّ نَاشِزٍ لَدَيْهِ مَا سَقَطَ
وَمَالُكَ بُلُوغَ زَوْجٍ اعْتَبَرَ	١٢٧٧	وَأَوْجَبَ الْإِخْدَامَ جُلُّ مَنْ غَبَرَ
وَكُلُّ ذَا بَعَادَةٍ فَاعْتَبِرَا	١٢٧٨	وَحَالِهِ إِنْ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا
وَالشَّافِعِيُّ مُدًّا مَعَ الْإِعْسَارِ	١٢٧٩	أَوْجَبَ وَالْمُدَّيْنِ فِي الْيَسَارِ
وَالْمُدَّ وَالنَّصْفَ لِمَنْ تَوَسَّطَا	١٢٨٠	وَأِنْ يَغِيبَ فَحَقُّهَا لَنْ يَسْقُطَا
وَمَعَهُمْ فِي ذَلِكَ النُّعْمَانُ	١٢٨١	بِشَرْطِ أَنْ يَفْرِضَ بِهَا السُّلْطَانُ
وَالْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ فَرَضٌ فَافْسِمِ	١٢٨٢	لِكُلِّهِنَّ حَقُّهَا لَا تَظْلِمِ
وُخْصَ بِكَرًّا دَخَلَتْ بِسَبْعِ	١٢٨٣	وَبِالثَّلَاثِ ثِيَابًا فِي الشَّرْعِ
وَقُلْ لَهَا: سَبْعًا مَعَ الْقَضَاءِ	١٢٨٤	لَهُنَّ أَبْقَى مَعَكَ إِنْ تَشَاءِي
وَلَمْ يَرِ النُّعْمَانُ ذَا التَّخْصِيصَا	١٢٨٥	فَلْيُقْضَيْنِ لَهُنَّ لَا مَحِيصَا
عَلَى رِضَاعِ طِفْلِهَا لَا يُجْبَرُ	١٢٨٦	وَالْبَدَّةُ وَالظَّاهِرِيُّ مُجْبَرُ
وَمَالُكَ أَلْزَمَ ذَاتَ دَرٍّ	١٢٨٧	فِي عِصْمَةٍ لَيْسَتْ بِذَاتِ قَدَرٍ
وَتَلْزَمُ الْخِدْمَةَ عِزْسَ مُعْسِرِ	١٢٨٨	لِمَالِكَ وَعَيْزُهُ لَمْ يُجْبِرِ
لِأُمِّ حَضْنِ الطِّفْلِ مَا لَمْ تَنْكِحِ	١٢٨٩	وَحَيَّيْرُوا مُمَيِّزًا فَلْيُفْصَحِ

وَلَمْ يُخَيَّرْ مَالِكُ وَالْكُوفِيُّ ١٢٩٠ تَزَكَا لَهُ لِأُمِّهِ الْعُطُوفِ

الأنكحة المنهي عنها

جَعَلَ الصَّدَاقَ بُضْعَ عِرْسٍ أُخْرَى ١٢٩١ هُوَ الشَّعَارُ، فَافْسَحْنَهُ نُكْرًا

وَصَحَّحَ التُّعْمَانُ هَذَا الْعَقْدَا ١٢٩٢ لَكِنَّهُ لِمَهْرٍ مِثْلٍ رَدًّا

وَإِنْ بِشَرْطِ نِكَاحِ الْأُخْرَى عَقَّدُوا ١٢٩٣ وَمَهْرُ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدٌ

فَمَالِكُ يَفْسَحُهُ وَنُوزَعَا ١٢٩٤ وَالشَّافِعِيُّ لِمَهْرٍ مِثْلٍ رَجَعَا

وَحَرَّمَ مُتَعَةً وَمَنْ نَكَحَ ١٢٩٥ مُحَلًّا فَلَعْنُهُ بِالنَّصِّ صَحَّ

وَصَحَّحُوهُ إِنْ مِنَ الشَّرْطِ خَلَا ١٢٩٦ وَمَالِكُ وَأَحْمَدُ قَدْ أَبْطَلَا

كتاب الطلاق

بَائِئُهُ خُلِعَ، وَمَا قَبْلَ الْبِنَا ١٢٩٧ أَوْ عَدَدًا أَكْمَلَ فِيمَا بَيْنَنَا

وَهُوَ ثَلَاثٌ وَلِرِّقٍ أَسْقَطُوا ١٢٩٨ وَاحِدَةً، وَالظَّاهِرِيُّ يُعْلَطُ

وَانْظُرْ إِلَى الْأَزْوَاجِ فِي النُّقْصَانِ ١٢٩٩ وَنَظَرَ الْكُوفِيُّ إِلَى النِّسْوَانِ

وَأَوْفَعُوهُ بِالثَّلَاثِ دَفَعَهُ ١٣٠٠ وَهُوَ لِعَيْرِ الشَّافِعِيِّ بِدَعَاةٍ

وَرَدَّهُ لِطَلْقِهِ بَعْضُ السَّلَفِ ١٣٠١ وَقِيلَ: لَعُوْ، فَاطْرَحَ وَلَا تَخَفْ

طَلَّاقٌ خَائِضٌ بِهَا قَدْ دَخَلَا ١٣٠٢ أَوْ طَاهِرٌ مُسَّتْ فَبَدَعَةً جَلَا

وَمَالِكُ وَأَحْمَدُ قَدْ بَدَعَا ١٣٠٣ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُرْتَجَعَا

طَلَّقَهَا لِبَدَعَةٍ -قُلْ- وَقِيعُ ١٣٠٤ وَالظَّاهِرِيُّ لِلْوُقُوعِ مَانِعُ

وَيُنَادِبُ ارْتِجَاعُهَا، وَإِنْ جَرَى ١٣٠٥ فِي حَيْضِهَا فَمَالِكُ حَتْمًا يَرَى

وَيَمْنَعُ الطَّلَاقَ فِي طَهْرٍ يَلِي ١٣٠٦ طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ فَلْيُوجَّحِلْ

الخلع

فِرَاقُهَا بِالْعَوَضِ الْمُخَالَعَةِ ١٣٠٧ وَالْإِفْتِدَا وَمَا لَهُ مُرَاجَعَةُ

وَلَا يَنْبَغُ: إِذَا مَا خَالَعَا ١٣٠٨ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ إِنْ شَا رَاجَعَا

وَفِي الْمُحَلَّلِيِّ أَنََّّهُ رَجَعِيٌّ ١٣٠٩ بِهِ سَعِيدٌ قَالِ وَالزُّهْرِيُّ

وَهُوَ جَائِزٌ بِأَلَا اشْتِيبَاهِ ١٣١٠ وَالْمَنْعُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

- وَلَمْ يَجْزُ أَنْ ضَرَّهَا لَتَبَّ ذُلًّا ١٣١١ وَيَكْرَهُ التُّعْمَانُ لَكِنْ حَلًّا
وَبِزْنَاهَا جَازَ لِلْبَصْرِ ١٣١٢ وَخَوْفُ إِيْمٍ شَرْطُ ظَاهِرِي
وَجَازَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرًا ١٣١٣ مِنْ مَهْرَهَا، وَعَنْ عَطَاءٍ خُطِرَا
وَلَمْ تَضُرْ جَهَالَتُهُ وَعَوَّرُ ١٣١٤ وَالشَّافِعِيُّ لِمَهْرٍ مِثْلٍ يَعْبُرُ
وَأِنْ تُخَالِغَ أَمَةً وَمَا أَذِنَ ١٣١٥ سَيِّدُهَا فَمَا عَلَيْهِ، وَلْتَبِينَ
فَمَالِكَ يَقُولُ: يَسْمُطُ الْبَدَلُ ١٣١٦ وَعَيْرُهُ ذِمَّتُهَا بِهٍ شَعَلَنَ
وَالْخُلْعُ مِنْ مَرِيضَةٍ يُنْقَضُ ١٣١٧ وَعَوِضًا لَمْ يَعْدُ إِرْثًا يَأْخُذُ
وَالْحَنْفِيُّ بِالْإِرْثِ وَالثُّلُثِ اعْتَبَرَ ١٣١٨ فَإِنْ تَعَشَّ لِلْعِدَّةِ الْإِرْثُ يَذَرُ
وَالشَّافِعِيُّ قَاسَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ ١٣١٩ ثُمَّ بِثُلُثٍ مَا بَدَا مِنْ فَضْلِ
يُجِزُ لِلْوَالِدِ أَنْ يَخْتَلِعَا ١٣٢٠ عَنْ الصَّغِيرِ مَالِكَ وَدُفِعَا
كَذَاكَ عَنْ صَغِيرَةٍ بِمَا لَهَا ١٣٢١ وَعَيْرُهُ يَقُولُ: رَدُّ مَا لَهَا
وَهُوَ طَلَاقٌ إِنْ بَلَفَظَ جَرَى ١٢٢٢ وَعَيْرَ هَذَا أَحْمَدُ فَسَخَا يَرَى
طَلَاقُهَا فِي عِدَّةِ الْخُلْعِ وَقَعَ ١٣٢٣ لِلْحَنْفِيِّ وَعِنْدَ غَيْرِهِ امْتَنَعَ
وَرُوجُهَا يَنْكِحُهَا فِي الْعِدَّةِ ١٣٢٤ وَلَا بِنِ رُشْدٍ: بَعْضُهُمْ قَدْ رَدَّ

فصل في ألفاظ الطلاق والتملك والتخير

- وَلَا طَلَاقَ دُونَ لَفْظٍ يُفْهَمُ ١٣٢٥ وَأَوْقَعَ الزُّهْرِيُّ مِمَّنْ يَعْزِمُ ١٣٢٥
كِنَايَةً ذَا اللَّفْظِ أَوْ صَرِيحَ ١٣٢٦ هَذَا - وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ - صَحِيحُ
لِكُلِّهِمْ صَرِيحُهُ الطَّلَاقُ ١٣٢٧ لِلشَّافِعِيِّ السَّرَاحُ وَالْفَرَاقُ
وَعَيْرُهُ كِنَايَةً إِنْ اخْتَمَلَ ١٣٢٨ إِزَادَةُ الطَّلَاقِ، إِنْ يَنْوِي اكْتِمَالَ
وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُهُ مُحْتَمِلًا ١٣٢٩ لِلْأَصْبَحِيِّ بَلْ بِمَا نَوَى الْخُلْعى
وَعِنْدَهُ لَمْ تَفْتَقِرْ لِنِيَّةٍ ١٣٣٠ ظَاهِرُهُ كَقَوْلِهِ: خَلَيْتُهُ
بِهَا الثَّلَاثَ عِنْدَهُ إِنْ دَخَلَ ١٣٣١ بِهَا وَأَحْمَدُ عَلَيْهِ مُسْجَلًا
سِوَاهُمَا حَكَمَ فِيهَا النِّيَّةُ ١٣٣٢ وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ
وَالْحَنْفِيُّ يَقُولُ: مَنْ يَكُونُ ١٣٣٣ طَلَاقُهَا كِنَايَةً تَبِينُ

- وَمَنْ يَقُلْ لِلْعَرَسِ: أَنْتِ طَالِقٌ ١٣٣٤ فَالْعَدْدُ الَّذِي نَوَاهُ نَافِقٌ
- وَذَاكَ طَلْقُهُ لَدَى النُّعْمَانِ ١٣٣٥ وَإِنْ ثَلَاثُ تَنْوٍ أَوْ ثِنْتَانِ
- تَمْلِكُهَا طَلَاقُ نَفْسِهَا يَصِحَّ ١٣٣٦ وَضِدُّهُ لِلظَّاهِرِيِّ مُتَضَخٌ
- فَحَيْثُمَا خَيْرُهُمَا أَوْ فَوَضَا ١٣٣٧ فَاحْكُمْ عَلَى الْأَلْفَازِ بِالَّذِي مَضَى
- تَمْلِكُهَا بِمَجْلِسٍ مُقَيَّدٍ ١٣٣٨ وَضِدُّهُ لِمَالِكٍ يُعْتَمَدُ
- وَقَيِّدُ التَّخْيِيرِ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٣٣٩ بِمَجْلِسٍ وَمَا عَدَاهُ أَرْسَلَ
- وَقَدْ أَتَتْ مَذَاهِبٌ فِي الْفَرْعِ ١٣٤٠ لَمْ تَنْتَظِمْ لِلَاخْتِصَارِ الْمَرْعِي
- وَمَنْ يُحَرِّمَ عَرَسَهُ فَمَالِكٌ ١٣٤١ بِهِ سَبِيلُ الظَّاهِرَاتِ سَالِكٌ
- وَهُوَ لِعَوِيْهِ يَمِينٌ تَنْجَلِي ١٣٤٢ وَاعْتَمَدَ الظَّهَارُ لِابْنِ حَنْبَلٍ
- وَفِي الْمُحَلَّلَى عَدُّ ذَا فِي اللَّغْوِ ١٣٤٣ وَجُلُّهُمْ يَجْعَلُهُ مَا يَنْوِي
- طَلَاقاً أَوْ إِيلَاءً أَوْ ظَهَّاراً ١٣٤٤ وَحَيْثُ أَطْلَقَ الْخِلَافُ دَاراً
- وَمَنْ يَقُلْ: «إِنْ يَشَاءُ الْإِلَهُ» ١٣٤٥ مُطْلَقاً فَالْغَيْنُ ثِنْتَانِ
- وَنَجَزَنَ طَلَاقُهُ وَالشَّافِعِي ١٣٤٦ كَالْحَنْفِيِّ يَقُولُ: غَيْرُ وَقِعٍ
- وَصَحَّ فِي طَلَاقِنَا التَّعْلِيْقُ ١٣٤٧ وَقِيلَ: لَا، إِنْ سَبَقَ التَّطْلِيْقُ
- وَأَبْطَلَ ابْنُ حَزْمٍ الْمُعْلَقَا ١٣٤٨ فَلَيْسَ وَقِعًا يَوْجُهُ مُطْلَقَا
- وَمَالِكٌ بَحْزُهُ إِنْ عُلِّقَا ١٣٤٩ بِمُسْتَحِيلٍ أَوْ بِأَتٍ حَقَّقَا
- وَإِنْ يُبْعَضِ الطَّلَاقُ كُمَالَا ١٣٥٠ وَرَدَّهُ دَاوُدُ فِيمَا نُقِيَ
- وَإِنْ يُطْلَقَ جُزْؤُهُمَا مُشَاعَا ١٣٥١ شِمْلَهُمَا وَقَدْ حَكَمُوا إِجْمَاعَا
- وَعُضُّوْهُمَا كَذَلِكَ وَالنُّعْمَانُ ١٣٥٢ يَشْرُطُ أَنْ تُعْنَى بِهِ الْأُبْدَانُ
- وَاسْتَتْنَيْنَ لِأَحْمَدَ الْأَسْنَانَا ١٣٥٣ وَكُلَّ مَا يُعْهَدُ أَنْ يُبَانَ
- وَجَارَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ ١٣٥٤ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا اسْتِغْرَاقٍ
- أَوْ أَخْرَجَ الْأَكْثَرَ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٣٥٥ وَكُلُّ هَذَا فِي الْأُصُولِ يَنْجَلِي
- شَرُطُ الطَّلَاقِ الْإِخْتِيَارُ فَسَقَطَ ١٣٥٦ مِنْ مُكْرَهٍ، وَالْحَنْفِيُّ مَا اشْتَرَطَ
- وَالْعَقْلُ، لَا فِي مُعْتَدٍ قَدْ سَكِرَا ١٣٥٧ وَالْمُزْنِيُّ عُنْذَرُ هَذَا نَصَرَا

- كَذَلِكَ الْبُلُوعُ وَابْنُ حَنْبَلٍ ١٣٥٨ صَحَّحَهُ مِنَ الصَّيِّ إِذَا يَعْقِلُ
وَمَالُكَ صَحَّحَهُ مِنَ الْوَلِيِّ ١٣٥٩ عَلَى الصَّيِّ، وَعَيْثُ لَهُ لَمْ يَقْبَلِ
مِنَ الْمَرِيضِ صَحَّحُوا الطَّلَاقَ ١٣٦٠ فَمَالُكَ وَرَثَتُهَا إِطْلَاقًا
وَأَحْمَدُ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَنْكِحِ ١٣٦١ وَالْحَنْفِي إِذَا عِدَّةٌ لَمْ تَبْرَحِ
وَالشَّافِعِيُّ فِي إِزْنَتِهَا قَدْ نَازَعَا ١٣٦٢ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرْقُبُ أَنْ تُرَاجَعَا
وَمَالُكَ فِي ذَلِكَ لَمْ يُفَصِّلِ ١٣٦٣ سَأَلَتِ الطَّلَاقَ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ؟
وَالْحَكَمَ إِنْ دُونَ إِذْنِ طَلَّقَهَا ١٢٦٤ لَدَيْهِ أَوْ بِالِاخْتِلَاعِ فَرَّقَهَا
مَحْلُوهُ الزَّوْجَاتِ وَالرَّجْعِيَّةُ ١٣٦٥ بِالِاتِّفَاقِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ
وَمَنْ عَلَى نِكَاحِهَا يُعَلِّقُ ١٣٦٦ طَلَّقَهَا لَعْنًا وَلَمْ تُطَلَّقِ
وَالْحَنْفِي صَحَّحَهُ وَذَا انْتَمَى ١٣٦٧ لِمَالِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَمَّهَا

أحكام الرجعة

- مَنْ لَمْ تَبْنِ لِرُجْعَتِهَا أَنْ يَرْجِعَ ١٣٦٨ فِي عِدَّةٍ، وَمَا لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ
وَسُنَّ إِشْهَادًا، وَقِيلَ: يَجِبُ ١٣٦٩ لِلشَّافِعِيِّ، وَمَا عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ
تَصَحُّحُ بِالْقَوْلِ بِإِلَّا نِزَاعِ ١٣٧٠ وَعِنْدَ مَالِكٍ بِالِاسْتِمْنَاعِ
بَيْنَةِ الرَّجْعِ، وَلِلنُّعْمَانِ ١٣٧١ بِوُطْئِهَا كَأَحْمَدَ الشَّيْبَانِي
وَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٍ لِلشَّافِعِيِّ ١٣٧٢ مَا دَامَ بِالنَّكَاحِ لَمْ يُرَاجَعْ
وَمَالُكَ حَرَّمَ مَا لَمْ يُزْمَعْ ١٣٧٣ رَجَعَتْهَا فَعِنْدَهَا لَمْ يَمْنَعْ
وَمَنْ تَزَوَّجَ غَيْرَهُ إِذَا بَجَّهَ ١٣٧٤ رَجَعَتْهُ، فَذَا النِّكَاحُ يَبْطُلُ
وَمَالُكَ صَحَّحَهُ إِنْ دَخَلَ ١٣٧٥ بِهَا، وَقِيلَ عَنْهُ صَحَّ مُسْجَلًا
وَمَنْ تَبْنِ بَعْدَ فَلَا تُحِلُّ ١٣٧٦ إِلَّا بِزَوْجٍ غَيْرِهَا دَخَلَ
مُعَيَّنًا حَشَفَةً، وَوَرَدَا ١٣٧٧ عَنْ السَّعِيدَيْنِ: كَفَى أَنْ يَعْقِدَا
وَأَشْطَرَطَ الْإِنْزَالَ عِنْدَ الْحَسَنِ ١٣٧٨ وَرَدَّ فَالشَّرْعُ عَلَى الْمَاضِي بُنِيَ
وَشَرْطُهُ صِحَّةُ عَقْدٍ وَنِكَاحِ ١٣٧٩ عَلَى قَدِيمِ الشَّافِعِيِّ فَمَا اعْتَبِرَ
وَوُطْئُهَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ حَلَّالًا ١٣٨٠ وَمَالُكَ وَالْحَنْبَلِيُّ أَهْمًا لَا

- لِغَيْرِ مَالِكٍ كَفَى صَيٍّ ١٣٨١ مُرَاهِقٌ وَمِثْلُهُ الذَّمِّي
وَشَرُطُ عَقْدٍ عِنْدَهُ أَنْ يَلْزَمَا ١٣٨٢ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ الْخَصِي أَنْ تَعْلَمَا
لَا يَنْبُتُ الْهَدْمُ إِذَا مَا لَمْ يَبْتَ ١٣٨٣ طَلَّقَهَا وَعِنْدَ نِعْمَانَ ثَبَتَ

باب العدد

- شَرُطُ الْبِنَا لِعِدَّةِ الْفِرَاقِ ١٣٨٤ بِغَيْرِ مَوْتِ الزَّوْجِ بِاتِّفَاقٍ
فَحُرَّةٌ ثَلَاثَةٌ الْأَقْرَاءُ ١٣٨٥ عِدَّتُهَا وَاثْنَانِ لِلْإِمَاءِ
وَالظَّاهِرِي لِكُلِّهِنَّ مُكْمَلٌ ١ٳ٨٦ وَحَامِلٌ لَوْضَعِهَا تُوجَّعُ
وَمَنْ خَلَّتْ مِنْ حَيْضِهَا لِصِغَرٍ ١٣٨٧ أَوْ يَأْسِهَا فَاحْسُبْ لَهَا بِالشَّهْرِ
ثَلَاثَةً، وَنِصْفُ مَهْنٍ لِلْإِمَاءِ ١٣٨٨ وَمَالِكٌ كَالظَّاهِرِيِّ تَمَمَا
وَالْفِرْءُ طَهْرُهَا وَعِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٣٨٩ وَالْحَنْفِي حَيْضَةٌ فَلْتُكْمَلِ
مَنْ غَابَ حَيْضُهَا لِغَيْرِ عِلَّةٍ ١٣٩٠ بَجَلْسِ عَامَا زُبْعُهَا لِلْعِدَّةِ
وَالشَّافِعِيُّ قَضَى لَهَا أَنْ تُجْبَسَا ١٣٩١ - كَالْحَنْفِيِّ - الدَّهْرَ حَتَّى تَيَأْسَا
وَعِدَّةُ الْيَائِسِ بَعْدُ تَتَّبَعُ ١٣٩٢ وَعَنْهُ حَبْسُهَا سِنُونَ أَرْبَعُ
وَمُسْتَحَاضَةٌ بِإِلَّا تَحْيِيْرٍ ١٣٩٣ كَذَاتِ حَيْضِ حَالِهَا لَمْ تُنْكَرِ
وَحُكْمُ يَائِسٍ لِمَنْ تَحْيَرُ ١٣٩٤ وَمَالِكٌ يَقُولُ: عَامَا تُنْظَرُ
وَسَبْعَةُ الْأَشْهُرِ لِلْأَخْنَفِ ١٣٩٥ يُفْتَى بِهَا مَعَ شِدَّةِ اخْتِلَافٍ
وَتَهْدِيمِ الْعِدَّةِ رَجْعَةٌ فَقَطْ ١٣٩٦ وَالشَّافِعِيُّ الْمَسَّ - فِي قَوْلٍ - شَرُطُ
وَبِهَدْمِ الطَّلَاقِ فِي الْمُحَلَّلِي ١٣٩٧ فَلْتَبْدِئِ أُخْرَى كَمَا بَجَلَّى
إِنْ عَتَقَتْ رَجْعِيَّةٌ تَنْتَقِلُ ١٣٩٨ عِدَّتُهَا وَمَالِكٌ لَا يَنْقُصُ
وَبَائِنٌ لَمْ تَنْتَقِلْ وَذَكَرَا ١٣٩٩ لِلشَّافِعِيِّ نَقْلُهَا وَهَجَرَا
وَالْمَتَوَقَّى زَوْجُهَا تُوجَّعُ ١٤٠٠ لثَلَاثِ عَامٍ ثُمَّ عَشْرٍ تَكْمَلُ
وَشَطْرَتْ لِأَمَةٍ جِلَّهِمْ ١٤٠١ وَالظَّاهِرِيُّ يُبْمِّهَهَا كَمَا عَلِمَ
وَأِنْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ لَمْ تَحْضِ ١٤٠٢ فَمَالِكٌ بِمُدَّةِ الْحَمْلِ رَضِي
وَذَاتُ حَمْلٍ وَضَعُهَا يَكْفِيهَا ١٤٠٣ وَعَنْ عَلِيٍّ لِأَبْعَدِ نُنْهِيَهَا

وَأَسْتَوْجِبَ الْإِسْكَانَ وَالْإِنْفَاقَا ١٤٠٤	رَجَعِيَّةً وَحَامِلًا وَفَاقَا
وَأَسْكَنَ الْبَائِنَ غَيْرُ الْحَنْبَلِي ١٤٠٥	وَزَادَهَا التَّعْمَانَ إِنْفَاقًا وَلِي
وَأَجَلَّتْ لِلْوَضْعِ أُمُّ وَلَدٍ ١٤٠٦	حَامِلَةً مُنْذُ وَفَاةِ السَّيِّدِ
وَحَائِلٌ بِحَيْضَةٍ وَالْحَنْفِي ١٤٠٧	قَالَ بِأَقْرَاءِ الْحَرَائِرِ تَفِي
لِيَأْسِ أَشْهُرُهَا، وَأَحْمَدُ ١٤٠٨	كَالشَّافِعِيِّ قَالَ: شَهْرًا تَقْعُدُ
إِمْتَاعُهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ يُنْدَبُ ١٤٠٩	لِمَالِكٍ، وَالظَّاهِرِيُّ يُوجِبُ
وَأَوْجِبُ التَّعْمَانَ وَابْنُ حَنْبَلٍ ١٤١٠	فِي ذَاتِ تَفْوِيضٍ بِهَا لَمْ يَدْخُلِ
وَالشَّافِعِيُّ أَوْجَبَهَا مَا لَمْ يَجِدْ ١٤١١	صَدَاقَهَا مُشْطَرًّا فِيمَا اعْتُمِدَ

الإحداد

لَمْ يَمُوتِ زَوْجُهَا عَلَيْهَا أَنْ تُحْدَ ١٤١٢	وَذَا عَلَى الْبَائِنِ لِلْكُوفِيِّ وَجِدَ
وَأَشْطَرَطَ الْبُلُوعَ وَالْإِسْلَامَا ١٤١٣	صَارَتْ بِهِ زَيْنَتُهَا حَرَامَا

كتاب الإيلاء

حَلَفُهُ بِتَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ ١٤١٤	إِبِلَاؤُهُ وَاعْتَبِرْ بِمَدَّتِهِ
لِلْحَنْفِيِّ ثَلَاثُ عَامٍ وَأَشْطَرَطَ ١٤١٥	لِعَمِيرِهِ زِيَادَةً فِيمَا ضَبَطَ
وَمَالِكٌ لِرِقِّهِ يُشْطَرُّ ١٤١٦	كَالْحَنْفِيِّ لَكِنْ إِلَيْهَا يَنْظُرُ
حَلَفُهُ بِاللَّهِ أَوْ بِصِفَتِهِ ١٤١٧	لِلْحَنْبَلِيِّ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهِ
كَحَالِفِ لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَا ١٤١٨	تَارِكُ وَطْئِهَا ضَرَارًا وَاعْتَدَا
لِلأَصْبَحِيِّ الْإِيْلَاءُ مَا لَمْ يَقْصِدِ ١٤١٩	فِي مُرْضِعٍ مَصْلَحَةً لِلْوَلَدِ
تَطْلُقُ بِالْمُدَّةِ لِلتَّعْمَانِ ١٤٢٠	وَعَمِيرُهُ يَرْفَعُ لِلشُّلْطَانِ
فَإِنْ يَفِيَّ هَا وَإِلَّا سَرَحَا ١٤٢١	فَإِنْ أَبِي طَلَّاقُ قَاضٍ صَحْحَا
وَالظَّاهِرِيُّ يَحْبِسُهُ وَبَائِنُ ١٤٢٢	لِلْحَنْفِيِّ ذَا الطَّلَاقِ الْكَائِنُ
وَمَالِكٌ شَرَطَ أَنْ يُجَامِعَا ١٤٢٣	فِي عِدَّةٍ لِعَدِّهِ مُرَاجَعَا
وَعَائِدُ إِبِلَاؤُهُ إِنْ جَدَّدَا ١٤٢٤	نِكَاحَهُمَا لِمَالِكٍ وَأَحْمَدَا

كتاب الظهار

- ظَهَرَ زَوْجٌ قَوْلُهُ بِظُلْمٍ ١٤٢٥ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ ظَهْرِ أُمِّي
- كَالْأُمِّ فِي التَّشْبِيهِ كُلُّ مُحَرَّمٍ ١٤٢٦ وَتَحْوُ بَطْنٍ مِثْلُ ظَهْرِ فَأَعْلَمَ
- وَفِي قَلِيمِ الشَّافِعِيِّ الْأُمُّ فَقَطُّ ١٤٢٧ وَالظَّاهِرِيُّ الْأُمُّ وَالظَّهْرُ اشْتَرَطَ
- لِمَالِكٍ كَالْأُمِّ أَجْنَبِيَّةً ١٤٢٨ وَفِي «كَأُمِّي» نَظَرُوا لِلنِّيَّةِ
- وَالْمَالِكِيُّ أُمُّهُ كَزَوْجَتِهِ ١٤٢٩ كَالْحَبْلِيِّ فِي غَيْرِ مَنْ بَعْضُ مَتْنِهِ
- وَفِي مُعَلَّقٍ بِنَكْحٍ مَا مَضَى ١٤٣٠ وَمَالِكٌ كَالْحَنْفِيِّ هُنَا قَضَى
- وَأِنْ تُظَاهِرَ زَوْجَةً فَمُطَّرَحٌ ١٤٣١ وَقِيلَ: كَالْيَمِينِ ذَا، وَقِيلَ: صَحٌّ
- وَقَبْلَ تَكْفِيرٍ فَلَا يُجَامِعُ ١٤٣٢ وَأَمْنَعُ دَوَاعِيهِ لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ
- وَقَبْلَ إِطْعَامٍ أَجَازَ الظَّاهِرِيُّ ١٤٣٣ جَمَاعَهُ سَأَلْتُكَ بِالظَّاهِرِ
- وَوَجَبَتْ كَقَارَةِ إِذْمَا يَعْدُ ١٤٣٤ وَبِالظَّاهِرِ عَنِ مُجَاهِدٍ وَرَدُّ
- وَالْعَوْدُ عَزْمُهُ عَلَى الْجَمَاعِ ١٤٣٥ وَيَسْتَقَرُّ الْحُكْمُ بِالْوَقَاعِ
- وَعَوْدُهُ بِالْوَطْءِ عِنْدَ أَحْمَدٍ ١٤٣٦ لِلشَّافِعِيِّ الْعَوْدُ مَا لَمْ يُوجَدِ
- لَفِظُ الطَّلَاقِ عَقِبَ الظَّهَارِ ١٤٣٧ وَفِي الْمُحَلَّلِيِّ الْعَوْدُ بِالتَّكْرَارِ
- وَأَحْمَدُ أَحْكَامُ الْإِيْلَا أَجْرَى ١٤٣٨ فِيهِ كَمَالُكَ إِذَا أَضَرَّ
- وَأِنْ يُطْلَلَتْ وَتَعْدُ بِعَقْدٍ ١٤٣٩ فَذَا لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ لَا يُجْدِي
- كَقَارَةِ الظَّهَارِ عِتْقُ رَقَبَةٍ ١٤٤٠ سَلِيمَةٍ عِنْدَ الْمَلَا مِنْ مِثْلَبِهِ
- كَجَنِّهِ أَوْ عَدَمِ الْيَدَيْنِ ١٤٤١ أَوْ الْعَمَى، أَوْ فَقْدِهِ الرَّجُلَيْنِ
- وَفِي الْمُحَلَّلِيِّ جَازَ ذُو النُّقْصَانِ ١٤٤٢ وَجُزْئُ الْكَافِرِ لِلنُّعْمَانِ
- وَجَازَ لِلنُّعْمَانِ وَابْنِ حَنْبَلٍ ١٤٤٣ مُكَاتَبٌ لَمْ يُعْطِ شَيْئًا فَاعْقَلِ
- وَجَازَ ذُو التَّذْيِيرِ وَالنُّعْمَانُ ١٤٤٤ وَمَالِكٌ رَدًّا كَمَا أَبَانُوا
- وَعَادِمٌ يَصُومُ شَهْرَيْنِ بِإِلَا ١٤٤٥ فَضْلٍ فَإِنْ يَعْجِزَ فِإِطْعَامِ جَلَا
- سِتَيْنِ، لِلوَاحِدِ مُدٌّ فَادِرٌ ١٤٤٦ وَالْحَبْلِيُّ ضَاعَفَ غَيْرَ الْبُرِّ
- وَكَزَكَاةِ الْفِطْرِ لِلنُّعْمَانِ ١٤٤٧ لِلأَصْحَبِيِّ الْمُدُّ وَالثَّلَاثَانِ
- وَمَنْ يُظَاهِرَ مِنْ نِسَائِهِ جُمُعَ ١٤٤٨ بِكَلِمَةٍ كَقَارَةِ لَهُ تَسْعَ

- وَالشَّافِعِي وَالْحَنَفِيُّ عَدَدَا ١٤٤٩ كَجَلَّهِمْ إِنْ كُلُّهُنَّ أَفْرَدَا
وَوُحِّدَتْ فِي هَؤُلَاءِ عَنْ أَحْمَدِ ١٤٥٠ وَإِنْ يُعَدُّ فِي أَمْرَةٍ فَوَحِّدِ
وَالشَّافِعِي وَالْحَنَفِيُّ عَدَدَا ١٤٥١ إِلَّا إِذَا مَا قَالَ لَهُ مُوَكَّدَا
وَمَا جَرَى مِنْ بَعْدِ تَكْفِيرٍ فَلَا ١٤٥٢ خِلَافَ أَنَّ جَدِيدَ حَصَالَا
وَوَاطِئُ مِنْ قَبْلِ تَكْفِيرٍ أَثِمَ ١٤٥٣ وَقِيلَ: تَكْفِيرٌ بِهِ ثَانٍ لَزِمَ

كتاب اللعان

- إِذَا رَمَاهَا بِارْتِكَائِهَا زِنَا ١٤٥٤ زَوْجٌ لَهَا عَلَيْهِ أَنْ يُلَاعِنَا
وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ أَنْ يَشْهَدَا ١٤٥٥ بِرُؤْيَا الزَّوْنَا وَإِلَّا جُلِدَا
لَهُ اللَّعَانُ عِنْدَ نَفْيِ الْوَلَدِ ١٤٥٦ عَنْ نَفْسِهِ، وَمَنْعُ ذَا لِأَحْمَدِ
وَنَفْيُهُ قَذْفُ لَدَى النُّعْمَانِ ١٤٥٧ وَرَدَّ نَفْيِ الْحُمْلِ كَالشَّيْبَانِي
وَمَا لَهُ لِعَانٌ غَيْرَ زَوْجَتِهِ ١٤٥٨ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبَانٌ بَعْدَ قَذْفَتِهِ
وَمَا لِدَا حُكْمٍ لَدَى النُّعْمَانِ ١٤٥٩ بَلْ حَادُّهُ يَسْقُطُ كَاللَّعَانِ
وَإِنْ يُرَدُّ بِقَذْفٍ مِنْ أَبَانِهَا ١٤٦٠ وَلَدَهَا فَاجْعَلْ لَهُ لِعَانَهَا
إِنْ أُمِّكُنَ الْإِلْحَاقُ بِانْتِهَاءِ ١٤٦١ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْبِنَاءِ
وَالْعَقْدُ مَبْدَاهَا لَدَى النُّعْمَانِ ١٤٦٢ وَبَعْدَ بَيْنٍ عِنْدَهُ عَامَانِ
وَأَرْبَعٌ لِغَيْرِهِ وَقَدْ وَقَّتْ ١٤٦٣ عَنْ مَالِكٍ خَمْسٌ وَسَبْعٌ ثُمَّ سِتٌ
لِلظَّاهِرِيِّ تِسْعَةٌ الشُّهُورِ ١٤٦٤ تَمْسُكَ بِالْعَالِبِ الْمَشْهُورِ
شَهَادَةُ الزَّوْجِ هُنَا تُرَدُّ ١٤٦٥ لَكِنْ نُّعْمَانًا بِهَا يَعْتَدُ
وَإِنْ تُصَدِّقَ أَوْ نَصَابُ شَهَادَا ١٤٦٦ لَاعِنٌ كَيْ يَنْفِي عَنْهُ الْوَلَدَا
وَرَدَّ ذَا أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ ١٤٦٧ وَالطُّفْلُ لِلْفَرَّاشِ لَا يُشَانُ
شَرْطُ تَلَاغِي لَدَى النُّعْمَانِ ١٤٦٨ حُرَّانِ مُسْلِمَانِ نَاطِقَانِ
وَأَشْتَرَطُوا التَّكْلِيفَ لَا الْعَدَالَهَ ١٤٦٩ وَشَرْطُ ذِي عَنْ أَحْمَدِ مَقَالَهُ
يَصِحُّ بِالْأَمْرِ مِنَ السُّلْطَانِ ١٤٧٠ بِمَا أَتَى فِي كَلِمِ الْقُرْآنِ
وَيُخْبِسُ النُّعْمَانُ أَيُّهَا يَنْكُلُ ١٤٧١ وَالْحَنْبَلِيُّ بِزَوْجَةٍ ذَا يَفْعَلُ

- وَتَقْعُ الْفُرْقَةُ بِاللَّعَانِ ١٤٧٢ وَهِيَ لَدَى النُّعْمَانِ لِلشُّلْطَانِ
وَالشَّافِعِي بَلَغَ مِنْ زَوْجٍ فَرَّقَا ١٤٧٣ وَقِيلَ: لَا يُلْزَمُ أَنْ يَفْتَرَقَا
وَإِنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ الزَّوْجُ فَلَا ١٤٧٤ يَنْكِحُهَا، وَقَالَ نُعْمَانُ بَلَى
وَمَنْ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ مِنْ بَعْدِمَا ١٤٧٥ لَاعَنَ حُدُّهُ وَفَاقَا لَزِمَا

كتاب البيوع

- أَشْيَاءُ فِي الذِّمَّةِ أَوْ أَعْيَانُ ١٤٧٦ مَا يُشْتَرَى وَهَكَذَا الْأَثْمَانُ
فَذِمَّةٌ بِذِمَّةٍ أَوْ عَيْنٍ ١٤٧٧ وَهِمَا الْعَيْنُ بَعِيرٌ مَيْنٍ
وَكُلُّ ذَا يُنْسَأُ أَوْ يُنَحَّرُ ١٤٧٨ وَالنَّسْءُ فِي الْأَعْيَانِ لَا يُجَوِّزُ
وَالَّذِينَ بِالذِّمَّةِ - بِأَنْ يَكُونَا ١٤٧٩ نَسِيئَتَيْنِ - لَمْ يَجْزُ يَقِينَا
وَالْأَصْلُ فِي الْبُيُوعِ أَنْ تَحِلَّا ١٤٨٠ مَا لَمْ يُخَالِطْهَا الَّذِي أَخْلَا
تَحْرِيمُ عَيْنٍ وَالرِّبَا أَوْ الْعَرَرُ ١٤٨١ أَوْ شَرَطُ مَا لِذَيْنِ أَدَّى فِي النَّظَرِ
فَتِلْكَ أَسْبَابُ فَسَادِ مَا جَرَى ١٤٨٢ وَرُبَّ مَنْهِيٍّ لِأَمْرٍ آخَرًا
مُحَرَّمَاتُ الْعَيْنِ كَالْأَنْجَاسِ ١٤٨٣ يَحْرُمُ بَيْعُهَا بِلَا الْبَيَاسِ
مِنْ ذَاكَ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ ١٤٨٤ وَمَيْتَةٍ سُحَتْ بِلَا نَكِيرِ
وَكُلُّ زِنَلٍ بَيْعٌ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ١٤٨٥ وَالْخَنَفِيُّ يَبِيعُ غَيْرَ الْأَدَمِيِّ
كَمَا يَبِيعُ الزَّيْتُ إِنْ تَنَجَّسَا ١٤٨٦ وَلَمْ يُصَحَّحْ بَيْعُ الْبَانِ النَّسَا
وَبَيْعُ كُلِّ عِنْدَ غَيْرِهِ امْتَنَعَ ١٤٨٧ وَقَالَ سُحُنُونُ: يُجَوِّزُ إِنْ نَفَعَ
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْهَرَّةِ ١٤٨٨ كَرَاهَةُ الْبَيْعِ وَمَعَهُ زُمْرَةٌ
ثُمَّ الرِّبَا فِي الْبَيْعِ أَوْ فِي الذِّمَّةِ ١٤٨٩ وَفِي الْبُيُوعِ جَا عَلَى نَوْعَيْنِ
نَسِيئَةٍ بِالْإِتِّفَاقِ حَرُمَا ١٤٩٠ وَالْفَضْلُ، فِيهِ الْخُلْفُ لِلْحَبْرِ انْتَمَى
فِي الْجِنْسِ يُمْنَعَانِ، وَالنَّسْءُ امْتَنَعَ ١٤٩١ فِيمَا بَعْلَةُ الرِّبَا قَدْ جُمِعَا
وَجَوِّزَ التَّاجِيلُ فِي الْجِنْسَيْنِ ١٤٩٢ ابْنُ عَلِيَّةٍ سَوَى النَّقْدَيْنِ
سِتَّةُ أَصْنَافٍ بِنَصٍّ، فَاقْتَصَرَ ١٤٩٣ أَتْبَاعُ ظَاهِرٍ وَعَيْنُهُمْ عَبَرُ
فِي عِلَّةِ النَّقْدَيْنِ قُلْ: أَثْمَانُ ١٤٩٤ وَالْحَنْبَلِيُّ خَالَفَ وَالنُّعْمَانُ

- لَدَيْهِمَا: لِلْوَزْنِ فِيهِمَا جَرَى ١٤٩٥ قَالَا: وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْكِيلُ يُرَى
لِلشَّافِعِيِّ طَعْمٌ وَقَدْماً قَالَا: ١٤٩٦ أَنْ يُوزَنَ الْمَطْعُومُ أَوْ يُكَالَا
وَمَالُكَ يُقُولُ: قُوتٌ مُدَّخَرٌ ١٤٩٧ وَقِيلَ: يَكْفِي الثَّانِ وَالْخُلْفُ انْتَشَرَ
وَزَادَ فِي مُتَحَدِّي مَنْافِعِ: ١٤٩٨
لَا نَسَاءَ مَعَ تَفَاضُلٍ، وَلَا نَسَا ١٤٩٩ لِلْحَنَفِيِّ حَيْثُ مَا تَجَانَسَا
وَعِنْدَهُ التَّعْيِينُ عَنْ قَبْضٍ كَفَى ١٥٠٠ فِي الْبَابِ لَكِنْ ذَاكَ فِي الصَّرْفِ انْتَفَى
وَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ جِنْسٌ فَرُدُّ ١٥٠١ لِمَالِكَ وَغَيْرُهُ يَرُدُّ
وَاللَّحْمُ أَجْنَاسٌ فَلِلْأَصْلِ ارْدُدْ ١٥٠٢ أَوْ كُلُّهُ جِنْسٌ كَمَا لِأَحْمَدَ
وَمَالُكَ عَلَى ثَلَاثِ قَسَمَا ١٥٠٣ طَبِيرٌ وَذَاتُ أَرْبَعٍ وَمَا بِمَا
وَلَا تَبِيعَ بِالْحَيَوَانِ لَحْمَا ١٥٠٤ وَجَوَزَ النُّعْمَانُ هَذَا جَزْماً
وَمَالُكَ رَاعَى لَهُ حُكْمَ الرِّبَا ١٥٠٥ فَاحْكُمْ لَهُ بِمَا عَلِمْتَ مَذْهَبَا
وَالْمَنْعُ عِنْدَ أَحْمَدٍ حَيْثُ شَرِي ١٥٠٦ بِحَيَوَانٍ جِنْسِهِ فَحَرَّرِ
وَلَا بِحَبِّ طَحْنَهُ وَأَذْنَا ١٥٠٧ الْأَصْـبَحِي، وَقِيلَ: ذَا إِنْ وُزِنَا
وَلَا تُحِيلُ صَنْعَةً عَنْ جِنْسِ ١٥٠٨ وَمَالُكَ وَالْحَنَفِيُّ بِالْعَكْسِ
وَلَا يُبَاعُ يَبِيسٌ بِرَطْبِهِ ١٥٠٩ إِلَّا لَدَى النُّعْمَانِ قَالَ: بَعِ بِهِ
وَاسْتُثْنِيَتْ عَرِيَّةٌ عَلَى الشَّجَرِ ١٥١٠ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِخَرْصٍ مُعْتَبَرٍ
فَبِعَ بَتَمَرٍ قَدْرَهُ مِنَ الرُّطْبِ ١٥١١ وَهَكَذَا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْعَنْبِ
وَمَالُكَ أَطْلَقَ فِيْمَا يُدْخَرُ ١٥١٢ وَخَصَّ مُبْتَاعاً بِمَالِكَ الشَّجَرِ
وَالْقَبْضُ عِنْدَ غَيْرِهِ مُعْجَلٌ ١٥١٣ وَهُوَ إِلَى جَذَائِهَا يُوجَّـلُ
وَكُلُّ ذَا لِلْحَنَفِيِّ بَاطِلٌ ١٥١٤ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ التَّمَاثُلُ
وَلَا يَجُوزُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ ١٥١٥ وَنَحْوُهُ، لِلْجَهْلِ بِذِ الْمَطْلَبِ
وَلَا يُجُوزُ عَجْوَةٌ وَدَرَاهِمَا ١٥١٦ بَعَجْوَةٍ أَوْ فَضَّةٍ أَوْ بِهَمَا
وَوَسَطاً بِأَرْدَاٍ وَأَجْوَدَا ١٥١٧ وَجَارَ ذَا الْأَخِيرُ عِنْدَ أَحْمَدَا
وَجَوَزَ النُّعْمَانُ كُلَّ ذِي الصُّوَرِ ١٥١٨ إِنَّ وَجْهَهُ تَصْـحِيحُ بِتَوْزِيْعٍ ظَهَرَ

- كَمَالِكٍ فِي مُذْهَبٍ بِذَهَبٍ ١٥١٩ إِنْ حَلِيَّةٌ لَمْ تَعُدْ ثُلْثًا فَاحْسُبِ
- وَأَمْنَعُ شِرًّا مَا بَاعَهُ - مَا لَمْ يَنْلِ ١٥٢٠ ثَمَنُهُ - بِجَنَسِهِ نَقْدًا أَقْلُ
- وَالشَّافِعِيُّ يُجِيزُهُ فَإِنْ يُعَبِّ ١٥٢١ جَاَزَ الشَّرًّا وَمَالِكٌ فِيهِ اضْطَرَبَ
- وَإِنْ تَكُنْ إِقَالَةً فَمَالِكٌ ١٥٢٢ سَبِيلُهُ فِي الْإِثْمَامِ سَالِكٌ
- وَلَا يَجُوزُ الْوَضْعُ بِالتَّعْجُلِ ١٥٢٣ وَلَا بِنِ عَبَّاسٍ خِلَافُهُ انْقِلِ
- لَكِنْ يَجُوزُ أَخْذُهُ لِبَدَلِ ١٥٢٤ مُعْجَلٍ عَنْ حَقِّهِ الْمُؤَجَّلِ
- وَالشَّرْطُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالْحَنْبَلِي ١٥٢٥ فِي بَدَلِ الْأَثْمَانِ أَمِنْ الْحَيْلِ
- فَلَمْ يَجْزِ عَنْ ثَمَنِ الْمَطْعُومِ ١٥٢٦ أَخْذُ الطَّعَامِ لِلزَّيْنِ الْمَوْهُومِ
- وَقَبْلَ قَبْضٍ لَا يَبِيعُ الْمُشْتَرِي ١٥٢٧ وَذَاكَ فِي الْمَطْعُومِ عِنْدَ الْحَمِيرِي
- إِلَّا إِذَا يَبِيعُ جُزْأً وَشَيْئًا ١٥٢٨ ذَا الْمَنْعِ لِلنُّعْمَانِ كُلِّ مَا نُقِلَ
- وَعِنْدَ أَحْمَدٍ يُعْمُ مَا يُخْذُ ١٥٢٩ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَذَرِعٍ أَوْ يُعْزَدُ
- وَإِنْ يُشْرِكُ قَبْلَ قَبْضٍ أَوْ يُوَلِّ ١٥٣٠ فَمَالِكٌ لِلرَّفْقِ فِيهِمَا أَحَلَّ
- وَقَدْ تُهِنَا عَنْ بَيْعِ الْعَرَرِ ١٥٣١ وَفَصَّلَتْ جُمْلَتُهُمَا فِي الْخَبَرِ
- مِنْ ذَاكَ نَهَيْتُهُ عَنِ السَّيْنِيَا ١٥٣٢ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَا
- وَيُعْذَرُ الْفَارُوقُ فِي شِرَاهُ ١٥٣٣ وَابْنُ الزُّبَيْرِ جَائِزُ نَهَاةِ
- وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ ١٥٣٤ قَبْلَ الصَّلَاحِ بَيْعُهَا لِلْجَمْعِ
- وَجَاَزَ إِطْلَاقُ لَدَى النُّعْمَانِ ١٥٣٥ وَيَقْتَضِي قَطْعًا بِأَلَا تَوَانِي
- وَبَعْدَ طَيِّبٍ جَاَزَ كَيْفَ شَاءَا ١٥٣٦ وَعِنْدَهُ: لَا يَشْرَطُ الْإِنْبَاءَا
- وَطَيِّبُهَا الْإِزْهَامَا وَقِيلَ النَّجْمُ ١٥٣٧ وَقِيلَ بِاجْتِمَاعِ دَيْنِ الْحُكْمِ
- وَبَعْضُ صِنْفٍ خَائِطٍ لَهُ كَفَى ١٥٣٨ وَأَحْمَدٌ لِنَوْعِهِ بِهِ اكْتَفَى
- وَعَنْهُ لَا يَكْفِي، وَكَالْبُسْتَانِ ١٥٣٩ لِمَالِكٍ جَاَزَ لَهُ يُدَانِي
- وَلِلزُّرُوعِ مِثْلُ أَحْكَامِ الثَّمَرِ ١٥٤٠ وَطَيِّبُهَا بِالْأَشْشِيدَادِ يُعْتَبَرُ
- وَلَا تَبِيعُ لِلشَّافِعِيِّ مَا اسْتَتَرَ ١٥٤١ فِي سُنبُلٍ إِلَّا إِذَا صَحَّ الْخَبَرُ
- وَمَالِكٌ أَجَاَزَ إِنْ بَطُنَ يُبِيعُ ١٥٤٢ مَعَ أَبْطُنٍ مَوْصُولَةٍ بِهِ تَبِيعُ

- ١٥٤٣ إِنْ لَمْ تَمَيِّزْ، وَالَّتِي تَمَيِّزُ فَقِيلَ عَنْهُ: هَكَذَا يُجُوزُ
 ١٥٤٤ وَنَهَيْتُهُ عَنْ عَقْدِ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ صَحَّ بَعِيرٍ مَمْنُوعٍ
 ١٥٤٥ فَإِنْ يَكُنْ بَيْعاً بِشَرْطِ آخَرَ يَمْنَعُهُ غَيْرُ مَالِكٍ لِمَا تَرَى
 ١٥٤٦ وَإِنْ يُسَمِّمُ ثَمَنَيْنِ مُلْزِمًا فِي وَاحِدٍ فَاُئْتِنَاهُ حَيْثُ أَبْهَمَا
 ١٥٤٧ فَإِنْ لَسَلْتَيْنِ كَانَا صَحَّحَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ مُفْصَحًا
 ١٥٤٨ وَيَبْعُهُ لِمُبْهَمٍ مِنْ سِلْعٍ إِنْ اسْتَوَتْ فَمَالُكَ لَمْ يَمْنَعْ
 ١٥٤٩ كَذَا لَدَى النُّعْمَانِ هَذَا مَا امْتَنَعَ إِنْ كَانَ دُونَ أَرْبَعٍ عَدُّ السَّلْعِ
 ١٥٥٠ وَيَبْعُ غَائِبٌ بِوَصْفِ الْبَائِعِ وَلَا يُجُوزُ مُطْلَقاً لِلشَّافِعِيِّ
 ١٥٥١ وَيَعَكِسُ النُّعْمَانُ لَكِنْ خَيْرًا إِذَا رَأَى وَلَوْ بِوَصْفٍ اشْتَرَى
 ١٥٥٢ وَهَكَذَا زَرْعٌ بِأَرْضِهِ اسْتَتَرَ وَأَحْمَدُ كَالشَّافِعِيِّ هُنَا نَظَرَ
 ١٥٥٣ وَفِي الْمَيْمِيعِ قُدْرَةُ التَّسَلُّمِ شَرْطٌ وَفِي التَّفْرِيعِ خُلْفٌ فَاَعْلَمِ
 ١٥٥٤ فَبَيْعُ آبِقٍ وَشَارِدٍ أَبَحَّ لِمَالِكٍ عَلَى شُرُوطٍ تَتَضَخَّخُ
 ١٥٥٥ وَيَبْعُ دَرَّ غَنَمٍ لِمُدَّةٍ لَا تَقْتَضِي نَقْصاً يُجُوزُ عَنْدَهُ
 ١٥٥٦ وَرُؤْيَا عَنْ عَلِمٍ قَدْرٍ تُعْنِي لِكُلِّهِمْ وَمَالُكَ يَسْتَتْنِي
 ١٥٥٧ مَا كَانَ فِي الْمَعْدُودِ سَهْلَ الْعَدِّ أَوْ قُصِدَتْ أَفْرَادُهُ كَالنَّقْدِ
 ١٥٥٨ وَحَرَّمَ الْجِرَافَ إِنْ لَمْ يَجْهَلِ كِلَاهُمَا مِقْدَارُهُ كَالْحَبْلِي
 ١٥٥٩ فَإِنْ ذَرَاهُ وَاحِدٌ وَكْتَمَا فَجَاهِلًا خَيْرٌ عَلَى قَوْلِهِمَا

فصل في الشروط والثنيا

- ١٥٦٠ وَلَيْسَ لِلْعَاقِدِ شَرْطُ مَنْفَعَةٍ فَإِنْ تَهَنَّنَ فَمَالُكَ لَنْ يَمْنَعَهُ
 ١٥٦١ وَجَازَ شَرْطُ وَاحِدٍ لِأَحْمَدَ وَعِنْدَهُ الْعُرُوبُ جَائِزًا بَدَا
 ١٥٦٢ وَجَازَ الْإِسْتِثْنَاءُ حَيْثُ بَيَّنَّا وَذَلِكَ فِي الْقِيَمِيِّ أَنْ يُعَيَّنَا
 ١٥٦٣ وَمَالُكَ أَجَازَ يَبْعُ الْعَنَمَ إِلَّا شَيْئاً أَرْبَعًا لَمْ تُعْلَمِ
 ١٥٦٤ وَنَحْوُ دَا، وَمِثْلُهُ فِي النَّخْلِ وَفِي جِرَافٍ يَبْعُ غَيْرَ رَطْلٍ
 ١٥٦٥ وَمَنْعُوا اسْتِثْنَاءَ مَا فِي الْبَطْنِ وَقِيلَ عَنْ أَحْمَدَ: بَلْ يَسْتَتْنِي

باب ما نهي عنه للضرر أو الغبن

- قَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى ١٥٦٦ بَيْعِ أَخٍ وَمِثْلِهِ السَّوْمُ جَافًا
فَقُلْ: عَلَى الْحَقِيقَتَيْنِ حَرَبًا ١٥٦٧ وَمُنْكَرُ الْحَيْارِ قَالَ: اسْتَوِيَا
وَالْأَخُ لِلْغَالِبِ قَالَ ذَمِّي ١٥٦٨ كُمُسْلِمٍ وَرَدَّ الْأَوْزَاعِي
وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ وَالْعَقْدُ يَصِحُّ ١٥٦٩ وَعِنْدَ أَحْمَدٍ فَسَادُهُ يَضَحُّ
وَلَيْسَ مِنْ ذَا بَيْعٍ «مَنْ يَزِيدُ؟» ١٥٧٠ وَقَوْلُ مَنْ يَكْرَهُهُ مَرْدُودُ
وَصَحَّ «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَا» ١٥٧١ لَكِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَا
وَيَبْعُ حَاضِرٍ لِيَادٍ حُظْلًا ١٥٧٢ وَمَالِكَ وَأَحْمَدُ ذَا أَبْطَالَا
وَجَازَ عَنْدهُمْ لَهُ الشَّرَاءُ ١٥٧٣ وَمَالِكٌ عَنْهُ: هُمَا سَوَاءُ
وَالنَّهْيُ عِنْدَ الْقَحْطِ لِلنُّعْمَانِ ١٥٧٤ وَهَكَذَا فِي جَلْبِ الرُّكْبَانِ
وَالنَّجْشُ مَمْنُوعٌ وَلَيْسَ مُفْسِدًا ١٥٧٥ وَتَقْلُوا إِفْسَادَهُ عَنْ أَحْمَدَا
وَاعْتَمَدُوا تَخْيِيرَهُ مَنْ اشْتَرَى ١٥٧٦ كَمَالِكٍ إِنْ بَاعَتْ بِهِ دَرَى
وَالنَّهْيُ فِي الْمِيَاهِ أَنْ تُبَاعَا ١٥٧٧ فَقِيلَ: مَا يُحْمَلُ يُبْعُ إِجْمَاعًا
وَلَا بِنِ حَزْمٍ: لَا، وَمَاءُ الْبُئْرِ ١٥٧٨ وَالْعَيْنُ فِي الْمَلِكِ أَجْزُ أَنْ يَشْرِيَ
وَرَدَّ ذَا النُّعْمَانِ وَابْنُ حَنْبَلٍ ١٥٧٩ لَمْ يَرَاهُ مَالِكًا فَأَبْطَلِ
وَوَلَدًا عَنْ أُمِّهِ لَا تَفْصِلِ ١٥٨٠ وَعَمَّ ذَا لِحَنْفِي وَالحَنْبَلِي
ذَوِي مُحَارِمٍ فَلَا تُفَرِّقِ ١٥٨١ وَالشَّافِعِي إِلَى الْأُصُولِ يَرْتَقِي
وَاشْرَطَ لِغَيْرِ الْحَنْبَلِيِّ صِغَرًا ١٥٨٢ وَذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يُثْغَرَا
وَهُوَ بِالْبُلُوغِ لِلنُّعْمَانِ ١٥٨٣ وَالشَّافِعِي بِالسَّبْعِ أَوْ ثَمَانٍ
أَيُّ عِنْدَ تَمْيِيزٍ، فَإِنْ يُفْصَلُ بَطْلٌ ١٥٨٤ وَالشَّافِعِي وَالْحَنْفِي لَمْ يُبْطَلَا
وَلَا يَبْعُ بَعْدَ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ ١٥٨٥ وَأَهْلٌ لَهَا وَافْسَخَهُ حَيْثُ أَوْقَعَهُ
وَالشَّافِعِي وَالْحَنْفِي لَمْ يُبْطَلَا ١٥٨٦ وَكُلُّ عَقْدٍ مِثْلُ بَيْعِ حُظْلًا
إِلَّا لِأَحْمَدٍ، وَبَعْضُهَا يَصِحُّ ١٥٨٧ لِمَالِكٍ فِي كُتُبِ صَحْبِهِ يَضَحُّ

شروط صحة البيع

بِصِيْعَةٍ صَحَّ لَدَى التَّبَايِعِ	١٥٨٨	وَبِالْمُعَاطَاةِ لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ
وَبَعْدَهَا خِيَارٌ مَجْلِسٍ ثَبَتَ	١٥٨٩	لِلْأَحْمَدِ وَالشَّافِعِيِّ إِنْ لَمْ يَبْتَ
وَالْعَقْلُ شَرْطُ عَاقِدٍ وَلَمْ يَضُرْ	١٥٩٠	صَبًّا لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ إِنْ أُمِرَ
وَعِنْدَهُ بَيْعُ الْفُضُولِيِّ فَسَدَ	١٥٩١	كَأَحْمَدٍ وَلَيْسَ وَاهُمَا يُرَدُّ
لِرَأْيِ مَالِكٍ، وَفِي الشَّرَاءِ لَهُ	١٥٩٢	خُلْفٌ لَدَى الْأَخَنَافِ لَكِنْ شَاكِلُهُ

الرد بالعيب

وَالْحُكْمُ عِنْدَ الْعَيْبِ بِالْخِيَارِ	١٥٩٣	فِي الْبَيْعِ وَالْمُعَاوَضَاتِ جَارٍ
بِخُلْفِ شَرْطٍ أَوْ بِشَيْنٍ قَدْ أُلِفَ	١٥٩٤	عَدْمُهُ وَتَمَنُّنٌ بِهِ يَخْفُفُ
وَالشَّافِعِيُّ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ يَجْعَلُ	١٥٩٥	بِالرَّدِّ قَوْرًا وَسَوَاءُ يُمَهِّلُ
وَيَحْدِيثُ «لَا تُصَرُّوْا» الْعَمَلُ	١٥٩٦	إِلَّا لَدَى النُّعْمَانِ قَالَ: مُشْكِلٌ
وَشَرْطُ عَيْبٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ وُجِدَ	١٥٩٧	قَبْلَ الشَّرَاءِ مَعَ جَهْلِ مُشْتَرٍ عَهْدٌ
أَوْ قَبْلَ قَبْضٍ حَيْثُ بَائِعٌ ضَمِنَ	١٥٩٨	وَضَبَطَ ذَا فِي آخِرِ الْفَصْلِ قِمْنٌ
وَفِي الرَّقِيقِ مَالِكٌ قَدْ انْقَرَدَ	١٥٩٩	بِعَهْدَةِ الثَّلَاثِ إِنْ عَيْبٌ وَرَدَ
وَعَهْدَةِ السَّنَةِ أَيْضًا وَلِتُخَصَّصَ	١٦٠٠	ذِي الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ
لِلْمُشْتَرِي رَدُّ الشَّرَاءِ بِهِ اجْعَلِ	١٦٠١	لَا طَلَبَ الْأَرْضِ لِغَيْرِ الْحَنْبَلِيِّ
وَإِنْ عَلَيْهِ اتَّفَقَا فَمَا مَنَعَ	١٦٠٢	إِلَّا أَصَحُّ الشَّافِعِيِّ الْمُتَّبَعُ
لِمَالِكٍ: لَا رَدَّ بِالْيَسِيرِ	١٦٠٣	بَلْ يَجِبُ الْأَرْضُ وَذَا فِي الدُّورِ
وَمَنْ بِبَعْضِ صَفْقَةٍ عَيَّيَا يَجِدُ	١٦٠٤	فَحَقُّهُ رَدُّ الْمَعِيْبِ إِنْ يُرَدُّ
وَالشَّافِعِيُّ مَانِعٌ أَنْ يَنْقَرِدَ	١٦٠٥	كَمَالِكٍ إِنْ كَانَ ذَا الَّذِي قُصِدَ
وَالنُّعْمَانُ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْبِضِ	١٦٠٦	مِنْ قَبْلِ عِلْمِهِ فَلَا يُبْعَضُ
وَوَاحِدٌ مِنْ مُشْتَرَيْنِ إِنْ أَحَبَّ	١٦٠٧	رَدًّا يُجِبُّ وَقِيلَ: مَالِكٌ حَجَبَ
ثُمَّ إِنْ الْمَعِيْبُ يَعْتَقُ أَوْ هَلَكَ	١٦٠٨	فَأَرَشُهُ، وَعَنْ عَطَاءٍ: لَا دَرَكُ

- وَأَنْ يَبْعَهُ الْمُشْتَرِي فَاتِ الطَّلَبِ ١٦٠٩ وَمَالِكَ فِي صُورِ أَرْضٍ شَا يَهَبُ
وَهَكَذَا هَبْتُهُ وَمَالِكَ ١٦١٠ بِهَذِهِ سَبِيلَ عَتَقِ سَالِكِ
وَالْحَنْبَلِي فِي كُلِّ هَذِهِ قَضَى ١٦١١ بِالْأَرْضِ لِلْأَصْلِ الَّذِي لَهُ مَضَى
وَالْمُشْتَرِي أَنْ عِنْدَهُ عَيْبٌ طَرَا ١٦١٢ فَبَيْنَ إعْطَاءٍ وَأَخَذِ خِيَرًا
وَالْحَنْفِي أَخَذَ كَالشَّافِعِي ١٦١٣ فَلَمْ يَرُدَّ مَعَ إِبَاءِ الْبَائِعِ
وَأَعْطَاهُ زِيَادَةً إِنْ تَنَقَّصَ ١٦١٤ أَوْ تَكَ مِثْلَ صَبْغِهِ وَتَنَقَّصَ
لَا وَلَدًا لِمَالِكٍ، وَذَا بَدَا ١٦١٥ لِلْحَنْفِي فِي بَائِنٍ تَوَلَّدَا
لَا بَعْدَ قَبْضٍ، إِذْ بِهِ الرَّدُّ مَنَعَ ١٦١٦ وَبِالْبَيْعِ عَنْدَهُ الرَّدُّ امْتَنَعَ
وَمَنْ يَبْعُ وَيَشْتَرِ أَنْ يَبْرَأَ ١ٶ١٧ مِنْ عَيْبِهِ النُّعْمَانُ بَارِئًا رَأَى
لَا عَيْبُهُ وَاسْتَتَنَ عَنْدَ مَالِكٍ ١٦١٨ عَيْبَ الرَّقِيقِ عَنْدَ جَهْلِ الْمَالِكِ
وَالشَّافِعِي فِي الْحَيَوَانِ عَمَّ مَا ١٦١٩ وَزَادَ فِي الشُّرُوطِ كُلُّ مِنْهُمَا
وَأِنْ يُرَدَّ بَعْضُ صَرْفٍ مَا انْتَقَضَ ١٦٢٠ صَرَفَ بِهِ بَلْ جَازَ جَبْرٌ بِعَوْضٍ
وَنَقَضَ النُّعْمَانُ فِي الْمَرْدُودِ ١٦٢١ وَمَالِكٌ فِيهِ وَفِي مَزِيدٍ
فَإِنْ يُرَدَّ دِرْهَمٌ بِهِ بَطُلَ ١٦٢٢ فِي قَوْلِهِ صَرَفٌ لِـدَيْنَارٍ كَمَلِ
وَقَبْلَ قَبْضٍ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ ١٦٢٣ مَبِيعُهُ لِلْحَنْفِي وَالشَّافِعِي
وَضِدُّهُ لِمَالِكٍ وَأَحْمَدًا ١٦٢٤ مَا لَمْ يَبْعَ بِالْكَيْلِ أَوْ شَبَهٍ بَدَا
أَوْ يَكُ غَائِبًا وَفِي الْمُحْلَى ١٦٢٥ جَمِيعُ ذَا مِنْ مُشْتَرٍ تَحَلَّى
وَوَضَعْنَا جَوَائِزًا لِأَحْمَدٍ ١٦٢٦ كَمَالِكٍ إِنْ ثَلَثَ ثَمَرٌ تُفْسِدُ
وَتَمُرُّ الْأَصْلُ الَّذِي قَدْ أُبْرَا ١٦٢٧ لِبَائِعٍ وَقَبْلَ لِلَّذِي اشْتَرَى
وَالْحَنْفِي لِبَائِعٍ كُلاًّ مَنَعَ ١٦٢٨ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى لِعَكْسِهِ جَنَحَ
وَمَالُ عَبْدٍ يَبْعُ لِلْمَوْلَى بَقِي ١٦٢٩ وَمَالِكٌ أَنْتَبَعَهُ إِنْ يَعْتَقُ
وَمَا يُحْطُ بَعْدَ عَقْدٍ أَوْ يُرَدُّ ١٦٣٠ لَمْ يَلْتَحِقْ بِهِ وَهَبَةً يُعَدُّ
وَمَالِكٌ الْحَقُّ كَالنُّعْمَانِ ١٦٣١ كَأَنَّهُ تَمَّ بِهِ هَذَا الثَّانِي
وَحَيْثُمَا فِي ثَمَنِ تَخَالَفَا ١٦٣٢ تَفَاسَخَا مِنْ بَعْدِ مَا تَخَالَفَا

- وَالظَّاهِرِيُّ صَدَقَ مُبْتَأً حَلَفَ ١٦٣٣ وَأَنْسَبَهُ لِلنُّعْمَانِ مِنْ بَعْدِ التَّلَفِ
وَمِثْلُهُ عَنْ مَالِكٍ إِنْ كَانَا ١٦٣٤ خُلِفَهُمَا مِنْ بَعْدِ قَبْضِ بَانَا
وَرَدَّ عَقْدُ فَاسِدٌ فَإِنْ جَرَى ١٦٣٥ تَصَرُّفٌ فِيهِ مِنَ الَّذِي اشْتَرَى
فَمَالُكَ وَالْحَنْفِيُّ أَنْفَذَا ١٦٣٦ وَلِيسُوا هُمَا يُرَدُّ كُلُّ دَا

المقاصة

- وَدَائِرَتُ الدَّائِنِ حَيْثُ اسْتَوَيَا ١٦٣٧ دَيْنَاهُمَا اقْتَصَّاهَا وَلَوْ لَمْ يَنْوَيَا
وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ تَمَّ الرِّضَا ١ٶ٣٨ وَرَدَّ: رِضَاءٌ وَاحِدٌ بِهِ قَضَى
إِنْ يَرْضَايَا وَاخْتَلَفَ الدَّيْنَانِ ١٦٣٩ فَمَالُكَ أَجَازَ كَالنُّعْمَانِ
وَجَازَ أَخَذَ فِضَّةً عَنْ ذَهَبٍ ١٦٤٠ دَيْنٍ، وَقِيلَ: لَا وَلِلْحَبْرِ انْسِبَ

باب السلم

- يُسَلَّمُ فِيمَا كَيْلَ وَالَّذِي وَزَنَ ١٦٤١ وَالظَّاهِرِيُّ فِيهِمَا فَقَطُّ أَذِنَ
وَعَيْرُهُ جَوَّزَ فِي جَمِيعِ مَا ١٦٤٢ يُمَكِّنُ ضَبْطُهُ بِوَصْفٍ فَافْهَمَا
فِي الْحَيَوَانِ يَمْنَعُ النُّعْمَانُ ١٦٤٣ وَلَيْنَا عَنْ رَبِّكَ كَمَا أَبَانُوا
وَلْيُعْلَبِ الْوُجُودُ فِي الْمَحَلِّ ١٦٤٤ وَلْيُعْطَ رَأْسُ الْمَالِ فِي الْمَحَلِّ
وَمَالُكَ أَجَازَ أَنْ يُؤَخَّرَا ١٦٤٥ إِلَى ثَلَاثَةِ وَعَنْهُ: إِنْ جَرَى
مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ جَازَ فِيهِ أَزِيدُ ١٦٤٦ وَفِي الْعُرُوضِ دَا لَهُ مُعْتَمَدُ
وَلَا جِرَافَ فِيهِ لِلنُّعْمَانِ ١٦٤٧ كَالْمُرْتَضَى لِأَحْمَدَ الشَّيْبَانِي
وَكَوْنُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَجَلًا ١٦٤٨ شَرْطُ لِعَيْرِ الشَّافِعِيِّ فَانْقِلَا
وَالْأَجَلُ الْمَحْهُوْلُ دُوْا إِفْسَادِ ١٦٤٩ وَمَالُكَ أَجَازَ لِلْحَصَادِ
وَشَرْطُ نُعْمَانٍ وَجُودُ مُسَلِّمٍ ١٦٥٠ فِيهِ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى التَّسَلُّمِ
وَمَوْضِعُ التَّسْلِيمِ - قَال - عَرَفَا ١٦٥١ وَعَيْرُهُ بِمَوْضِعِ الْعَقْدِ اكْتَفَى
وَحَيَّرُوا الْمُسْلِمَ فِي الَّذِي انْقَطَعَ ١٦٥٢ مَحَلَّهُ، وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ: ارْتَفَعَ
وَالْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ لِلْجُلِّ مُنْعَ ١٦٥٣ وَبِشُرُوطٍ عِنْدَ مَالِكٍ شُرْعٌ
وَقَبْلَ قَبْضٍ لَمْ يُبْعَ لِآخَرَا ١٦٥٤ وَمَالُكَ عَلَى الَّذِي مَضَى جَرَى

- وَمَثْلُهُ الشَّرَّاءَ بِرَأْسِ مَالٍ ١٦٥٥ لَيْسَ بِأَيْدِي مُسْلِمٍ مَّقَالٍ
وَالشَّافِعِي أَحْزَارَ ذَا، وَإِنْ يُقْلَ ١٦٥٦ بِأَجَلٍ فَقَاسِدٌ، وَقِيلَ: حَلٌّ
وَإِنْ مَدِينٌ دَيْنُهُ يُعَجَّلُ ١٦٥٧ وَلَمْ يَضُرْ غَرَمَهُ فَلْيَقْبَلِ
وَمَالُكَ خَيْرُهُ فِي الْعَرْضِ ١٦٥٨ إِنْ كَانَ دَيْنٌ بَيْعَةٍ لَا قَرْضٍ
وَمَا يُبْعُ بِنَحْوِ كَيْلٍ فَلْيُكَلِّ ١٦٥٩ وَلَيْسَ يَكْفِي قَوْلُ بَائِعٍ كَمَلْ
وَمَالُكَ قَالَ: لَهُ أَنْ يَكْتَفِي ١٦٦٠ مَا لَمْ يُوجَّحْ لَنَا فَلْيُغْرِفِ

خيار الشرط

- جَازَ لِكُلِّ عَاقِدٍ أَنْ يُرِمَهُ ١٦٦١ إِلَّا لَدَى الثَّوْرِيِّ وَابْنِ شُبْرُمَةَ
خَصَّصَا بِهِ مُشْتَرِيًا، ثُمَّ انَّمِ ١٦٦٢ عُمُومَ مَنْعِهِ إِلَى ابْنِ حَزْمٍ
وَصَحَّ شَرْطُهُ لِأَجْنَبي ١٦٦٣ فَلْيُعْتَمَدْ لِعَيرِ حَنْبَلِيٍّ
ثَلَاثَةٌ أَقْصَاهُ عِنْدَ الشَّافِعِي ١٦٦٤ وَالْحَنَفِيِّ، لِمُشْتَرٍ أَوْ بَائِعٍ
وَمَالُكَ فَدَرَهُ بِالْمُشْتَرِي ١٦٦٥ وَأَحْمَدُ لَمْ يَرَهُ مُقَدَّرًا
وَمُفْسِدٌ لِمَالِكَ نَقْدُ الثَّمَنِ ١٦٦٦ مَعَ الْخِيَارِ لِاتِّهَامٍ ثُمَّ عَنْ
لِلْمُشْتَرِي الْمَبِيعُ - قُلْ - فِي مُدَّتِهِ ١٦٦٧ لِأَحْمَدٍ فَهُوَ إِذَنْ فِي عَهْدَتِهِ
وَالْبَائِعِ الْمَالُكَ وَالضَّمَمِ ١٦٦٨ لِمَالِكَ وَالْمُشْتَرِي أَمِينُ
وَالْحَنَفِيُّ: إِنْ خَيْرُهُ لِلْبَائِعِ ١٦٦٩ تَكُنْ يُمْلِكُهُ كَذَاكَ الشَّافِعِي
كَذَاكَ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ هُمَا ١٦٧٠ وَوَقَفَهُ لِلشَّافِعِي هُنَا انْتَمَى
وَإِنْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي فَالْمَلِكُ لَهُ ١٦٧١ لَدَيْهِ، وَالتَّعْمَانُ هَذَا عَطَّلَهُ
وَضَمَّنَاهُ الْمُشْتَرِي إِنْ يَهْلِكُ ١٦٧٢ فِي يَدِهِ مَلِكٌ أَمْ لَمْ يَمْلِكْ
وُيُورَثُ الْخِيَارُ بَعْدَ الْفَوَائِي ١٦٧٣ إِلَّا لَدَى أَحْمَدَ وَالتَّعْمَانِ

المراجعة

- أَنْ يَذْكُرَ الْبَائِعُ مَا بِهِ اشْتَرَى ١٦٧٤ مُشْتَرِطًا رِبْحًا جَوَازُهُ يُرَى
وَلَمْ يُزِدْ شَيْءٌ عَلَى الْأَثْمَانِ ١٦٧٥ لِلْحَنْبَلِيِّ إِلَّا مَعَ الْبَيَانِ
وَمَالُكَ زَادَ الَّذِي لَهُ أَنْزَلَ ١٦٧٦ فِي الْعَيْنِ كَالصَّبْغِ وَأَشْيَاءُ أُخَرُ

- وَالشَّافِعِي هَذَا وَكُلَّ مَا طَلِبَ ١٦٧٧ لِلرَّيْحِ دُونَ مَا لِإِنْقَاءِ جُلِبِّ
وَالْحَنْفِي زَادَ عَلَيْهِ وَاسْتَتَدَ ١٦٧٨ لِعَادَةِ الشَّجَارِ فِي الَّذِي يُعَدُّ
قَالَا: وَلَا تَقُلْ: بِمَا اشْتَرَيْتُ بِهِ ١٦٧٩ لَكِنْ: بِمَا قَامَ عَلَيَّ، فَأَنْتَبِهْ
وَإِنْ تَبِنَ خِيَانَةً فَلْتُخَذَفِ ١٦٨٠ مَعَ رَجْهَهَا، وَلَا خِيَارَ فَاعْرِفِ
وَالْمُشْتَرِي خَيْرَ لِلنُّعْمَانِ ١٦٨١ فَرَدَّ أَوْ أَمْضَى بِلَا نُقْصَانِ
وَمَالِكَ قَالَ بِهِ لَكِنْ سَقَطَ ١٦٨٢ تَخْيِيرُهُ إِنْ بَاعَ يَسْمَحُ بِحَطِّ
وَأَمْضِيَا إِنْ فَاتَ، وَالْفَرْقُ بَذَلُ ١٦٨٣ لِلْأَصْصَبِيِّ إِنْ قِيمَةٌ كَانَتْ أَقْلَ
وَقَوْلُهُ: اشْتَرَيْتُهُ بِأَكْثَرَا ١٦٨٤ نَزْدُهُ إِنْ أَنْكَرَ الَّذِي اشْتَرَى
وَقَوْلُهُ يُسْمَعُ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٦٨٥ وَبِالشُّهُودِ مَالِكَ قَالَ: أَقْبَلِ
كَالشَّافِعِي إِنْ وَجَّهَ دَعْوَاهُ يَصْحَحُ ١٦٨٦ وَحَيْثُ رُدَّ الْعَقْدُ بِالْمَاضِي يَصْحَحُ
وَحَيْثُمَا نَسِمَعَ لَهُ نُخَيِّرُ ١٦٨٧ فَزَادَ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي
إِلَّا لَدَى النُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي ١٦٨٨ فَخِيَرَةٌ لَدَيْهِمَا لِلْبَّاعِ

كتاب الإجارة

- جَوَازُهَا لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ ١٦٨٩ وَالْمَنْعُ لِلْحَقْمِيِّ وَالْأَصَمِّ
وَجُلُّ أَحْكَامِ الْبُيُوعِ تَدْخُلُ ١٦٩٠ فِيهَا لِأَنَّهَا بِهَا تَتَّصِلُ
فَاشْتَرَطُوا فِي الْأَجْرِ وَالْمَنَافِعِ ١٦٩١ الْعِلْمَ وَانْتَفَاءَ نَهْيِ الشَّارِعِ
وَأَمْنُ لَدَى الْبَصْرِيِّ كِرَاءَ الْأَرْضِ ١٦٩٢ وَبِسَوَى الْأَثْمَانِ عِنْدَ بَعْضِ
كَمَا لِكَ بِالطَّعْمِ أَوْ مَا يَنْبُتُ ١٦٩٣ فِيهَا وَلَمْ يَكُنْ طَوِيلًا يَنْبُتُ
وَجَوَّزَ الْجُلُّ بِكُلِّ مَا بَدَا ١٦٩٤ وَلَا تُزَارِعُ عِنْدَ غَيْرِ أَحْمَدَ
وَأَجْرُهُ الْقَرَبَاتِ كَالْأَذَانِ ١٦٩٥ تَجَوُّزُ وَالتَّعْلِيمِ لِلْقُرْآنِ
وَأَمْنُ لَدَى أَحْمَدَ مَعَ أَصْحَابِهِ ١٦٩٦ وَأَنْسَبُهُ لِلْكُوفِيِّ وَلَا يُفْتَى بِهِ
وَمَالِكَ أَجَازَ أَجَرَ الْفَحْلِ ١٦٩٧ وَمَنْعُهُ لِلنَّصِّ عِنْدَ الْجُلِّ
وَمِثْلُهُ الْقَفِيرُ لِلطَّحَّانِ ١٦٩٨ وَبِالْمُشَاعِ جَازَ لِلشَّيْبَانِي
كَذَا لَدَيْهِ مَنْ لِعَايَرِهِ عَمِلَ ١٦٩٩ عَلَى حِمَارِهِ بِجُزْءِ مَا يُغْلُ

- وَقَدَّرَ الْعَقْدَ بِوَقْتٍ أَوْ عَمَلٍ ١٧٠٠ وَإِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ هَذَيْنِ بَطُلٌ
وَجَارَ عَنْدَ صَاحِبِي نُعْمَانَا ١٧٠١ وَأَصْلًا الْعَمَلُ لَا الزَّمَانَا
وَأَمْنَعُ تَرَخِي مُدَّةً عَنْ عَقْدٍ ١٧٠٢ لِلشَّافِعِيِّ إِلَّا بِنَحْوِ مَدَّةٍ
وَلَا تُجَاوِزُ مُدَّةً يَغْلِبُ أَنْ ١٧٠٣ يَبْقَى إِلَيْهَا الْمُكَتَرَى فِيمَا يُظَنُّ
وَالْحَدُّ بِالْعَامِ عَنْ ابْنِ شَافِعٍ ١٧٠٤ وَبِالثَّلَاثِينَ وَمِ يَتَّبَعُ
وَلَا يُجِيزُ «كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا» ١ٷ٠٥ حَتَّى يُبَيَّنَّا آخِرًا فَيُحْتَذَى
وَجَارَ جَمْعُ الْبَيْعِ بِالْإِجَارَةِ ١٧٠٦ وَالْخُلْفُ فِيهِ مَرٌّ بِالْإِشَارَةِ (١٠)
وَجَائِزٌ إِيَّارُ جُزْءٍ شَائِعٍ ١٧٠٧ لِلْحَنَفِيِّ هَذَيْنِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
وَالشَّافِعِيِّ يَمْنَعُ فِي الْإِجَارَةِ ١٧٠٨ خِيَارَ شَرْطٍ فَاجْزِمِ الْعِبَارَةَ
وَإِنْ تَكُنْ فِي ذِمَّةٍ تَعَجَّلَا ١٧٠٩ عَوْضُهَا وَالْحَنَفِيُّ أَمَّهُ لَا
فِي غَيْرِ هَذَيْنِ جَارَ تَأْجِيلٌ وَمَا ١٧١٠ يُطْلَقُ فَتَعَجَّلَ لَهُ قَدْ عَلِمَا
وَمَالِكُ كَالْحَنَفِيِّ يَحْكُمُ ١٧١١ بِأَنَّهُمَا جُزْءًا فَجُزْءًا تَلْزَمُ
وَالْحَنَفِيُّ أَبِي كِرَاءٍ الْمُكَتَرَى ١٧١٢ بِرَأْدٍ، كَذَا أَكْثَرَاءُ الْمُؤَجَّرِ
وَيَفْسَخُ الْعَقْدَ لِطَارِيٍّ يَوْذُ ١٧١٣ مُكَتَرِيًّا وَمَوْتِ عَاقِدٍ، وَرُدُّ
وَهِيَ لَدَى الْجَمِيعِ عَقْدٌ يَلْزَمُ ١٧١٤ وَبِجَوَازِهِمَا شَرْيْعٌ يَحْكُمُ
وَفُسِخَتْ بِتَلَفِ الْعَيْنِ الَّتِي ١٧١٥ أَكْثَرَى وَبِالْعَيْبِ الْخِيَارَ أَنْبَتِ
أَجِيرُنَا كَالْمُكَتَرَى مُؤْتَمَرٌ ١٧١٦ وَمَالِكُ لِصَّانِعٍ يُضَامُّ
وَضَمَّنَ النُّعْمَانُ مِثْلَ أَحْمَدَا ١٧١٧ مُشْتَرِكًا بِفِعْلِهِ كَانِ الرَّدَى
وَالْمُتَعَدِّي يُلْزَمُ الضَّمَامَا ١٧١٨ كُمُهِمْلٌ فِي أَيِّ بَابٍ كَانَا
وَحَيْثُمَا فِي أَجْرَةٍ يَخْتَصِمَا ١٧١٩ أَوْ نَحْوِ مُدَّةٍ فَكَالْبَيْعِ احْكُمَا
وَمَالِكُ فَصَّلَ فِيهِ، وَاطْمَأَنَّ ١٧٢٠ بَعْضُ لِقَوْلِ الْمُكَتَرِينَ فِي الثَّمَنِ
وَصُدِّقَ الصَّانِعُ دُونَ الْمَالِكِ ١٧٢١ فِي صُنْعِهِ لِأَحْمَدٍ وَمَالِكِ
وَقَوْلُهُ: «رَدَدْتُ» رُدُّ، وَدُكِّرَ ١٧٢٢ قَبُولُهُ لِلشَّافِعِيِّ وَنُكِّرَ

(١٠) في النكاح بقوله: وانقل لأحمد روايته كمثلته والشافعي قوله. فمثل ذلك الفرع كل عقدين مختلفين.

باب الجعالة

مَنْ رَدَّ شَأْنِي فَلَهُ فَلَسَانِ ١٧٢٣	جَعَالَةً، تَبْطُلُ لِلنُّعْمَانِ
وَعَيْزُهُ صَحَّحَ بِالْمَعْلُومِ ١٧٢٤	وَعَقْدُهَا لَيْسَ بِذِي لُزُومِ
فَلْيُفْسَخِ الْجَاعِلُ إِنْ شَاءَ وَامْتَنَعَ ١٧٢٥	لِمَالِكٍ إِنْ عَامِلٌ فِيهَا شَرَعَ
وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بَعْدَ أَنْ يُتِمَّ ١٧٢٦	عَمَلَهَا مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلُ عَلِمَ
وَفَاسِدٌ ذَا الْعَقْدِ حَيْثُ قِيْدَا ١٧٢٧	بُيُودٍ، وَجَارَ عَنْدَ أَحْمَدَا
وَأَجْرٌ مِثْلُ لَازِمٍ إِنْ تَبْطُلَ ١٧٢٨	أَوْ يَفْسَخِ الْجَاعِلُ بَعْدَ عَمَلِ

باب القراض

أَنْ يُدْفَعَ الْمَالُ لَهُ لِيَتَّجَرَ ١٧٢٩	بِجُزْءٍ رِنَحِهِ الْقِرَاضُ الْمُشْتَهَرُ
وَبِالْإِجْمَاعِ جَارَ بِالْأَثْمَانِ ١٧٣٠	كَثَمَنِ الْعَرْضِ لَدَى النُّعْمَانِ
وَجَاءَ عَنْ أَحْمَدَ: بِالْعَرْضِ يَصِحُّ ١٧٣١	وَكُلُّهُمْ بِمَا عَلَيْهِ لَمْ يُبَيَّحْ
وَبِالَّذِي عَلَى سِوَاهُ قَارَضَهُ ١٧٣٢	لِلْحَنْفِيَّ إِذْ سَيَكُونُ قَابِضَهُ
وَالشَّرْطُ أَنْ يُعْلَمَ مَا لِكُلِّ ١٧٣٣	جُزْءًا مُشَاعًا رَافِعًا لِلْحَهْلِ
وَأِنْ بِكُلِّ الرِّبْحِ خُصَّ وَاحِدٌ ١٧٣٤	فَهُوَ لِغَيْرِ الْأَصْبَحِيِّ فَاسِدٌ
وَالْحَنْفِيُّ ذَاكَ إِبْضَاعًا جَعَلَ ١٧٣٥	وَقَرَضًا أَنْ بِهِ يُخَصَّ ذُو الْعَمَلِ
شَرْطُ الضَّمَانِ فَاسِدٌ وَأَفْسَدَا ١٧٣٦	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ حَيْثُ بَدَا
وَأَشْهَرُ طَرَا أَلَّا يَكُونَا عَيْنَا ١٧٣٧	نَوْعَ مَتَاعٍ عَزَّ أَوْ مُعَيَّنَا
وَلَا مُعَلَّقَا وَلَا إِلَى أَجْلٍ ١٧٣٨	وَالْعَقْدُ إِنْ تَوَجَّدَ لَدَيْهِمَا بَطُلَ
وَالْعَقْدُ جَائِزٌ، فَإِنْ يَشْرَعُ لَزِمَ ١٧٣٩	لِمَالِكٍ إِلَى التَّضَرُّوسِ فَلْيُتِمَّ
وَأَسْتَنْفَقَ الْعَامِلُ مِنْهُ فِي السَّفَرِ ١٧٤٠	لَهُ وَلَا بِنِ تَابِتٍ، لَا فِي الْحَضَرِ
وَنَضَّضَ الْكُلَّ لِكُنْيٍ يَفْتَسِمَا ١٧٤١	وَيُجْبَرُ التَّقْصَانُ فِيهِ بِالنَّمَا
وَبَعْضُ صَحْبِ الشَّافِعِيِّ ذَاكَ خَصَّ ١٧٤٢	بِالرُّخْصِ دُونَ مَا بَعْدَهُ نَقَصَ
وَكُلُّ مَا يَهْلِكُ مِنْ قَبْلِ الْعَمَلِ ١٧٤٣	فَالْحَنْبَلِيُّ وَالشَّافِعِيُّ قَالَا: يُطْلُ

وَهَالِكُ بَعْدَ الشَّرِّ بِهِ فَسَدَ	١٧٤٤	قِرَاضُهُ، وَالْمُشْتَرَى لِمَنْ عَقَدَ
وَالْحَنْفِي وَالْحَنْبَلِي لَمْ يُبْطَلَا	١٧٤٥	فَلْيُعْطِ رَبُّ الْمَالِ مِنْهُ بَدَلًا
وَالْكُلُّ رَأْسُ الْمَالِ لِلنُّعْمَانِ	١٧٤٦	وَالْحَنْبَلِيُّ لَا يَعُدُّ الْفَاقِي
وَلَا يُعَامَلُ صَاحِبُ الْمَالِ بِهِ	١٧٤٧	لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ الْمُتَنَبِّهِ
وَأَمْنَعُ شِرَاءَ عَامِلٍ بِأَكْثَرَا	١ٷ٤٨	مِمَّا لَدَيْهِ دُونَ إِذْنٍ قَدْ جَرَى
وَلَا يَبِيعُ نَسِيئَةً لِمَالِكٍ	١٧٤٩	وَالشَّافِعِيُّ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ
وَضَمَّنُوهُ إِنْ بَغَى بِهِ خَلَطَ	١٧٥٠	وَمَالِكُ أَجَازَ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ
وَأَفْسَحَ قِرَاضًا فَاسِدًا، وَأَثْبِتَ	١٧٥١	أَجْرَةَ مِثْلِ عَامِلٍ إِنْ يَفُتَ
وَالْمَالِكِيُّ فِي صُورِ بَذَا التَّزَمَ	١٧٥٢	وَلِقِرَاضِ الْمِثْلِ فِي أُخْرَى اخْتَكَمَ
وَأَسْمَعَ لِرَبِّ الْمَالِ إِنْ خُلِفَ لَبَسَ	١٧٥٣	حِصَّةَ عَامِلٍ وَمَالِكُ عَكَسَ
وَالشَّافِعِيُّ بِتَحَالُفٍ قَضَى	١٧٥٤	وَأَجَرَ مِثْلٍ فِي الَّذِي لَهُ مَضَى

كتاب المساقاة

عَقَدَ بِهِ التَّزَامُ إِصْلَاحَ الشَّجَرِ	١٧٥٥	وَسَقَمِيهِ بِحِصَّةٍ مِنَ الثَّمَرِ
أَبْطَلَهَا النُّعْمَانُ وَالْمُفَيَّ بِهِ	١٧٥٦	تَجْوِيزُ الْأَقْدَمِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ
وَالشَّافِعِيُّ فِي النَّخْلِ وَالْكَرْمِ حَصَرَ	١٧٥٧	وَجَلُّهُمْ أَجَازَ فِي كُلِّ الشَّجَرِ
وَالْحَنْفِي يَعْبُرُ لِلْبُقُولِ	١٧٥٨	وَالظَّاهِرِيُّ يَحْصُرُ فِي النَّخِيلِ
وَفِي مَقَاتٍ أَوْ زُرُوعٍ تَعَجَّرُ	١٧٥٩	أَزْبَابُهُنَّ مَالِكُ يُجَوِّزُ
وَفِي الْبَيْضِ جَازَ أَنْ يُزَارِعَهُ	١٧٦٠	لِمَانِعِيهَا وَتَكُونُ تَابِعَةً
فَإِنْ يُخَالِفُ جُزْؤُهُ فِيمَا زَرَعَ	١٧٦١	أَوْ جَاوَزَ الثُّلُثَ فَمَالِكُ مَنَعَ
وَأَجَعَلَ عَلَيْهِ السَّقَمِي وَالْإِبَارَا	١٧٦٢	وَمَا بَدَا إِصْلَاحُهُ الثَّمَارَا
وَجَدَّهَا، وَالْحَنْفِي عَنْ ذَا نَكْصَ	١٧٦٣	كَالْحَنْبَلِيِّ وَوَزَعَا عَلَى الْحِصَصِ
وَلْيُعْلَمِ الْجُزْءُ مُشَاعًا وَفَسَدَ	١٧٦٤	إِنْ أَجْنَبِيٍّ -نَحْوُ دِرْهَمٍ- يُرَدُّ
وَإِنْ يُخْصَصَ وَاحِدٌ بِكُلِّهِ	١٧٦٥	فَعَيْرُ مَالِكٍ قَضَى بِبُطْلَانِهِ
وَعَقَدَهَا بَعْدَ الصَّلَاحِ بَطَلَا	١٧٦٦	وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ الْجَوَازُ نُقِلَا

- وَوَاجِبٌ تَأْقِيْتُهَا بِأَمَدٍ ١٧٦٧ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي مُحَدِّدٌ
وَمَنْعًا «اسْتَأْجَرْتُ»، وَابْنُ الْقَاسِمِ ١٧٦٨ عَيْنَ «سَاقَيْتُ» هَاكَمَا مُبَي
وَعَقْفُهَا يَلْزَمُ كَالْإِجَارَةِ ١ٷ٦٩ وَضِدُّهُ لِأَحْمَدَ إِشَارَةٌ
فَيَنْفَسُخُ الْأَخَنَافُ إِنْ عَجَزَ طَرَا ١٧٧٠ لِغَامِلٍ، وَغَيْرُهُمْ قَالَ: أَكْثَرُ
وَإِنْ هُمَا يَخْتَلِفَانِ أَوْ تَفْسُدُ ١٧٧١ فَيَقْرَأُ خَاصَرُهُ اسْتَرْشِدُ

كتاب الشركة

- إِنْ عَقَّدَا شَرَكَةَ الْعَيْنَانِ ١٧٧٢ تَصَرَّحَ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْأَثْمَانِ
كَذَاكَ عِنْدَ الْجُلِّ عَرْضُ مُشْتَرَكٍ ١٧٧٣ حَيْثُ كِلَاهُمَا لِحُزْنِهِ مَلَكٌ (١١)
وَمَالِكَ يُجِيزُ بِالْعَرْضَيْنِ ١٧٧٤ كَمَا يُجِيزُ الْعَقْدَ بِالْجِنْسَيْنِ
إِلَّا إِذَا كَانَا مِنَ النَّقْدَيْنِ ١٧٧٥ وَجَوَّزَ النُّعْمَانُ مِنْ هَذَيْنِ
لَا يَطْعَمَانِ لِمَالِكَ وَقَدْ ١٧٧٦ أَمْضَى ابْنُ قَاسِمٍ إِنْ الْجِنْسُ اتَّخَذَ
وَالشَّافِعِي يَشْرُطُ خَلْطًا، كَسَوَى ١٧٧٧ أَحْمَدُ فِي الضَّمَانِ إِنْ عَرَا التَّوَى
وَالْحُسْرُ وَالرَّيْحُ بِقَدْرِ الْمَالِ ١٧٧٨ وَلَمْ يَحْزَرْ خِلَافُهُ بِحَالِ
إِلَّا اشْتَرَا طُ الْحَنْفِي كَالْحَنْبَلِيِّ ١٧٧٩ زِيَادَةً فِي رِيحِهِ بِالْعَمَلِ
وَعِنْدَ مَالِكٍ بِقَدْرِ الْمَالِ ١٧٨٠ يُشْرُطُ أَيْضًا قِسْمَةُ الْأَعْمَالِ
وَمِنْ هُنَا اسْتَوَاهُمَا فِي الشَّائِعِ ١٧٨١ شَرُطُ رَأْيِهِ بَعْضُ صَحْبِ الشَّافِعِي
وَالْخُلُوفُ فِي شَرَكَةِ الْمُفَاوَضَةِ ١٧٨٢ إِذْ جَاءَ فِي تَعْرِيفِهَا مُنَافَضَةً
فَهِيَ عَيْنَانُ أُطْلِقَا التَّصَرُّفًا ١٧٨٣ فِيهَا لِمَالِكَ، فَلَا مَنْعَ وَفِي
وَهَبِي لِعَاقِبِهِ بِالْإِشْتِرَاكِ ١٧٨٤ فِي كُلِّ مَعْرَمٍ أَوْ امْتِلَاكِ
بِحُزْنٍ ذِي لِلْحَنْفِي وَالْحَنْبَلِيِّ ١٧٨٥ وَاخْتَلَفَا فِي شَرْطِهَا كَمَا يَلِي
يُشْرُطُ كَوْنُهَا مِنَ الْأَثْمَانِ ١٧٨٦ مَعَ تَسَاوِي الْمَالِ لِلنُّعْمَانِ
وَالْحَنْبَلِيِّ يَمْنَعُهَا إِنْ أَدْخَلَ ١٧٨٧ كَعْرَمَ غَضَبٍ أَوْ رِكَازٍ حَصَالًا
وَشَرَكَةُ الْأَبْدَانِ فِي الصَّنَائِعِ ١٧٨٨ وَهِيَ صَحِيحَةٌ لِغَيْرِ الشَّافِعِي

(١١) نقل الخلاف فيه عن بعض الشافعية.

وَهُوَ يُجِيرُهُمَا إِذَا تَقَبَّلَا	١٧٨٩	فِي الدِّمَمِ الْأَعْمَالِ مَنْ قَدْ وَكَّلَا
وَعِنْدَ مَالِكٍ تَعَاوُنٌ رُعْيِي	١٧٩٠	مَعَ اتِّفَاقٍ صَنِيعَةٍ لَا مَصْنَعِ
وَشِرْكُهُ الْوُجُوهُ فِيمَا ابْتَاعَا	١٧٩١	فِي ذِمَّةٍ بِالْجَاهِ ثُمَّ بَاعَا
صَحَّتْ لَدَى النُّعْمَانِ وَابْنِ حَنْبَلٍ	١٧٩٢	وَلِسِوَاهُمَا الْفَسَادُ يَنْجَلِي
وَلِلشَّارِكِ جَوُوزُوا أَنْ يُودَعَا	١٧٩٣	لِحَاجَةٍ، كَذَا لَهُ أَنْ يُبْضَعَا
وَالشَّافِعِي كَأَحْمَدٍ ذَا مَنْعَا	١٧٩٤	وَكُلُّهُمُ يَمْنَعُهُ التَّبَرُّعَا
وَجُلٌّ أَحْكَامِ الْوَكِيلِ لَهُمَا	١٧٩٥	وَالْعَقْدُ عَقْدٌ جَائِزٌ لَنْ يُلْزَمَا

كتاب الشفعة

الشُّفْعَةُ اسْتِحْقَاقُ الْإِنْتِزَاعِ	١٧٩٦	لِحِصَّةِ الدَّاحِلِ فِي الْمُشَاعِ
وَهِيَ بِالْإِجْمَاعِ إِذْ بِهَا حَكْمٌ	١٧٩٧	نَبِيْنَا، وَقِيلَ: خَالَفَ الْأَصَمُ
تَبَيَّنَتْ لِلشَّارِكِ بِاتِّفَاقٍ	١٧٩٨	وَبَعْدَهُ الْجَارُ لَدَى الْعِرَاقِيِّ
مُشَارِكًا فِي الْحَقِّ نَحْوَ الْمَسْلُوكِ	١٧٩٩	وَبَعْدَهُ مُلَاصِقٌ لَمْ يَشْرِكْ
وَأَمَّا تَبَيَّنَتْ فِي الْعَقَارِ	١٨٠٠	مَعَ تَابِعٍ فِي الْبَيْعِ كَالْأَشْجَارِ
لَا حَيْثُمَا أُفْرِدَ بِالْعَقْدِ الشَّجَرُ	١٨٠١	لَعَيْرِ مَالِكٍ كَذَلِكَ الثَّمَرُ
وَلَا بِنِ حَزْمٍ - وَهُوَ عَنْ عَطَاءٍ -	١٨٠٢	إِبْتِائُهُمَا فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ
وَشَرْطُ مَا تَدْخُلُهُ أَنْ يَنْقَسِمَ	١٨٠٣	فَهَرًا وَلِلنُّعْمَانِ نَفْيٌ ذَا عِلْمٍ
وَنَقْلُهُ بِالْبَيْعِ شَرْطٌ وَكَذَا	١٨٠٤	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي مَا أُخِذَا
بِعَوَضٍ كَالْمَهْرِ وَالْكَرَاءِ	١٨٠٥	وَالْخُلْعِ وَالصُّلْحِ عَنِ الدِّمَاءِ
وَقَدْ حَكَمُوا عَنْ مَالِكٍ أَنْ يُشْفَعَا	١٨٠٦	بِكُلِّ تَمْلِيكِ وَلَوْ تَبَرُّعَا
وَأَشْثُرُطُ اللَّزُومُ فِي التَّبَايُعِ	١٨٠٧	لَا مِنْ جَنَابِ الْمُشْتَرِي لِلشَّافِعِي
كَالْحَنْفِيِّ، وَشَرْطُهَا مِثْلُ الثَّمَنِ	١٨٠٨	أَوْ قِيَمَةٍ إِنْ مُتَقَوِّمًا يُبْنَى
فَإِنْ يَكُنْ مُوَجَّحًا يُوجَّحِلِ	١٨٠٩	إِنْ أَيْسَرَ الشَّفِيعُ أَوْ يَضْمَنْ مَلِي
وَالْحَنْفِيُّ عَجَّلَهُ، وَفِي الْمَحِلِّ	١٨١٠	يَشْفَعُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَوْ عَجَّلَ
وَقَوْمُ الشُّفْعِ الَّذِي مَهْرًا جُعِلَ	١٨١١	وَالشَّافِعِيُّ لِمَهْرٍ مِثْلٍ يَنْتَقِلُ

وَقَسَمُهَا بِأَنْصِبَاءِ الشُّفَعَا	١٨١٢	وَالْحَنْفِي عَلَى الرُّؤُوسِ وَرَعَا
وَفِي مَبِيعٍ وَارِثٍ فَمَالِكُ	١٨١٣	قَدَّمَ مَنْ فِي سَهْمِهِ يُشَارِكُ
ثُمَّ ذَوِي السَّهَامِ مُطْلَقًا وَمَا	١٨١٤	يَعْنِيهِ عَاصِبٌ فَلَا مُقَدِّمًا
وَقِيلَ فِيهِ: قَدَّمَ مَنْ يَعْصِبُ	١٨١٥	عَلَى سِوَاهُ وَعَلَيْهِ أَشْهَبُ
وَإِنْ يَغِيبُ بَعْضُهُمْ أَوْ يُعْرِضُ	١٨١٦	فَطَالِبُ الشُّفْعَةِ لَا يُبْعَضُ
وَبَعْضُهُمْ إِنْ عَاقِدٌ تَعَدَّدَا	١٨١٧	وَإِنْ يَكُنْ عَقْدُهُمْ مُوَحَّدَا
لَا مَالِكُ، وَالْحَنْفِي مَا بَعْضَا	١٨١٨	عِنْدَ اتِّحَادِ مُشْتَرٍ بِلَا رِضَا
وَإِنْ أَتَى الْغَائِبُ حَقَّهُ طَلَبُ	١٨١٩	مِنْ مُشْتَرٍ أَوْ مِنْ شَفِيعٍ قَدْ سَلَبُ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ كَالنَّحْيِ	١٨٢٠	وَفِي الْبَيْعِ الْمَنْعُ لِلْبَيْتِيِّ وَعِي
وَهِيَ عَلَى الْفَوْرِ لِعَيْرٍ مَنْ عُذِرَ	١٨٢١	وَبَثَلَاتِهِ لَدَى الثَّوْرِيِّ قُدِرَ
وَمَالِكُ بِسَنَةِ لِمَنْ حَضَرَ	١٨٢٢	وَسَنَةِ مِنْ بَعْدِ عَوْدٍ مِنْ سَفَرِ
وُثِرَتْ الشُّفْعَةُ وَالْكُوفِي مَنْعُ	١٨٢٣	وَإِنْ بَنَى الْمُبْتَاعُ أَوْ يَغْرِسُ قَلْعُ
شَفِيعُهُ؛ وَلَوْ مُقَاسِمًا عُذِرَ	١٨٢٤	لَكِنْ إِذَا بَأْرَشَ قَلْعُهُ جُزِرَ
لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَجَعَلَا	١٨٢٥	لَهُ تَمْلُكًا وَيُعْطِي الْبَدَلَا
وَعِنْدَ الْأَصْبَحِيِّ هَذَا عَيْنُ	١٨٢٦	وَصَدَّقُوا مُشْتَرِيًا فِي الثَّمَنِ
وَاشْرُطَ لِعَيْرٍ أَحْمَدُ التَّرَاضِي	١٨٢٧	لِنَزْعِ مَلِكٍ أَوْ قَضَاءِ الْقَاضِي
وَبَذَلَ مَالٍ عِنْدَ مَالِكٍ كَفَى	١٨٢٨	بِلَا رِضَا، كَذَاكَ إِنْ يُشْهَدُ وَفَى

كتاب القسمة

تَكُونُ فِي الرَّقَابِ وَالْمَنَافِعِ	١٨٢٩	وَالْبَدءُ بِالْأَوَّلِ لَا بِالتَّابِعِ
أَكْثَرُهُمْ لَا يُجْبِرُونَ إِنْ فَقِدَ	١٨٣٠	بِالْقَسَمِ نَفْعٌ كَانَ قَبْلَهُ قُصِدَ
وَبَعْضُ صَحْبِ الشَّافِعِيِّ وَالْحَمِيرِيِّ	١٨٣١	يَقُولُ: إِنْ أَمَكَنَ نَفْعٌ يُجْبِرُ
وَإِنْ يَكُنْ بَعْضٌ بِهِ تَضَرَّرَا	١٨٣٢	فَالْحَنْبَلِيُّ وَالْمَالِكِيُّ لَنْ يُجْبِرَا
وَالشَّافِعِيُّ أَجَابَ كَالنُّعْمَانِ	١٨٣٣	مُتَنَفِّعًا وَقِيلَ: يُجْبِرَانِ
وَعَكْسُهُ، وَقِيلَ فِي الرَّبْعِ: قُسِمَ	١٨٣٤	لِمَالِكٍ وَلَوْ بِهِ النَّفْعُ عُدِمَ

وَكُلُّهُمْ لَا يُجْبِرُونَ الْمُتَتَبِعَ	١٨٣٥	مِنْ قَسَمِ جَنْسٍ مَعَ سِوَاهُ قَدْ جُمِعَ
كَجَمْعِ دُورٍ وَيُقْبَلُ الْحُمَيْرِي	١٨٣٦	إِنْ تَتَفَقَّ وَتَتَفَارَبُ يُجْبِرُ
وَإِنْ دَعَا لِبَيْعٍ مَا لَا يَنْقَسِمُ	١٨٣٧	إِجْبَارُ مَانِعٍ لِأَحْمَدٍ لَزِمَ
كَمَالِكٍ إِنْ مَانِعُ الْبَيْعِ نَكَصَ	١٨٣٨	عَنِ التَّزَامِ مَا بِتَشْقِيقِ نَقْصٍ (١٢)
وَبِالتَّرَاضِي جَازَ كُلُّ مَا مُنِعَ	١٨٣٩	إِنْ لَمْ تَكُنْ إِضَاعَةً فَتَمْتَنِعَ
وَسَمَّهَا بِقِسْمَةِ الْحَيَارِ	١٨٤٠	وَعِزَّهَا بِقِسْمَةِ الْإِجْبَارِ
وَقَسَمُ مَا يَكُونُ ذَا اسْتِوَاءٍ	١٨٤١	كَحِطَّةٍ يَكُونُ بِالْأَجْزَاءِ
كَمَا يَكُونُ بِتَعَادُلِ الْقِيَمِ	١٨٤٢	إِنْ تَخْتَلِفُ أَجْزَاءُ شَيْءٍ يُقْتَسَمُ
وَقِيلَ: لَا إِجْبَارَ فِيمَا غَدَلَا	١٨٤٣	عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ نُقِلَا
وَرَبَّمَا صُحِّحَ قَسَمُ بِيْثَمَنْ	١٨٤٤	وَوَسَّمَهُ بِقِسْمَةِ الرَّدِّ قَمَنْ
وَلَيْسَ يُجْبَرُ الَّذِي مِنْهَا امْتَنَعَ	١٨٤٥	لِأَنَّهَا يَبِيعُ بِلَا خُلْفٍ وَقَعَ
كَقَسَمِ الْإِخْتِيَارِ؛ لَا فِي الْوَاقِعِ	١٨٤٦	بِقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ (١٣)
وَمَالِكُ سَاهِلٍ فِي ذَا إِنْ وَقَعَ	١٨٤٧	فِي الرَّبْوِي تَقَاضُلٌ فَمَا مَنَعَ
وَقِسْمَةُ الْإِجْبَارِ فَزُرْ وَلَدَى	١٨٤٨	نُعْمَانٍ مَعْنَى الْبَيْعِ فِيهَا قَدْ بَدَا
كَذَاكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ التَّعْدِيلُ	١٨٤٩	عَلَى الَّذِي فِي الْمَذْهَبِ التَّعْوِيلُ
وَبَعْدَ تَعْدِيلٍ أَوْ اسْتِوَاءٍ	١٨٥٠	يُقَرَّعُ لِاسْتِثْنَاءِ الْأَنْصِبَاءِ
وَتَلْزَمُ الْقِسْمَةُ بِالْإِفْرَاعِ	١٨٥١	فِي قِسْمَةِ الْقَاضِي (١٤) بِلَا نِزَاعٍ
كَذَا التَّرَاضِي، وَاشْتَرَطَ لِلشَّافِعِيِّ	١٨٥٢	رِضًا بِهَذَا الَّذِي بَعْدَ ذَا التَّقَارُعِ

(١٢) فهم من ذلك أن الحنفية والشافعية لا يجبرون الممتنع وهو ما في الدر المختار مع الحاشية (٢٦١/٦)، ولم أره صريحاً

في كتب أصحاب الشافعي؛ لكنه نص عليه في موضعين من الأم (٥٢٨/٧، ٢٨٨/٩).

(١٣) لم يتبين لي مذهب الحنابلة جلياً، فقد صرحوا بأن قسمة التراضي بيع، ولم يستثنوا؛ لكن هل يندرج في ذلك التراضي

على ما تكون فيه قسمة الإجمار؟

(١٤) هي قسمة الإجمار.

- وَمَا يَكُنْ بَيْعًا فَكَالْبَيْعِ جَرَى ١٨٥٣ فِيهِ خِيَارٌ عَاقِدٍ مَا أَجْبَرَا
وَتُنْقَضُ الْقِسْمَةُ إِنْ غَبَنَ ظَهَرُ ١٨٥٤ وَالشَّافِعِي فِي الْفَرْزِ وَالْجُبْرِ حَصَرُ
وَأِنْ مِنْ الْمُقْسُومِ شَيْءٌ يُسْتَحَقُّ ١٨٥٥ لِعَيْرٍ مُقْسُومٍ لَهُ فَالْتَّقِضُ حَقُّ
إِنْ كَانَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي أَكْثَرَا ١٨٥٦ مِنْ نِصْفِ حِصَّةٍ وَقَالَ: خِيَارًا (١٥)
وَالشَّرْطُ لِلنُّعْمَانِ أَنْ يَشِيعَا ١٨٥٧ مَا يُسْتَحَقُّ فِيهِمْ وَجَمِيعَا
وَلَا انْتِقَاضُ فِي أَصَحِّ الشَّافِعِي ١٨٥٨ إِنْ يَكُنْ اسْتِحْقَاقُ بَعْضِ شَائِعِ
وَالْتَّقِضُ بِالْعَيْبِ كَبَيْعٍ وَطَرَقَ ١٨٥٩ لِمَالِكٍ تَفْصِيلُهُ فِي الْمُسْتَحَقِّ (١٦)
وَقِسْمَةُ الْمَنَافِعِ الْمُنَاوَبَةِ ١٨٦٠ تَهَائُلًا سُمِّيَتْ أَوْ مُعَاقَبَةً
وَالْحَنْفِيُّ مَنْ أَبَاهَا أَجْبَرَا ١٨٦١ وَلَمْ يَجْزِ فِي غَلَّةٍ مِثْلُ الْكِرَا
وَهِيَ إِجَارَةٌ لِمَالِكٍ فَعَرَّ ١٨٦٢ لِرُومِهَا إِنْ عُقِدَتْ إِلَى زَمَنْ
وَأَجْزَأُ الْوَاحِدُ فِي التَّقْسِيمِ ١٨٦٣ لِجُلَّهِمْ وَاتَّهَانِ فِي التَّقْوِيمِ
وَيَمْنَعُ الْقَاسِمُ أَجْرًا إِنْ نُصِبَ ١٨٦٤ مِنْ الْإِمَامِ مَنْ لَهُ رِزْقٌ ضُرِبَ
وَعَيْرُهُ يَأْخُذُ مِمَّنْ يَفْتَسِمُ ١٨٦٥ وَطَالِبُ الْقَسَمِ لَدَى الْكُوفِيِّ غَرَمُ
وَوُزَعَتْ بِالْمَلِكِ وَابْنُ أَنْسِ ١٨٦٦ كَحَنْفِيٍّ لَمْ يَكِلْ بِالْأَرْوُسِ

كتاب الرهن

- يَرْهَنُ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْبَيْعُ مَا ١٨٦٧ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِكُلِّ الْعُلَمَا
وَلَا يَضِيرُ عِنْدَ مَالِكٍ غَرَرُ ١٨٦٨ كَشَارِدٍ لَا كَجَنِينٍ اسْتَتَرَ
وَعِنْدَهُ يَصِحُّ رَهْنُ الدَّيْنِ ١٨٦٩ وَعَيْرُهُ يَخْصُصُهُ فِي الْعَيْنِ
وَصَحَّ رَهْنُ الْمُسْتَتَعَارِ إِنْ أَدِنَ ١٨٧٠ مُعِيرُهُ بِأَلَا خِلَافٍ قَدْ زُكِنَ
وَصَحَّ فِي الْمُشَاعِ وَالنُّعْمَانِ ١٨٧١ يَمْنَعُ رَهْنُهُ كَمَا أَبَانُوا
كَمْنَعِهِ إِفْرَادَ رَهْنٍ بِشَجَرٍ ١٨٧٢ عَنْ أَرْضِهِ كَذَا الزُّرُوعُ وَالثَّمَرُ

(١٥) أي أنه لا تنتقض بمجرد الاستحقاق بل يخبر المستحق عليه، وفي مذهب مالك تفصيل في ذلك، فإن كان ذلك في

أكثر من النصف له أن ينقض القسمة كلها، وإن كان في الثلث أو النصف كان له أن ينقض بقدر المستحق، وإن

كان في الربع لم يكن له نقض شيء بل يرجع بنصف قيمة المستحق. ينظر: الشرح الكبير للدردير (٥١٤/٣).

(١٦) أي التفصيل السابق في المستحق في مذهب مالك جار هنا.

- وَحَازَ رَهْنٌ بِالدُّيُونِ، وَرَهْنٌ ١٨٧٣ فِي قَوْلِ غَيْرِ الشَّافِعِيِّ بِمَا ضُمِنَ
وَلْيَلْزِمَ الدَّيْنُ، وَعِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ ١٨٧٤ وَالشَّافِعِيِّ تُبَوُّهُ شَرْطُ جَلِي
وَلَا بَنَ حَزْمٌ: بِمُوجَّهِ التَّمَنُّ ١٨٧٥ وَالْقَرْضِ وَالسَّلَامِ لَا غَيْرُ ارْتَهَنَ
وَالرَّهْنُ لَا يَلْزِمُ حَتَّى يُقْبَضَا ١٨٧٦ وَمَالُكَ بِمَنْعِ ذَا الشَّرْطِ قَضَى
لَكِنْ كَعَبْرِ الشَّافِعِيِّ يَشْتَرِطُ ١٨٧٧ إِدَامَةُ الْقَبْضِ فَإِنْ تَعَدَّمَ حَبِطَ (١٧)
وَالشَّافِعِيُّ مُنْتَفِعٌ بِمَا رَهْنٌ ١٨٧٨ كَالْحَنْفِيِّ إِنْ أَذِنَ الَّذِي ارْتَهَنَ
وَحَازَ بَيْنَهُ دُونَ إِذْنٍ لَمْ يُبَحْ ١٨٧٩ وَلَا بَنَ حَزْمٌ لَيْسَ بِمَنْعٍ فَصَحَّ
وَجُلُّهُمْ بِقَبْضِ عَدْلٍ اقْتَنَعَ ١٨٨٠ وَالظَّاهِرِيُّ كَابِنِ أَبِي لَيْلَى مَنْعٌ
وَالظَّاهِرِيُّ فِي الْحَضَرِ الرَّهْنُ مَنْعٌ ١٨٨١ وَعَلَّقُ الرَّهْنُ لِكُلِّ امْتَنَعَ
وَبَاعَهُ الرَّاهِنُ فِي الْمَحَلِّ إِنْ ١٨٨٢ لَمْ يَقْضِ دَيْنَهُ، وَيَبْعُ إِنْ أَذِنَ
وَأَجْبَرَ الْآبِي، وَصَحَّ الْبَيْعُ إِنْ ١٨٨٣ وَكُلَّ غَيْرُ الشَّافِعِيِّ الْمُرْتَهِنُ
وَبَقِضَاءِ بَعْضِ دَيْنٍ لَمْ يُفَكَّ ١٨٨٤ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ بِلَا خُلْفٍ وَشَكَّ (١٨)
وَالشَّافِعِيُّ نَمَاءَ رَهْنٍ أَخْرَجَا ١٨٨٥ وَكُلُّهُ لِلْحَنْبَلِيِّ أُدْرِجَا
وَأَخْرَجَ الْكُوفِيُّ كَأَجْرٍ، وَالتَّحَقُّ ١٨٨٦ لِمَالِكٍ أَشْبَاهُ أَصْلٍ فِي الْخَلْقِ
وَنَفَعُ رَهْنٍ لَمْ يُبَحْ لِلْمُرْتَهِنِ ١٨٨٧ وَمَالُكَ زَادَ: وَإِنْ فِيهِ أَذِنَ
وَأَحْمَدُ أَجَازَ فِي الْمَحْلُوبِ ١٨٨٨ بِدَلِّ انْفِاقٍ وَفِي الْمَرْكُوبِ
وَهُوَ أَمَانَةٌ يَبِيدُ الْمُرْتَهِنُ ١٨٨٩ وَجَاءَ عَنْ عَطَا: جَمِيعُهُ ضَمِنَ
كَمَالِكَ فِيمَا هَلَكَهُ خَفِيَ ١٨٩٠ وَاضْمَنَ بِقَدْرِ الدَّيْنِ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ
وَقَوْلُ مَنْ رَهْنٌ فِي الْخُلْفِ سُمِعَ ١٨٩١ وَقَوْلُ مَنْ يَغْرُمُ فِي الْهَلَاكِ اتَّبَعَ
وَالْحَنْفِيُّ يَفْسَخُ بِالتَّحَالُفِ ١٨٩٢ إِنْ يَكُنِ الْمَرْهُونُ غَيْرَ تَالِفٍ
وَمَالُكَ فِي مَبْلَغِ الدَّيْنِ رَجَعَ ١٨٩٣ لِقَدْرِ رَهْنٍ فَالْمُقَارِبُ اتَّبَعَ

كتاب الحجر

(١٧) أي بطل عقد الرهن عند مالك وأبي حنيفة، وبطل لزومه عند أحمد.

(١٨) ذكر ابن رشد خلافاً لم أره عن أحد، بل نقل الإجماع في المسألة ابن المنذر وعنه ابن قدامة.

- ١٨٩٤ تَصَرُّفٍ فِيهِ لِمُقْتَضٍ يَعْنُ
وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الصَّغِيرِ ١٨٩٥
كَذَا الرَّقِيقُ دُونَ إِذْنِ السَّيِّدِ ١٨٩٦
وَمَنْ يَكُنْ بَلَغَ وَهُوَ مَا رَشَدَ ١٨٩٧
وَيَدْفَعُ الْمَالَ لَهُ الْكُوفِيُّ لِسِرِّ ١٨٩٨
وَقَبْلَ ذَا يُجِيرُ عَقْدَهُ وَلَا ١٨٩٩
وَالشَّرْطُ فِي السَّفِيهِ حَجَرُ الْحَاكِمِ ١٩٠٠
وَهَكَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِيمَا رَفَعَ ١٩٠١
وَدُونَ حُكْمٍ رَفَعُوا عَنْ ذِي الْخَبْلِ ١٩٠٢
وَمَالِكٌ بِحُكْمٍ حَاكِمٍ رَفَعَ ١٩٠٣
وَالْحَجَرُ -عِنْدَهُ- عَلَى الْأُنْثَى اسْتَمَرَّ ١٩٠٤
وَعَنْهُ: بَعْدَ ذَلِكَ عَامًّا تَنْتَظِرُ ١٩٠٥
وَمُضْلِحُ الْمَالِ الرَّشِيدُ عِنْدَهُمْ ١٩٠٦
وَالشَّافِعِيُّ صَالِحٌ دِينِهِ يَضُمُّ

كتاب التفليس والصلح

- حَجَرٌ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَالُهُ يَفِي ١٩٠٧
وَعِنْدَهُ يُفْتَى بِهِ، وَيُخْبَسُ ١٩٠٨
وَشَرْطُ ذَا الْحَجَرِ سُؤَالُ الْعُرْمَا ١٩٠٩
أَتَمَّانَ مَالِهِ عَلَيْهِمْ بِالْخِصَصِ ١٩١٠
وَعَقْدُهُ مِنْ قَبْلِهِ لَنْ يُنْعَا ١٩١١
وَاصْرَفَ عَلَى الْمَدِينِ وَالْعِيَالِ ١٩١٢
وَأَحْمَدُ يُبْقِي لَهُ تَحَارَةً ١٩١٣
وَشَرْطُ ذَا الدَّيْنِ الْخُلُولُ وَاشْتَرَطَ ١٩١٤
بِدَيْنِهِ تَفْلِيسُ غَيْرِ الْخَنْفِي
لَدَى إِمَامِهِ وَلَا يُفْلَسُ
وَحُكْمُ حَاكِمٍ وَبَعْدُ قَسَمًا
كَفَى لَا يَكُونُ وَاحِدٌ بِهِ يُخَصُّ
وَمَالِكٌ يَمْنَعُهُ التَّبَرُّعَا
مُؤْنَهُمْ إِلَى اقْتِسَامِ الْمَالِ
وَمَالِكٌ يُبْلَغُهُ يَسَارَةً^(١٩)
الْحَمِيرِي خُلُولٌ بَعْضُهَا فَقَطُّ

^(١٩) أي يترك له أحمد ما يتجر به إن كان تاجراً أو يحترف به إن كان صاحب حرفة، ومالك يترك له ما يبلغه إلى وقت

يساره أي الذي يظن أنه يوسر فيه، خلافاً للشافعي فلا يترك له شيئاً سوى نفقة يومه.

- وَعِنْدَهُ مُوَجَّلٌ بِالْحَجْرِ حَلٌّ ١٩١٥ وَغَيْرُهُ أَخْرَجَهُ إِلَى الْأَجَلِ
وَمَنْ مَبِيعُهُ بِعَيْنِهِ يَجِدُ ١٩١٦ -وَالْمُشْتَرِي أَفْلَسَ- يَفْسَخُ إِنْ يُرَدُّ
لَا الْحَنْفِي، وَشَرَطُ الْأَصْبَحِيِّ أَنْ ١٩١٧ لَا يَفْدِي الْعَيْنَ الْغَرِيمَ بِالثَّمَنِ
وَالْحَنْبَلِي يَمْنَعُ فُسْخَ مَنْ قَبَضَ ١٩١٨ مَنْ قَبَلَ حَجَرَ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الْعَوَضِ
وَالشَّافِعِيُّ يَفْسَخُ فِي الْبَاقِي، وَرَدُّ ١٩١٩ -لِلْمَالِكِيِّ- الْمُقْبُوضِ إِنْ فُسِخَ قَصْدُ
وَالشَّافِعِيُّ أَثَبَتَ هَذَا الْفُسْخَ فِي ١٩٢٠ مَنْ مَاتَ عَمَّا بِالذُّيُونِ لَا يَفِي
وَمَالِكَ قَالِ بِهِ إِنْ كَانَا ١٩٢١ مَمَّا لَهُ مِنْ قَبْلِ قَبْضِ بَانَا
وَالْحَنْفِي عَيْنَ الْمَبِيعِ حَبَسَا ١٩٢٢ إِنْ مَاتَ قَبْلَ قَبْضِهَا أَوْ أَفْلَسَا
وَجَوَّزُوا الصُّلْحَ مَعَ الَّذِي يُقَرَّرُ ١٩٢٣ كَذَا لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ إِنْ نَكَرَ
وَأَلَّ لِلْإِبْرَاءِ أَوْ لِلْبَيْعِ ١٩٢٤ أَوْ الْكِرَاءِ فَأَجَرَ حُكْمَ النَّوْعِ

كتاب الكفالة

- مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْمَاءِ لِلْكَفَالَةِ ١٩٢٥ زَعَامَةٌ ضَمَانٌ أَوْ حَمَالَةٌ
وَهِيَ شَعْلٌ ذِمَّةٌ لِأُخْرَى ١٩٢٦ فَإِنْ بِدَيْنٍ فَالْجَوَّازُ أُخْرَى
إِنْ كَانَ لَا زِمًّا، وَلِلْمُطَّلَبِيِّ ١٩٢٧ لَمْ يَحْزِرْ أَنْ جُهِلَ أَوْ لَمْ يَجِبْ
وَلَمْ يَحْزِرْ بِدَيْنٍ مَيِّتٍ فَإِنْ ١٩٢٨ لَمْ يَتَرَكْ الْوَفَاءَ لِلتَّعَمُّانِ
ثُمَّ الْغَرِيمُ طَالِبُ الْأَصِيلِ ١٩٢٩ وَإِنْ يَشَاءُ يُطَالِبُ الْكَفِيلًا
لَا الْمَالِكِيُّ إِنْ الْأَصِيلُ أَيْسَرًا ١٩٣٠ وَلَئِنْ ثَوَّرَ أَصِيلُهُ بَرًّا
وَإِنْ بِنَفْسٍ أَوْ بِعَيْنٍ تُضْمَنُ (٢٠) ١٩٣١ فَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ مَنْعٌ مُوَهَّنٌ
وَكَفَلَ نَفْسٍ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ ١٩٣٢ أَوْ الْقَصَصَاصُ أَحْمَدُ يَرُدُّ
وَلِلْمَالِ: بِحَقِّ مَوْلَانَا مُنْعَ ١٩٣٣ وَقِيلَ: عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَمْ يَمْتَنِعْ
وَالْمَالِكِيُّ كَالْحَنْبَلِيِّ الدَّيْنِ غَرِمَ ١٩٣٤ لِحُلْفِهِ إِلَّا إِنْ الْمَوْتُ عَلِمَ
وَالْحَنْفِيُّ كَالشَّافِعِيِّ يَسْجُنُهُ ١٩٣٥ إِلَّا إِذَا لَمْ يُدْرَ أَيُّنَ مَوْطِنُهُ؟

كتاب الحوالة

(٢٠) أي إن كانت الكفالة بنفس أو عين مضمونة، ف(تضمن) صفة ل(عين).

حَوَالَةُ نَقْلُ الْمَدِينِ مَا غَرِمَ	١٩٣٦	إِلَى مَدِينٍ مِثْلَهُ لَهُ لَزِمَ
وَكُونُ ذَا الثَّانِي مَدِينًا لِسَوَى	١٩٣٧	نُعْمَانٍ شَرْطُ وَكَذَاكَ الْإِسْتِثْنَاءُ (٢١)
وَعِنْدَهُ شَرْطُ رِضَا الْمُحَالِ	١٩٣٨	عَلَيْهِ، وَالْجُمُورُ لَمْ يُبَالُوا
ثُمَّ الْحُلُولُ شَرْطُ دَيْنِ الْأَوَّلِ	١٩٣٩	لِمَالِكٍ، وَلَوْ عَلَى مُوَجَّهِ
وَلَمْ يُجْزَمَ بِطَعَامِي السَّلَامِ	١٩٤٠	وَلِسَوَى النُّعْمَانِ هَذَا الْمَنْعُ عَمَّ
وَأَشْرَطُ رِضَا الْمُحْتَالِ لَا لِلْحَبْلِي	١٩٤١	إِنْ كَانَ قَدْ أَحَالَهُ عَلَى مَلِي
يَبْرًا بِهَا الْمُحِيلُ لَا لِلْبَصْرِي	١٩٤٢	كَمَالِكٍ إِنْ غُذِمَ ثَانٍ يَذِرُ
وَالْحَنْفِي إِنْ يَكُنِ الثَّانِي جَحْدَ	١٩٤٣	أَوْ مَاتَ مُفْلِسًا إِلَى الْمُحِيلِ رَدُّ

كتاب الوكالة

وَكَالَةُ تَفْوِيضُ ذِي تَصَرُّفٍ	١٩٤٤	إِلَى سِوَاهُ فِي الْحَيَاةِ فَاعْرِفْ
وَلَيْكَ كُلُّ مِنْهُمَا مِمَّنْ يَصَحِّحُ	١٩٤٥	مِنْ مِثْلِهِ الْفِعْلُ بِلَا مَنْعٍ يَضَحُّ
وَلْتَكُ فِي أَمْرِ نِيَابَةٍ قَبْلُ	١٩٤٦	وَلَوْ عِبَادَةً بِمَالٍ تَتَّصِلُ
وَالشَّافِعِي يَمْنَعُ فِي الْإِفْرَارِ	١٩٤٧	كَالْحَنْفِي فِي خِصَامٍ جَارِي
إِلَّا بِعُذْرٍ أَوْ رِضَا الْخُصُومِ	١٩٤٨	وَلَيْسَ عَقْدُهَا بِذِي لُزُومِ
بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ لِفَسْخِ أَهْلٍ	١٩٤٩	وَمَوْتُ كُلِّ كَاالْجُنُونِ عَزْلُ
وَفِي الْجُنُونِ الْمَالِكِي مُحَالِفُ	١٩٥٠	كَالْمَوْتِ فِي قَوْلٍ حَكَاهُ عَارِفُ
وَالْحَنْفِي يَشْطَرُ عَلَمَ مَنْ عَزَلَ	١٩٥١	وَعَلِمَ مَنْ وَكَّلَهُ إِنْ يَغْتَزِلُ
وَذَاكَ فِي الْوَكِيلِ عَنْ كُلِّ وَرَدٍ	١٩٥٢	وَالْمَالِكِي إِنْ فَرَّطَ الْعَازِلُ رَدُّ
وَلَمْ يَبْعَ إِلَّا بِنَقْدٍ لِلْبَالِدِ	١٩٥٣	مُؤَكَّلٍ فِي الْبَيْعِ وَالْكُوفِيُّ رَدُّ
وَمَا بِهِ الْفَتَوَى، وَمِثْلُ ذَا عَهْدٍ	١٩٥٤	فِي الْبَيْعِ إِنْ بِفَاحِشِ الْعَبْنِ عَقْدُ
لَكِنَّهُ وَافَقَهُمْ فِي الْمَنْعِ إِنْ	١٩٥٥	كَانَ شِرَاؤُهُ بِمَا بِهِ غُبْنُ
وَلَمْ يَبْعَ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنْ أُذِنَ	١٩٥٦	لَهُ يَجُزُّ، وَالشَّافِعِي أَبِي وَإِنْ (٢٢)

(٢١) أي استواء الدينين جنسًا وصفة وقدرا وأجلا كما فهم من التقييد ب(مثله).

(٢٢) أي وإن أذن له، وذكر الحنفية في الإذن قولين بلا ترجيح، ينظر: حاشية ابن عابدين (٥٢٢/٥).

وَهُوَ أَمِينٌ صَدَّقُوهُ فِي التَّلَفِ ١٩٥٧ وَرَدَّهِ لِمَالِكَ إِذَا حَلَفَ
وَإِنْ يَكُنْ فِي صِفَةِ الْإِذْنِ الْمِرَا ١٩٥٨ فَالْحَنْبَلِيُّ صَدَّقَهُ دُونَ الْوَرَى

كتاب اللقطة واللقيط

لُقْطَةُ مَا ضَاعَ مِنْ مَالٍ أُخِذَ ١٩٥٩ أَمَّا اللَّقِيطُ فَصَيٌّ قَدْ نُبِذَ
يُنْدَبُ لَا لِمَالِكٍ لَقَطُ الثَّقَةِ (٢٣) ١٩٦٠ وَأَوْجِبُوهُ عِنْدَ خَوْفِ السَّرَقَةِ
وَتَرَكُ الْإِلْتِقَاطِ دُونَ تَقْضِيلِ ١٩٦١ لِلْحَنْبَلِيِّ دُونَ مَا تَقْضِيلِ (٢٤)
صَحَّتْ لَدَى الْكُوفِيِّ بِعَقْلِ الْمُلتَقِطِ ١٩٦٢ وَالشَّافِعِيُّ لَقَطَ حُرٍّ يَشْتَرِطُ
وَعَنْهُ شَرْطُ الْعَدْلِ وَالْإِسْلَامِ ١٩٦٣ ثُمَّ الَّذِي يُلْقَطُ دُونَ أَقْسَامِ
فَلَقَطَ ذِي مَنَعَةٍ لَيْسَ يَحِلُّ ١٩٦٤ وَخُصَّ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ بِالْإِبِلِ
وَالْحَنْفِيِّ يَكْرَهُهُ، وَالشَّافِعِيُّ ١٩٦٥ مِنْ لَقَطِذَا لِلْحِفْظِ غَيْرُ مَانِعٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقِينُ أَمْنٍ، وَيَرَى ١٩٦٦ هَذَا كَعَبْرٍ ذِي امْتِنَاعٍ فِي الْقُرَى
وَلَقَطَ مَا سِوَاهُ جَارٍ وَلَزِمَ ١٩٦٧ تَعْرِيفُهُ عَامًّا وَأَوْصَافًا عَلِيمًا
وَالْحَنْفِيُّ عَرَّفَ حَتَّى يَعْلَبَا ١٩٦٨ عَلَيْهِ ظَنُّ أَنَّهُ لَنْ يُطْلَبَا
وَفِي الْحَقِيرِ لِسِوَاهُذَا بَدَا ١٩٦٩ وَمِلْكُذَا بِاللَّقِطِ عِنْدَ أَحْمَدَا
وَبَعْدَ تَعْرِيفٍ لَهُ التَّمْلُكُ ١٩٧٠ وَفِي ضَمَانِهِ بِذَاكَ تَسْلُكُ
وَالْحَنْفِيُّ قَال:ذَا لِلْمُعْدِمِ ١٩٧١ وَلَيْتَصَرَ دَقِ الْغَنِيِّ وَلْيَغْرِمِ
وَعِنْدَهُ يَضْمَنُ مَنْ لَمْ يُشْهِدِ ١٩٧٢ عِنْدَ التَّقَاطِهِ وَلَوْ لَمْ يَعْتَدِ
وَعَيْرُهُ فِي أَكْلِ طُعْمٍ قَدْ أَذِنَ ١٩٧٣ إِنْ كَانَ لَوْ أَبْقَى فَاسِدًا يَعْنُ
كَفَنِمَ، لَكِنْ لِيُغَيِّرَ أَحْمَدَا ١٩٧٤ شَرْطُ التَّقَاطِذَا مِنْ الْقَفْرِ بَدَا
وَالْحَنْبَلِيُّ - كَالشَّافِعِيِّ - فِي الْحِفْظِ ١٩٧٥ وَالْأَكْلِ وَالْبَيْعِ انْتَحَى بِالْحِظِّ (٢٥)
وَضَمَّنَا الْأَكْلَ لِلْمَالِكِ إِنْ ١٩٧٦ وَجَدَهُ، وَالْمَالِكِيُّ مَا ضَمَّنَ

(٢٣) هذا وما بعده في اللقطة، وسيأتي حكم التقاط اللقيط.

(٢٤) فهم من البيت أن أحمد لا يستحب الالتقاط مطلقاً، وغيره يوجهه عند خوف الضياع، ويستحبه للثقة عند عدم

خوف الضياع إلا مالكا فيكرهه عند عدم الخوف.

(٢٥) يعني أنهما يوجبان في الأحظ من ذلك في الطعام والحيوان.

- وَلَا قِطُّ مِنْ مَكَّةَ تَأْبَدَا ١٩٧٧ تَعْرِفُهُ لِلشَّافِعِي بِمَا مَدَى
وَلْيَصِفِ الزَّاعِمُ أَنَّهَا لَهُ ١٩٧٨ وَحَازَهَا إِنْ طَابَقَتْ مَا قَالَهُ
وَالشَّافِعِي يَشْرطُ كَالْعِرَاقِي ١٩٧٩ بَيْنَهُ تَشْهُدُ بِأَسْمِ تَحْقَاقِ
وَأَوْجِبُوا لَقِطَ الصَّيِّ الضَّائِعِ ١٩٨٠ فَرَضَ كِفَايَةَ بِمَا مُنَازِعِ
لَا قِطُّهُ مُكَلَّفٌ، وَزِيدَ لَا ١٩٨١ لِلْحَنَفِيِّ: حُرُّ رَشِيدٌ فَاعْقِلَا
أَسْلَمَ إِنْ لَقِيطُهُ كَذَا بَدَا ١٩٨٢ عَدْلٌ لَدَى ابْنِ شَافِعٍ وَأَحْمَدَا
وَهُوَ حُرٌّ مَعَ نِزَاعٍ (٢٦)، مُسْلِمٌ ١٩٨٣ إِلَّا بِدَارِ الْكُفْرِ فَهُوَ مِنْهُمْ
إِلَّا لِعَیْرِ الْحَنَفِيِّ إِذْ يَسْكُنُ ١٩٨٤ فِيهِمْ - وَلَوْ بِدَارِ حَرْبٍ - مُؤْمِنٌ
وَالْحَنْبَلِيُّ كَثَرْنَا فِيهَا اشْتَرَطَ (٢٧) ١٩٨٥ كَمَالِكٍ إِنْ عَيَّرَ مُسْلِمٌ لَقِطُ

كتاب الودیعة

- وَدِيعَةٌ مَا اسْتُخْفِظَ الْإِنْسَانُ ١٩٨٦ لِعَیْرِهِ فَحِفْظُهُ إِحْسَانٌ
وَهُوَ أَمِينٌ لَيْسَ يَضْمَنُ التَّلَفَ ١٩٨٧ وَصَدَّقُوهُ فِي الْهَالِكِ إِنْ حَلَفَ
كَرَّهَهَا لِزَيْدٍ لَا مَالِكُ ١٩٨٨ إِنْ كَانَ مُشْهَدًا عَلَيْهِ الْمَالُ
وَصَدَّقَ النُّعْمَانُ مَنْ قَدْ أَمَرَ ١٩٨٩ بِدَفْعِهَا لِثَالِثٍ قَدْ أَنْكَرَا
كَالدَّفْعِ لِلْيَتِيمِ لَكِنْ قَدْ جَرَى ١٩٩٠ أَحْمَدُ فِيهِ كَالْعِرَاقِيِّ فَادْكُرَا
وَيَضْمَنُ الْمُؤَدِّعُ إِنْ تَعَدَّى ١٩٩١ لَا إِنْ سَلِمَةً لِحُرِّ رَدَّا
لِلْحَنَفِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، وَإِنْ يُعَدُّ ١٩٩٢ مِثْلًا فَعِنْدَ مَالِكٍ كَذَا عُهُدٌ
وَإِنْ بَجَّهَ بِالْوَدِيعَةِ الْجَزْرُ ١٩٩٣ فَحُكْمُ غَاصِبٍ كَمَا يَأْتِي اسْتَقَرَّ

كتاب العارية

(٢٦) ذكره عن النخعي وغيره، ونقل الإجماع على حريته ابن المنذر في الإشراف (٣٥٨/٦)، وينظر: المحلى (١٣٣/٧).

(٢٧) أي اشترط للحكم بإسلام اللقيط في دار الحرب كثرة المسلمين فيها، وما يأتي عن مالك عام في دور الكفار سواء أكانت دار حرب أو غيرها، والكثرة عند مالك أربعة بيوت فأكثر.

إِبَاحَةُ النَّفْعِ إِعَارَةً تُسَنُّ ١٩٩٤	وَلَا بَنِي حَزْمٍ بِالسُّؤَالِ الْفَرَضُ عَنْ (٢٨)
وَأَحْمَدُ أَوْجَبَ إِذْنَ الْجَارِ ١٩٩٥	جَارِهِ فِي الْغَرَزِ فِي الْجِدَارِ (٢٩)
وَشَرَطُهَا أَنْ يَمْلِكَ الْمُعِيرُ ١٩٩٦	نَفْعًا فَلَا يُعِيرُ مُسْتَعِيرُ
إِلَّا لَدَى التُّعْمَانِ، وَالْعَقْدُ لَزِمَ ١٩٩٧	لِمَالِكٍ، وَلِسِـوَاهُمَا غَرِمَ
بِتَلَفِ الْعَيْنِ وَبِالرَّهْنِ التَّحَقُّقُ ١٩٩٨	لِمَالِكٍ ضَمَانُهَا فِيمَا سَبَقَ
وَشَرَطُ عَكْسِ الْحُكْمِ لَعُو، وَضُبُطُ ١٩٩٩	ضَمَانُهَا عَنِ الْعِرَاقِيِّ إِنْ شَرِطَ

كتاب الغصب

الْغَصْبُ الْإِسْتِيْلَا عَلَى مَالٍ بِلَا ٢٠٠٠	حَقٍّ، وَجُوبُ رَدِّ عَيْنِهِ انْجَلَى
وَيُضْمَنُ الْمَنْفُوقُ بِاتِّفَاقٍ ٢٠٠١	كَذَا الْعَقَارُ لِسِوَى الْعِرَاقِيِّ
وَهَائِجُ لَطَائِرٍ وَقَدْ فَتَحَ ٢٠٠٢	قَفَصَهُ يَضْمَنُ إِجْمَاعًا وَضَحَ
وَالْفَتْحُ كَافِي أَحْمَدٍ وَالْحَمِيرِ ٢٠٠٣	كَالشَّافِعِيِّ إِنْ دُونَ مُكْثٍ يَطِيرُ
وَيُضْمَنُ الْمِثْلِيُّ بِمِثْلٍ وَضُبُطُ ٢٠٠٤	بِمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِوَزْنٍ يَنْضَبُطُ
وَجَازَ فِيهِ سَلَمٌ، وَمَا يُعَدُّ ٢٠٠٥	كَذَاكَ عِنْدَ مَالِكٍ إِنْ اتَّخَذَ
وَاضْبُطَ بِمَا يُلْفَى بِلَا تَفَاوُتٍ ٢٠٠٦	مِثْلٌ لَهُ فِي السُّوقِ لِابْنِ ثَابِتٍ
وَمَا سِوَاهُ مُتَقَوِّمٌ طَلِبُ ٢٠٠٧	لِفَوْتِهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ غُصِبَ
وَالْحَنْبَلِيُّ قَوَّمَهُ يَوْمَ الْعَدَمِ ٢٠٠٨	وَالشَّافِعِيُّ مُوجِبٌ أَقْصَى الْقِيَمِ
وَأَوْجَبَا أَجْرَةَ مَعْصُوبٍ صَلَحَ ٢٠٠٩	لِعَقْدِهَا زَائِدَةً عَمَّا اتَّضَحَ
كَمَالِكٍ فِي غَاصِبٍ يَسْتَعْمَلُ ٢٠١٠	عِنْدَ خَلِيلٍ لَا الَّذِي يُعْطَلُ
وَنَقْصُ غَيْرِ سِعْرِ سُوقٍ يُجْبَرُ ٢٠١١	وَالْمَالِكِيُّ بِبَيْنٍ ذَا يُخَيَّرُ
وَبَيْنَ مَا جَمِيعُهُ يُسَاوِي ٢٠١٢	وَقَالَ: لَا جُبْرَانَ فِي السَّامَاوِي
وَعَمَلُ الْعَاصِبِ هَذَرٌ وَلِيُعَدَّ ٢٠١٣	لِحَالِهِ الْمُمَكِّنِ إِنْ رَبُّ يُرَدُّ
وَمَالِكٌ يَجْعَلُهُ مِثْلَ التَّلَفِ ٢٠١٤	إِنْ اسْمُهُ مِنْ بَعْدِ صُنْعِهِ اخْتَلَفَ

(٢٨) قال ابن حزم: (من سألها إياه محتاجاً: ففرض عليه إعارته إياه إذا وثق بوفائه) المحلى (١٣٦/٨).

(٢٩) نسبه ابن رشد للشافعي أيضاً، وليس هو المعتمد في مذهبه، بل هو قوله القديم.

- كَالْحَنْفِي إِنْ زَالَ جُلُّ نَفْعِهِ ٢٠١٥ مَعَ تَغْيِيرِ اسْمِهِ بِصُنْعِهِ
وَحَيِّرًا فِي نَحْوِ صَبْعٍ إِنْ تَزِدَ ٢٠١٦ قِيمَتُهُ، يَغْرُمُ صَبْعًا إِنْ يُرَدِّ
وَإِنْ يَشَأْ يَجْعَلُ كَمَا لَوْ هَلَكَ ٢٠١٧ وَلِسَوَى هَذَيْنِ: فِيهِ اشْتَرَا
وَإِنْ بَنَى عَلَيْهِ غَاصِبُ الْحَشَبِ ٢٠١٨ يُنَزَعُ لِغَيْرِ الْحَنْفِيِّ إِنْ طَلَبَ

فصل في زوائد المغصوب

- زَوَائِدُ الْمَغْصُوبِ مِلْكُ الْمَالِكِ ٢٠١٩ وَخُصَّ ذَا بَوْلَدِهِ عَنْ مَالِكِ
وَعَنْدَهُ لَمْ يَجْتَمِعْ لِلْمَالِكِ ٢٠٢٠ زَوَائِدُ وَغُرْمُ أَصْلِ هَالِكِ
وَكُلُّهَا مَضْمُونَةٌ إِلَّا لَدَى ٢٠٢١ كُوفِيَّتِهِمْ وَمَالِكِ بِإِلَّا اعْتَدَا
وَإِنْ يُتَاجَرُ غَاصِبٌ بِمَا غَصَبَ ٢٠٢٢ فَالزَّرْعُ عِنْدَ مَالِكٍ لَهُ انْتَسَبَ
كَالشَّافِعِيِّ إِنْ اشْتَرَى بِذِمَّتِهِ ٢٠٢٣ لَا عَيْنَ غَصَبٍ لِفَسَادِ بَيْعَتِهِ
وَالْحَنْبَلِيُّ لِمَالِكِ الْأَصْلِ حَكَمَ ٢٠٢٤ وَالْحَنْفِيُّ تَصَدَّقًا بِهِ التَّزَمَ
وَعَاصِبُ الْبُقْعَةِ إِنْ يَزْرَعُ قَلَعَ ٢٠٢٥ لَا مَالِكِيَّ فَاتَ وَقَتُ مَا زَرَعَ
فَلْيُعْطِ أَجْرَ الْعَامِ، وَهُوَ قَدْ أَحْلَى ٢٠٢٦ - إِنْ لَمْ يَفُتْ - تَمْلُكًا بِمَا عَدَلَ
وَالْحَنْبَلِيُّ خَيْرَ بَيْنٍ دَفَعَ ٢٠٢٧ نَفَقَةِ الزَّرْعِ وَبَيْنَ الْقُلْعِ
وَضَمْنُوا مَنْ رَكِبَ الْبَهِيمَةَ ٢٠٢٨ كَقَائِدٍ مَا أَتْلَفَتْ بِالْقِيَمَةِ
إِلَّا لِغَيْرِ الشَّافِعِيِّ فِي الرَّفْسِ ٢٠٢٩ وَنَحْوِهِ بِدُونِ نَحْوِ نَحْسِ (٣٠)
وَإِنْ رَعَتْ لَوْحَدَهَا زَرْعًا هُدِرَ ٢٠٣٠ إِنْ كَانَ فِي النَّهَارِ وَاللَّيْلِ نَكِرَ
وَإِنْ يَكُنْ لَيْلًا فَرُبُّهَا ضَمِنَ ٢٠٣١ إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ فَالْهُدْرُ قَمِنَ (٣١)

(٣٠) البيتان فيما أتلفت بهيمة بوطء أو أكل أو نحوهما وكان عليها راكب أو معها قائد أو سائق، فكل ذلك مضمون على الراكب ونحوه بالقيمة، واستثنى من ذلك - عند غير الشافعية - ما أتلفت به الرفض ونحوه مما لم يتسبب فيه الراكب ولم يكن بمقدوره التحرز منه، فإن تسبب في الرفض بأن نخسها مثلا كان ضامنا.

(٣١) أفاد البيتان أن الدابة إذا لم يكن معها راكب أو راع فأتلفت زرعًا نهارًا لم يضمنه مالکها إلا عند الليث، قال: يضمنه بالأقل من قيمته أقيمتها، وإن أتلفت ليلًا ضمن عند غير أبي حنيفة، وصرح الشافعية بأن العبرة بالعادة فهذا الحكم إذا كانت العادة حفظ الدواب ليلًا وإرسالها نهارًا.

- وَعِنْدَهُ: فِي الْعَيْنِ مِنْ هَيْمَةٍ ٢٠٣٢ ثُقُقًا - غَيْرَ الشَّاةِ - رُبْعُ الْقِيَمَةِ
وَعَيْرُهُ قَوْمَهَا مِثْلُ السَّلْعِ ٢٠٣٣ فَمَا رَأَهُ نَاقِصًا مِنْهَا دَفَعُ
وَعِنْدَ غَيْرِهِ: الصَّدَاقُ ضَمِينًا ٢٠٣٤ لِامْرَأَةٍ مُكْرِهَهَا عَلَى الزَّانَا

كتاب الهبة

- تَمْلِيكَ مَالِ الْحَيِّ ذُو مَالٍ بَدَلُ ٢٠٣٥ هِبْتُهُ، جَازَتْ لِمَالِكٍ بَدَلُ
مُكَلَّفًا حُرًّا رَشِيدًا فَتَرَدُّ ٢٠٣٦ إِنْ يُعْطِيَهَا مُكَاتَّبٌ إِذْنًا فَقَدْ
وَهَبَهُ الْمَرِيضُ جَازَتْ إِنْ يَصِحَّ ٢٠٣٧ وَإِنْ يُمُوتَ فَكَوَصِيَّةٌ تَضِيحُ
حَكْوُهُ إِجْمَاعًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ ٢٠٣٨ وَالْخُلْفُ عَنْ دَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ
وَالْمَرَضُ الْمَخُوفُ وَالْكُوفِيُّ حَدُّ ٢٠٣٩ بِمَا بِهِ جَازَتْ صَلَاةُ مَنْ قَعَدَ
وَكَالسَّقَامِ - لِسَوَاهُ - مَنْ حَضَرَ ٢٠٤٠ صَفَّ الْقِتَالِ مَعَ تَكَاثُفٍ ظَهَرَ
وَالْمَالِكِيُّ أَطْلَقَ، وَالْحَبَلِيُّ كَذَا ٢٠٤١ إِنْ أَخَذَ الْمَخَاضُ مِنْهَا الْمَأْخِذًا
وَالْحُكْمُ فِيهَا ثَابِتٌ لِلْحَمِيرِيِّ ٢٠٤٢ إِنْ سِتَّةٌ تَمَّتْ لَهَا مِنْ أَشْهُرٍ
وَدُونَ إِذْنِ الْمَالِكِيِّ لَمْ تَبُثْ ٢٠٤٣ زَوْجَتُهُ مِنْ مَالِهَا غَيْرَ الثُّلُثِ
وَالْعَدْلُ بَيْنَ الْوُلَدِ فِي الْعَطَا نُدَبٌ ٢٠٤٤ عَلَى السَّوَاءِ، وَعِنْدَ أَحْمَدٍ يَجِبُ
لِكِنْ كَارِثٌ، ثُمَّ عَنْهُ: تَبْطُلُ ٢٠٤٥ إِنْ جَارَ، وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ يُنْقَلُ
وَقَدْ أَجَازُوا هَبَةَ الْمُشَاعِ ٢٠٤٦ إِلَّا الْعِرَاقِي قَالَا بِامْتِنَاعِ
وَفِي اللُّزُومِ غَيْرُ مَالِكٍ شَرْطُ ٢٠٤٧ قَبْضًا، وَعِنْدَهُ كَفَى اللَّفْظُ فَقَطُ
فِي غَيْرِ مَوْتٍ وَاهِبٍ مَا أَقْبَضَا ٢٠٤٨ فَإِنَّهُ لِيُورِثَ بِهَا قَضَى
وَعِنْدَهُ إِنْ يَطْلُبُ الْمُعْطِي يُثَبِّتُ ٢٠٤٩ بِقِيَمَةِ مَا لَمْ يَكُنْ - عُرْفًا - كَذَبُ
وَعَيْرُهُ بِشَرْطِ مَعْلُومٍ بَدَلُ ٢٠٥٠ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ ذَا أَيْضًا بَطُلَ
وَصَحَّحُوا الْعُمَرَى وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَى ٢٠٥١ مُعْمِرَهَا، وَعِنْدَ مَالِكٍ: بَلَى

- وَمَثَلُهَا لِلشَّافِعِي وَأَحْمَدَا ٢٠٥٢ رُقْبَى، وَالْآخِرَانِ هَذِي أَفْسَدَا (٣٢)
وَلِأَبِ الرَّجُوعِ فِيمَا قَدْ وَهَبَ ٢٠٥٣ دُونَ سِوَاهُ وَابْنُ ثَابِتٍ قَلْبُ
فَعِنْدَهُ يَرْجِعُ فِيهَا الْأَجْنَبِي ٢٠٥٤ وَكَأَلِأَبِ الْأُصُولِ لِلْمُطَّلِبِي
وَالْعَوْدُ فِي الْهَبَاتِ -عِنْدَ الْحَنْبَلِي ٢٠٥٥ وَالشَّافِعِي- فِي الصَّدَقَاتِ يَنْجَلِي

كتاب الوصايا

- مَقْصُودُنَا بِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ ٢٠٥٦ تَبَرُّعُ غُلُقٍ بِالْمَنِيِّ
سُنَّتٌ، وَفَرَضُهَا لِذَاوُدَ الْجَلِي ٢٠٥٧ إِنْ دُو قَرَابَةٍ عَنِ الْإِرْثِ خَلَا
صَحَّتْهَا مِنْ مَالِكَ مُكَلَّفٍ ٢٠٥٨ وَمَالِكَ وَأَحْمَدُ قَالَ: تَقِي
مِنْ ذِي صِبَا مُمَيَّزٍ، وَقِيلَ عَنْ ٢٠٥٩ أَحْمَدُ: دَا إِنْ جَاوَزَ الْعَشْرَةَ عَنْ
وَعَنْهُ: لَا تَصِحُّ مِنْ سَفِيهِ ٢٠٦٠ وَقِيلَ: دَا لِلشَّافِعِي فِيهِ
وَفُضِّلَتْ وَصِيَّةٌ لِلْأَقْرَبِ ٢٠٦١ وَجَائِزُ تَخْصِيصُهَا بِالْأَجْنَبِي
وَرَدَّهَا لِلْأَقْرَبَيْنِ الْبَصْرِي ٢٠٦٢ وَقِيلَ: دَا فِي ثُلُثَيْهَا يَجْزِي
وَلَمْ يَجْزِ لِوَارِثٍ فَإِنْ أَذِنَ ٢٠٦٣ بَاقٍ تَجْزِ، وَالظَّاهِرِي أَبِي وَإِنْ
كَمَا أَبِي إِيصَاءَنَا بِمَنْفَعَةٍ ٢٠٦٤ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى قَدِيمًا مَنْعَهُ
وَمُنِعَتْ بِزَائِدٍ عَنْ ثُلُثٍ ٢٠٦٥ إِلَّا إِذَا أَجَارَ أَهْلُ الْإِرْثِ
وَالظَّاهِرِي أَطْلَقَ مَنْعًا، وَجُعِلَ ٢٠٦٦ لِلْحَمِيرِي الْمَجَازُ تُحَالًا مُسْتَقِلًّا
وَالنَّقْصُ عَنْهُ عِنْدَ غَيْرِهِ نُدِبَ ٢٠٦٧ وَكَوْنُهَا خُصًّا لِأَحْمَدَ اسْتُحِبَّ
وَعَادِمُ الْوَارِثِ عِنْدَ أَحْمَدَا ٢٠٦٨ وَالْحَنْفِي أَوْصَى بِكُلِّ مَا بَدَا

(٣٢) صورة الرقي كالعمرى عند الحنفية والشافعية والحنابلة إلا أنها تختص بكون كل منهما يرقب موت

الآخر، فإن مات الواهب أولاً ثبتت وإلا رجعت، وهي عند المالكية: أن يكون لكل منهما دار،

فيقولان: من مات منا أولاً فداره للآخر.

وَأَشْطَرُ الْقَبُولُ فِي الْوَصِيَّةِ (٣٣) ٢٠٦٩ وَإِنَّمَا يَصِحُّ بَعْدَ الْمَوْتَةِ

كتاب الفرائض

- يُتْبِتُ بِالْإِجْمَاعِ إِرْثُ بَسَبَبِ ٢٠٧٠ عَتَاقَةٌ أَوْ النَّكَاحُ أَوْ نَسَبُ
فِي الْأَخِيرِ ابْنٌ وَمَنْ لَهُ انْتَسَبَ ٢٠٧١ وَالْبَنُ وَالْأَبُ وَإِنْ عَالَا النَّسَبُ
وَالْأُمُّ وَالْجَدُّ مَنْ حَيْثُ أَتَتْ ٢٠٧٢ وَانْتَشَرَ الْخِلَافُ فِيهَا إِنْ عَلَتْ
وَالْأُخُ وَالْأُخْتُ لِأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ ٢٠٧٣ أَوْ لَهُمَا وَابْنُ أَخٍ حَازَ النَّسَبُ
وَالْعَمُّ لَا لِأُمِّهِ وَإِنْ عَالَا ٢٠٧٤ كَذَا ابْنُهُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ نَزَلَا
وَبَعْدَهُمْ ذُو رَحِمٍ، قَرِيبُ ٢٠٧٥ لَيْسَ لَهُ فَرَضٌ وَلَا تَعْصِيْبُ
وَرَزَّاهُ التَّعْمَانُ وَابْنُ حَنْبَلٍ ٢٠٧٦ لَفَقْدِ ذِي إِرْثٍ نَسَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ (٣٤)
فَالْحَنْفِيُّ عَصَّيْبُهُمْ، وَنَزَلَ ٢٠٧٧ مَكَانَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ لِلْحَنْبَلِيِّ
وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ اعْتَمَدَا ٢٠٧٨ عِنْدَ اخْتِلَالِ الْأَمْرِ مَا لِأَحَدَا
وَقَضَيَا عِنْدَ صَالِحِ الْحَالِ ٢٠٧٩ بِالْمَالِ كُلِّهِ لِيَتِ الْمَالُ
وَهَكَذَا الْمَقَالُ فِي الرَّدِّ عَلَى ٢٠٨٠ ذِي الْفَرَضِ حَيْثُ مِنْ مُعَصَّبٍ خَلَا
لَا الزَّوْجَ وَالْعَرْسَ وَفِي الزَّوْجِ وَرَدَ ٢٠٨١ أَنَّ ابْنَ عَقَّانَ الرِّضَا عَلَيْهِ رَدُّ
وَالْإِبْنُ كَابْنِ الْإِبْنِ دَوْمًا عَصَبَهُ ٢٠٨٢ أَيْ الَّذِي تُبْقِي الْفُرُوضُ اسْتَلْبَهُ
كَالْأَخِ لَا لِأُمٍّ وَابْنِهِ وَعَمٍّ ٢٠٨٣ أَوْ ابْنِهِ وَذُو الْوَلَا أَيْضًا يُضَمُّ
وَالْأَبُ وَالْجَدُّ كَذَاكَ إِنْ عُدِمَ ٢٠٨٤ فَرُغَ لِمَيِّتٍ ذَكَرَ كَمَا عَلِمَ
وَإِنْ يَكُنْ (٣٥) أُتْنَى فَفَرَضًا أُعْطِيَا ٢٠٨٥ سُدَّسًا وَبِالتَّعَصُّبِ مَا قَدْ بَقِيََا
وَمَنْ تَرِثَ أُخْتُ لَهُ مِمَّنْ ذَكَرَ ٢٠٨٦ عَصَّيْبَهَا وَهِيَ كَثَّتَيْنِ اعْتُيِرَ

(٣٣) هذا إن كانت لشخص معين، فإن كانت لجهة كالفقراء لم يشترط كما نبهوا عليه وزاد الحنابلة ما لو أوصى لنحو مسجد فلا يشترط قبول، والظاهر أن غيرهم يوافق عليه، وذكر عن زفر عدم اشتراط القبول مطلقا، والله أعلم.

(٣٤) أي ذي ولاء.

(٣٥) أي الفرع.

- وَعَصَّ بَاتُ أُمِّ فَاقِدِ النَّسَبِ ٢٠٨٧ -لِلْحَبِيلِ-ي- كَعَصَّ بَاتِهِ لِأَبِ
وَأَعْطِ نِصْفًا بِنْتَ صُلْبِ أُفْرِدَتْ ٢٠٨٨ وَالْثُلُثَيْنِ حَيْثُمَا تَعَدَّدَتْ
كَبِنْتَ الْإِبْنِ إِنْ خَلَتْ بِمَنْ عَالَا ٢٠٨٩ وَهِيَ مَعَ الْبِنْتِ لَهَا السُّدُسُ انْجَلَى
وَسَقَطَتْ مَعَ الْبَنَاتِ حَيْثُ لَا ٢٠٩٠ مُعَصَّبٌ وَلَوْ يَكُونُ أَسْفَلًا
وَلَمْ يُعَصَّبْ لِابْنِ مَسْعُودٍ هُنَا ٢٠٩١ وَلَوْ مُسَاوِيًا بَلِ الْكُلُّ افْتَى
وَعِنْدَهُ لَمْ تُعْطَ فَوْقَ السُّدُسِ ٢٠٩٢ مَعَ ابْنَةِ لِعَاصِبٍ ذِي أَنْسِ
وَمَا لِبِنْتٍ لِلشَّقِيقَةِ اسْتَقَرَّ ٢٠٩٣ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْعٌ وَلَا أَصْلٌ ذَكَرَ
وَمَعَ بِنْتٍ هَذِهِ تُعَصَّبُ ٢٠٩٤ إِلَّا لَدَى ذَاوُدَ قَالَ: تُحْجَبُ
وَكُلُّ ذَا يَثْبُتُ لِلَّتِي لِأَبِ ٢٠٩٥ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ شَقِيقٌ قَدْ حَجَبَ
وَهِيَ مِنْ شَقِيقَةٍ قَدْ نُزِّلَتْ ٢٠٩٦ مَكَانَ بِنْتِ الْإِبْنِ مِنْ بِنْتٍ عَلَتْ
فِي السُّدُسِ وَالشُّقُوطِ وَالَّذِي وَجِدَ ٢٠٩٧ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ هُنَا أَيْضًا يَرِدُ
وَوَلَدُ الْأُمِّ لَهُ السُّدُسُ اسْتَقَرَّ ٢٠٩٨ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْعٌ وَلَا أَصْلٌ ذَكَرَ
فَإِنْ تَعَدَّدُوا بِثُلَاثٍ بَأُؤُوا ٢٠٩٩ وَاسْتَوَتْ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ
وَشَرَّكَ الشَّقِيقُ مَعَهُمْ إِنْ تَضُمَّ ٢١٠٠ زَوْجًا وَجَدَّةً كَذَا زَوْجٌ وَأُمٌّ
وَأَمْنَعُ لَدَى النُّعْمَانِ وَابْنِ حَبِيلٍ ٢١٠١ تَشْرِيكُهُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُنْجَلِيِّ
وَالْأُمُّ تُعْطَى السُّدُسُ إِنْ فَرْعٌ وَجِدَ ٢١٠٢ أَوْ إِخْوَةٌ وَلَوْ مُثْنًى فَاعْتَمِدَ
إِلَّا لَدَى الْحَبِيرِ، وَإِلَّا حَصَّالَتْ ٢١٠٣ ثُلَاثًا، وَثُلَاثُ الْبَاقِ حَالًا أُخْرَزَتْ
إِنْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مَعَ أَبِي وَجِدَ ٢١٠٤ لَا غَيْرُ وَالْمَنْعُ عَنِ الْحَبْرِ يَرِدُ
وَلِلْأَبِ السُّدُسُ مَعَ الْفَرْعِ وَلَا ٢١٠٥ فَرَضَ لَهُ سِوَاهُ أَصْلًا فَاعْتَمَدَ
وَالْحَدُّ عِنْدَ فَقْدِهِ كَذَاكَ تَمَّ ٢١٠٦ إِنْ كَانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ لِعَيْرٍ أُمٌّ
يَخْجُبُهُمْ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّ كَأَبِ ٢١٠٧ وَغَيْرُهُ شَرَكُهُمْ وَمَا حَجَبَ
فَأَعْطَاهُ الْأَفْضَلُ مِنْ مُقَاسَمَتِهِ ٢١٠٨ أَوْ ثُلَاثٍ إِذَا لَا فَرَضَ تَمَّ زَاوَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضٌ فَمِنْ سُدُسٍ وَمِنْ ٢١٠٩ ثُلَاثٍ بَاقٍ وَافْتِسَامٍ، لَنْ يَهْنُ
وَهُوَ لِأُخْتٍ أَوْ جَمَاعَةٍ كَأَخِ ٢١١٠ مُعَصَّبٍ، فَمَا لَهَا فَرَضٌ رَسَخَ

- ٢١١١ فِي غَيْرِ أَكْدَرِيَّةٍ جَدًّا تَضُمُّ وَالْأُمَّ وَالزَّوْجَ وَأُخْتًا لَا لِأُمِّ
- ٢١١٢ فَافْرِضْ لِلْأَخِ النَّصْفَ وَالسُّدُسَ لِحَدِّ ثُمَّ أَجْمَعْنِ وَأَفْسِمِ وَمِثْلَيْهَا يُعَدُّ
- ٢١١٣ وَالسُّدُسُ لِلْجَدَّةِ وَابْنِ حَزْمٍ يَقُولُ: حَازَتْ كُلُّ مَا لِلْأُمِّ
- ٢١١٤ وَفَقْدُ أُمِّ شَرْطُ إِزْنِهَا وَزِدْ فَقَدْ أَبٍ فِي أُمِّهِ وَلَا تَحْدُ
- ٢١١٥ إِلَّا لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ، وَإِنْ تَكُنْ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ فَهُوَ لَهُنَّ
- ٢١١٦ وَإِنْ تَكُنْ بُعْدَى فَلَا تُشَارِكُ لَكِنْ لَدَى ابْنِ شَافِعٍ وَمَالِكٍ
- ٢١١٧ لَمْ تُسْقِطِ الْقُرْبَى الَّتِي مِنَ الْأَبِ بُعْدَى مِنَ الْأُمِّ فَشَرَّكَ تُصِيبُ
- ٢١١٨ وَحُلُّهُمْ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ حَزْمٌ وَلَا ابْنَ حَزْمٍ كُلُّ جَدَّةٍ تُضَمُّ
- ٢١١٩ وَالْأَصْـبَحِيُّ أُمُّ جَدٍّ أَهْمَالًا كَأَحْمَدٍ إِنْ كَانَ جَدًّا قَدْ عَالَ
- ٢١٢٠ وَالزَّوْجُ إِذْ لَا فَرْعٌ نَصْفًا حَصَّالًا فَإِنْ يَكُنْ فَرْعٌ فَرُبْعُهُ انْجَلَى
- ٢١٢١ وَهُوَ لِزَوْجَةٍ أَوْ الزَّوْجَاتِ بِدُونِهِ، وَمَعَهُ ثَمَنٌ يَأْتِي
- ٢١٢٢ وَالْعَوَّلُ فِي الْفُرُوضِ حَقٌّ وَقِيعٌ إِنْ كَثُرَتْ وَالْحَبْرُ مِنْهُ مَانِعٌ

باب الحجب وموانع الإرث

- ٢١٢٣ الْحَجْبُ بِالْجَهَّةِ ثُمَّ الْقُرْبِ فَقُوَّةٌ، فَأَعْرِفْ جِهَاتِ الْحَجْبِ
- ٢١٢٤ بُنُوَّةٌ مِنْ بَعْدِهَا أُبُوَّةٌ عُمُومَةٌ وَقَبْلَهَا أُخُوَّةٌ
- ٢١٢٥ فَاحْجُبْ بِالْإِبْنِ إِخُوَّةً وَكُلَّ عَمٍّ وَنَسَلَهُمْ كَابْنِ ابْنِهِ خَالَكَ دَمٌ
- ٢١٢٦ وَكَأَبٍ وَالْجَدَّ إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي الْجَدِّ وَالْإِخُوَّةَ قَبْلُ فَادْكُرْ
- ٢١٢٧ وَكُلُّ مَنْ أَدْلَى بِشَخْصٍ يُحْرَمُ بِهِ سِوَى أَوْلَادِ أُمِّ تَرْحَمُ
- ٢١٢٨ وَكُلَّ جَدَّةٍ بِأُمِّ فَاحْجُبِ وَإِنْ تَكُنْ أَذْلَتْ إِلَيْهِ بِالْأَبِ
- ٢١٢٩ وَبِالْأَخِ احْجُبْ عَمَّهُ وَابْنًا لِعَمٍّ لَا وَلَدِ الْأُمِّ فَمَا قَطُّ حَرَّمَ
- ٢١٣٠ وَالْبِنْتُ لَا تَحْجُبُ غَيْرَ وَلَدِ أُمِّ وَذَا لِبْنَتِ الْإِبْنِ أَيْضًا فَلْتَضُمَّ
- ٢١٣١ وَذَلِكَ فِي الْإِخُوَّةِ وَالْأَعْمَامِ دَبٌّ وَذَلِكَ فِي الْإِخُوَّةِ وَالْأَعْمَامِ دَبٌّ
- ٢١٣٢ لَمْ يَحْجُبِ ابْنُ الْعَمِّ لِلْجُلِّ الْأَعْمِ لَمْ يَحْجُبِ ابْنُ الْعَمِّ لِلْجُلِّ الْأَعْمِ
- ٢١٣٣ وَلَا ابْنَ مَسْعُودٍ مَعَ الْفَارُوقِ عَنْ حَجْبٍ لَهُ كَذَا عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ

- وَأَمْنَعُ بِقَتْلِ وَاخْتِلَافِ الْمَلَّةِ ٢١٣٤ وَالرَّقِّ إِرْثَ مَنْ مَضَى فِي الْجُمْلَةِ
فَمَنْ بِهِ هَذَايَ اعْتَبَارُهُ امْتَنَعَ ٢١٣٥ وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ بِهِ حَجَبٌ يَقَعُ
وَعَنْ مُعَاذٍ يَرِثُ الْمُسْلِمُ مِنْ ٢١٣٦ ذِي الْكُفْرِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ فَاسْتَبْنِ
كَذَا مِنْ الْمُرْتَدِّ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ ٢١٣٧ وَهُوَ كَفَيْ لِسَوَاهُ فَاعْرِفْ
وَالْكَفَرُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مُنْقَرِدٌ ٢١٣٨ كَالْحَنَفِيِّ إِنْ الدِّيَارُ تَتَّحَدُ
وَالشَّافِعِيُّ اعْتَمَدَ فِي الدِّمِيِّ ٢١٣٩ قَطَعَ تَوَارِثَ مَعَ الْحَرْبِيِّ (٣٦)
وَالْحَنْبَلِيُّ أَعْطَى قَرِيبَ مُسْلِمٍ ٢١٤٠ أَسْلَمَ وَالْمِيرَاثُ لَمْ يُقْتَسَمِ
وَقَاتِلٌ بِالْحَقِّ يُعْطَى كَالْقَوْدِ ٢١٤١ وَالشَّافِعِيُّ حَرَمَهُ فِي الْمُعْتَمَدِ
وَمَالِكَ وَرَثَ مُحْطَأً قَتَلَ ٢١٤٢ فِيمَا سِوَى دِيَّتِهِ الَّتِي بَدَلُ
وَمَنْ يُمُتْ بِنَحْوِ هَذَا وَعَمِي ٢١٤٣ تَرْتِيْبُهُمْ فَكُلُّهُمْ كَالْعَدَمِ
وَأَحْمَدُ وَرَثَ كُلًّا مِنْ سِوَى ٢١٤٤ مَا وَرِثَ الْآخِرُ مِنْهُ وَخَوَى

فصل في ثبوت النسب والإقرار بوارث والإرث بالولاء

- تَقَرَّرُ الْأَنْسَابُ بِأَشْهَادٍ ٢١٤٥ وَيُثْبِتُ الْمَجْهُولُ بِالْإِقْرَارِ
كَقَوْلِهِ: ذَا ابْنِي، بِأَلَا نُكْرَانِ ٢١٤٦ مِنْ مُدَّعَى كُلفَ مَعَ إِمْكَانِ
وَالْمَالِكِيُّ صَدَقَهُ وَإِنْ نَكَرَ ٢١٤٧ مَنْ يُدَّعَى نَسَبُهُ وَقَدْ كَبِرَ
وَبَشَاهَادَةِ مَنْ ائْتَيْنِ عَلَى ٢١٤٨ أُبُوَّةِ الْمَيِّتِ أَيْضًا الْجَلَى
وَالشَّافِعِيُّ مِنْ وَارِثَيْنِ يَمْنَعُ ٢١٤٩ إِنْ لَمْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا
وَيَكْتَفِي كَأَحْمَدٍ بِفَرْدٍ ٢١٥٠ يَحْزُورُ كُلَّ الْإِرْثِ دُونَ نَدٍّ
وَمَنْ يَرِثُهُ ائْتَانِ إِنْ قَدْ يُقَرَّرُ ٢١٥١ بِثَالِثٍ فَلَا يُزَاحَمُ مَنْ نَكَرَ
وَرَاجِعَ الْمُقَرَّرَ غَيْرُ الشَّافِعِيِّ ٢١٥٢ فِيمَا لَهُ مِنْهُ فَلَا يُنَازِعُ
وَعِنْدَ نَعْمَانَ النَّصِيبُ مُشْتَرَكٌ ٢١٥٣ كَأَتَمَّا الْمَيِّتُ هَذَيْنِ تَرَكَ
وَحَكَّمُوا الْقَائِفَ فِيمَنْ ادَّعَى ٢١٥٤ نَسَبُهُ الْمَجْهُولَ شَخْصَانِ مَعَا

(٣٦) الفرق بين الشافعي وأبي حنيفة حينئذ في الذمي إذا مات في دار الحرب ورثه الذمي الذي عندنا عند

الشافعي دون أبي حنيفة.

- وَيَمْنَعُ الْكُوفِيَّ ذَا وَيَنْسُبُ ٢١٥٥ إِلَى كَلِيهِمَا وَهَذَا عَجَبُ
- وَالْقَائِفُ الْوَاحِدُ يَكْفِي وَوَرَدَ ٢١٥٦ عَنْ مَالِكٍ وَعَنْ غَيْرِهِ شَرْطُ الْعَدَدِ
- وَحُصَّ حُكْمَ قَائِفٍ لِلْحَمِيرِ ٢١٥٧ بِالْحُلْفِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ فَاحْصُرِ
- وَذُو الْأَوْلَاءِ مُعْتَقٌ، سَوَاءٌ ٢١٥٨ فِي ذَلِكَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ
- تَحْجُبُهُ عَصَبَةٌ بِنَسَبٍ ٢١٥٩ وَهُوَ يُسَمَّى عَاصِبًا بِسَبَبِ
- وَبَعْدَ فَقْدِ الْمُعْتَقِ الذُّكُورُ مِنْ ٢١٦٠ عَصَبَةٍ لَهُ بِمِيرَاثٍ فَمَنْ
- وَمَنْ عَلَى يَدَيْهِ يُسَلِّمُ شَخْصٌ ٢١٦١ فَمَّا لَهُ إِرْثٌ بِهِ يُخْصُ
- إِلَّا إِذَا وَالَاهُ غَيْرَ ثَابِتٍ ٢١٦٢ نَسَبُهُ فِي مَذْهَبِ ابْنِ ثَابِتٍ
- كَذَا اللَّقِيطُ عِنْدَهُ إِنْ جَعَلَا ٢١٦٣ عَلَيْهِ لِلْمُلْتَقِطِ الْقَاضِي الْأَوْلَا

كتاب الجنایات

جَنَایَةُ مَا كَانَ مِنْ عُذْوَانٍ ٢١٦٤	وَلَوْ بِأَلَا قَصْدٍ عَلَى الْأَبْدَانِ
وَالْمَالِ وَالْبُضْعِ، كَذَاكَ الْقَذْفُ ٢١٦٥	وَرِدَّةً، وَشُرْبُ خَمْرٍ يَقْفُو
فَأَثَبَتِ الْقَصَاصَ فِي الْأَبْدَانِ ٢١٦٦	إِنْ صَحَّ عَقْلٌ وَبُلُوغُ الْجَانِي
بِالْحَيْضِ أَوْ بِالْحَمْلِ أَوْ أَنْ يَحْتَلِمَ ٢١٦٧	أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْعُمَرِ تَتِمُّ
وَالْمَالِكِي اخْتَارَ ثَمَانِي عَشْرَةَ ٢١٦٨	وَلَا بَنَ حَزْمٍ عُدَّ تِسْعَ عَشْرَةَ
لَا بَنَاتٍ عَائِلَةٍ لِلْكُوفِيِّ ٢١٦٩	كَالشَّافِعِيِّ فِي الْمُسْلِمِ الْحَنِيفِ
وَمُكْرَرَةٌ كَمُكْرَرِهِ مِنْهُ يُقْصَصُ ٢١٧٠	وَلَا بَنَ ثَابِتٍ بِمُكْرَرِهِ يُقْصَصُ
وَلَا يَبِي يُوسُفَ عَنْهُمْ مَا سَقَطَ ٢١٧١	لَكِنْ عَلَى الْمُكْرَرِ دِيَّةٌ فَقَطْ
وَلَا يُقَادُ مِنْ شَرِيكَ مَنْ نُفِيَ ٢١٧٢	عَنْهُ الْقَصَاصُ فِي مَقَالِ الْحَنْفِيِّ
وَجُلُّهُمْ وَافَقَهُ فِي قَاتِلٍ ٢١٧٣	شَارَكَ مُخْطِئًا كَعَمَلِ عَاقِلٍ
لَا ذِي صَبَابٍ لِلشَّافِعِيِّ إِنْ عَقِلَ ٢١٧٤	وَالْأَصْبَحِيِّ إِنْ تَمَالَّوْا حَصَلَ ^(٣٧)
وَالشَّرْطُ كَوْنُ الْقَتْلِ عَمْدًا أَيْ ضَرْبَ ٢١٧٥	قَصْدًا بِمَا قَتَلَ بِمِثْلِهِ غَلَبَ
وَكَوْنُهُ يَجْرَحُ لِلْكُوفِيِّ اعْتُزِلَ ٢١٧٦	وَفِي الْحَدِيدِ شَرْطُ ذَا لَمْ يَشْتَهَرْ
وَالشَّافِعِيُّ كَالْحَنْفِيِّ فِي السُّمِّ ٢١٧٧	فَلَمْ يُقَدْ بِوَضْعِهِ فِي الطُّعْمِ
لَكِنْ وَدَى وَالْحَنْفِيُّ أَهْلَ دَرَةِ ٢١٧٨	وَيَكْتَفِي بِدِيَّةٍ إِنْ أَوْجَرَهُ
وَالشَّانُ عِنْدَ الْحَمِيرِيِّ الْقَصْدُ ٢١٧٩	فَالضَّرْبُ بِالْعَصَا لَدَيْهِ عَمْدُ
وَشَبَهُ عَمْدٍ لِسَوَاهُ يُدْرَى ٢١٨٠	إِذَا خَلَّتِ الْأَلَةُ مِمَّا مَرًّا
وَكُلُّ مَنْ فِي قَصْدِهِ الْمَرَّةُ الْخَلَلُ ٢١٨١	فَخَطَأَ عِنْدَ الْجَمِيعِ مَا فَعَلَ
وَلَيْكَ كُفَاءٌ، فَسَوَى الْكُوفِيِّ ٢١٨٢	لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِالذَّمِّ
كَذَاكَ قَتْلُ الْخُرِّ بِالْعَبْدِ وَقَدْ ٢١٨٣	وَافَقَهُمْ فِي سَيِّدٍ فَلَا يُقَدْ

^(٣٧) أفادت الآيات الثلاثة أن قاعدة الحنفية سقوط القصاص عمن شارك من لا قصاص عليه مطلقا، ووافقه الثلاثة فيمن

شارك مخطئا أو مجنونا، وقوله: (جلهم) يشير بمفهومه إلى نقل غير مشهور عن الشافعي وأحمد بوجود القصاص

على المشارك مطلقا، وكالمخطئ الصبي أيضا إلا أن الشافعي يشترط ألا يكون مميزا ومالك يشترط ألا يكون تواطؤا

وملاة مع الصبي على القتل وإلا وجب القصاص.

- وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ وَعَنْ ٢١٨٤ جَمَاعَةٍ كَابِنِ الزُّبَيْرِ الْمَنْعُ عَنْ
وَكُلُّهُمْ يُقِيدُ بِالْأُنْثَى الذَّكَرُ ٢١٨٥ لَكِنْ يَنْصَفُ الدَّيَّةَ الْبَصْرِي جَبَرُ
وَلَا يُقَادُ وَالِدٌ بِمَا وَلَدَ ٢١٨٦ وَإِنْ عَاقَلَ كَمَثَلِ جَدَّةٍ وَجَدَّ
وَمَالُكَ يُقِيدُ إِنْ اتَّضَحَ ٢١٨٧ قَصْدُ زُهْرٍ رُوحِهِ كَانَ ذَبْحُ
وَإِنْ يُطَالِبُ مُسْتَحِقُّ لَقْوَدَ ٢١٨٨ بَدِيَّةٍ أَجْبَرَ جَانٍ فَلْيُؤَدَّ
وَمَالُكَ خَالَفَ كَالنُّعْمَانِ ٢١٨٩ فَاشْتَرَطَ فِيهَا قَبُولَ الْجَانِي
وَالْمُسْتَحِقُّ كُلُّ وَارِثٍ ظَهَرَ ٢١٩٠ وَمَالُكَ فِي الْعَاصِبِ الْأُولَى حَصَرَ
إِلَّا إِذَا كَانَ إِنْثَا حُزْنَا ٢١٩١ إِنْثَا، فَقَالَ: اجْعَلْ لِنِسْتِ أَذَى
وَشَرَّكَ الْبَعِيدَ مَعَ إِنْثَا ٢١٩٢ إِنْ لَمْ يَحْزَنْ كَامِلُ الْمِيرَاثِ
وَعَيْزُهُ بَعْفُو بَعْضٍ اكْتَفَى ٢١٩٣ وَعَنْدَهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى كَفَى
وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ انْتَهَرَا ٢١٩٤ بُلُوعَ طِفْلِ حَيْثُ لَا عَفْوُ جَرَى
وَكُلُّهُمْ مَنْ غَابَ مِنْهُمْ يَنْتَظِرُ ٢١٩٥ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَالِكٍ - كَمَنْ أُسِرَ
وَعَفْوُ بَجْرُوحٍ يُمُوتُ يُقْبَلُ ٢١٩٦ وَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ وَجَمْعٍ يَبْطُلُ
وَالشَّافِعِيُّ دِيَّةَ هَذَا لَمْ يَضَعْ ٢١٩٧ بَلْ أَرَشَ جُرْحَ إِنْ لَهُ الثُّلُثُ اتَّسَعَ
وَعَيْزُهُ أَسْقَطَهَا لَا فِي الْخَطَا ٢١٩٨ فَمَا عَنِ الثُّلُثِ ارْتَقَى لَنْ يَسْقُطَا
وَمَالُكَ يَحْسِبُ عَامِدًا سَلِمَ ٢١٩٩ عَامًا، وَجَلَدُ مَائَةٍ لَهُ لَزِمَ
وَقَالَ فِي الْغِيَلَةِ: لَيْسَ يُقْبَلُ ٢٢٠٠ عَفْوٌ وَلَا صَلَاحٌ وَحَتَّمَا يُقْتَلُ
وَلَوْ بَغَيْرِ الْكُفَاءِ وَهِيَ قَتْلُهُ ٢٢٠١ لِمَالِهِ وَلَيْسَ شَرْطًا خْتَلُّهُ
وَصِفَةُ الْقَتْلِ كَقَتْلِ الْجَانِي ٢٢٠٢ إِلَّا لَدَى أَحْمَدَ وَالنُّعْمَانِ
قَالَا: بِسَيِّفٍ، وَكَذَا غَيْرُهُمَا ٢٢٠٣ فِيمَا لِمَعْنَى غَيْرِ قَتْلِ حُرْمَا
كَالْقَتْلِ بِاللَّوْاطِ أَوْ بِالسَّحْرِ ٢٢٠٤ كَذَلِكَ تَجْرِيْعٌ لِنَحْوِ خَمْرِ
وَلَا يُقَادُ هَارِبٌ لِلْحَرَمِ ٢٢٠٥ لِلْحَنْفِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ فَلْيُضْرَمَ
وَمَا مَضَى فِي النَّفْسِ مِنْ أَحْكَامِ ٢٢٠٦ يَنْبُتُ فِي الْجُرُوحِ بِالتَّمَامِ
لَكِنْ رَأَى النُّعْمَانُ قَطْعًا لَطَرَفَ ٢٢٠٧ مِنْ هَارِبٍ لِحَرَمٍ حِينَ افْتَرَفَ

- وَلَمْ يُقَدِّ بَيْنَ الرَّيْقِ فِي الطَّرْفِ ٢٢٠٨ كَذَلِكَ فِيمَا بِالذُّكُورَةِ اخْتَلَفَ
أَوْ كَانَ بَيْنَ كَامِلٍ وَعَبْدٍ ٢٢٠٩ أَوْ كَانَ قَطَعَ عَدَدٍ بِفَرْدٍ
كَمَالِكَ فِي كَافِرٍ أَوْ عَبْدٍ ٢٢١٠ قَطَعَ عُضْوٌ كَامِلٍ عَنْ عَمَدٍ
وَلَا قِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ إِلَّا ٢٢١١ إِنْ أَمِنَ الْحَيْفُ فَرَاغَ الْعَدْلُ
وَلَا تُقَدِّ بِالْعُضْوِ إِلَّا مُشَبَّهَةً ٢١١٢ فِي جَنْسِهِ وَنَوْعِهِ مَعَ الْجَهَةِ
وَكُلُّهُمْ يُقَيَّدُ مِمَّنْ أَوْضَحَا ٢٢١٣ وَمَنَعُوا إِنْ فَوْقَ هَذَا جَرَحَا
وَحَيْثُ كَانَ دُونَ هَذَا لَمْ يُقَدِّ ٢٢١٤ لِلْحَنْبَلِيِّ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمُعْتَمَدِ
وَالْحَنْبَلِيُّ إِنْ يُقَدِّ لِأَعْوَرَا ٢٢١٥ فِي عَيْنِهِ بِنِصْفِ عَقْلِ جَبَرَا
وَلَا يُقَيَّدُ مِنْهُ كَيْ لَا يَغْمَى ٢٢١٦ لَكِنْ عَلَيْهِ دِيَّةٌ أَمَّا
وَمَالُكَ خَيْرٌ فِي الْفَرْعَيْنِ ٢٢١٧ فَقَوْدٌ أَوْ دِيَّةُ الْعَيْنَيْنِ
وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنْبَلِيُّ أَرْجَا ٢٢١٨ حَتَّمَا قِصَاصَ الْجُرْحِ حَتَّى يَبْرَأَ
وَأَخَّرَا لِلْبَلَدِ أَوْ لِلْحَرِّ ٢٢١٩ إِنْ خَشِيََا مِنْ قَطْعِهِ أَنْ يَسْرِيَ
وَأَهْدَرْنَا إِلَّا لَدَى النُّعْمَانِ ٢٢٢٠ إِنْ قَوْدٌ سَرَى بِلَا عُذْوَانِ
وَعِنْدَهُ يَجِبُ عَقْلٌ، وَطَرَحَ ٢٢٢١ عُمَانُ الْبَيْتِ أَرَشَ مَا جَرَحَ

كتاب الديات

- دِيَّةُ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا قُتِلَ ٢٢٢٢ دُونَ خِلَافٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ
وَمُحْسَنٌ فِي خَطَاٍ مِنْ جَذَعَةٍ ٢٢٢٣ فَلَدُونَهَا مِنَ الْإِنَاثِ أَرْبَعَةٌ
فَابْنُ لُبُونٍ، وَيَقُولُ الْحَنْبَلِيُّ ٢٢٢٤ وَالْحَنْفِيُّ: بَابْنِ مُحَاضٍ أَكْمَلِ
وَجَاءَ عَنْ زَيْدٍ وَعَنْ طَاوُوسٍ ٢٢٢٥ وَجْهَانِ تَرْبِعَا بِلَا تَحْمِيسِ
وَرُبْعَتٌ فِي غَيْرِهِ فَيُقْتَصَرُ ٢٢٢٦ عَلَى إِنَاثٍ لَيْسَ فِيهِنَّ ذَكَرٌ
وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَهَا كَمَالِكَ ٢٢٢٧ إِنْ يَكُنِ الْقَاتِلُ أَصْلَ الْهَالِكِ
سِتُّونَ بَيْنَ حَقَّةٍ وَجَذَعَةٍ ٢٢٢٨ وَخَلَفَاتُ أَرْبَعُونَ مُتَبَعَةٍ
وَالْأَصْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْإِبِلُ فَمَنْ ٢٢٢٩ عَدِمَهَا يَغْدِلُ عَنْهَا لِلثَّمَنِ
وَأَلْفَ دِينَارٍ سِوَاهُ أَصْلًا ٢٢٣٠ كَوَرِقٍ لِلْحَنْفِيِّ كَمَالًا

- عَشْرَةَ الْأَلَاَفِ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ ٢٢٣١ لِلْآخَرَيْنِ رَفْعُهَا لِأَثْنَيْ عَشَرَ
- وَمِائَتَيْنِ بَقَرَةَ لِأَحْمَدَا ٢٢٣٢ كَعَنِمِ أَلْفَيْنِ فِيمَا وَجَدَا
- وَصَاحِبَا نُعْمَانَ مَعَهُ فِيهِمَا ٢٢٣٣ وَمِائَتَا الْخَلَّةِ أَصْلٌ لَهُمَا
- وَدِيَّةَ الْخَطَا غَلْظٌ إِنْ بَدَا ٢٢٣٤ فِي مَكَّةَ لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَا
- كَذَاكَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ لَهُمَا ٢٢٣٥ أَوْ مُحَرَّمًا لِأَحْمَدٍ، فَهُوَ يَرَى
- وَالشَّافِعِيِّ كَشِبِهِ عَمْدٌ حَكَمَا ٢٢٣٦ زِيَادَةُ الثَّلَاثِ عَلَى مَا قُرِّرَا
- وَدِيَّةُ الْكَافِرِ ذِي الْأَمَانِ ٢٢٣٧ فَهَكَذَا تَغْلِيظُ كُلِّ مِنْهُمَا
- وَعِيْرُهُ يَدِي سِوَى الْكِتَابِي ٢٢٣٨ كَدِيَّةِ الْمُسْلِمِ لِلنُّعْمَانِ
- وَلِلْكِتَابِي نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِ ٢٢٣٩ ثُلَاثُ خُمُسِ دَوْمَا ارْتِيَابِ^(٣٨)
- وَعَقْلٌ أَثْنَى نِصْفُ عَقْلِ لِدَكَرٍ ٢٢٤٠ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: ثَلَاثٌ، فَأَعْلَمَ
- وَفِي الرِّقِيقِ قِيَمَةٌ، وَلَا تَصِلُ ٢٢٤١ بِدِينِهَا دُونَ خِلَافٍ مُعْتَبَرٍ
- وَدُونَ خُلُوفٍ فِي جَنَيْنِ الْخُرَّةِ ٢٢٤٢ لِلْحَنْفِي دِيَّةَ حُرٍّ بَلْ تَقِلُّ
- غُلَامٌ أَوْ جَارِيَةٌ لَيْسَ تَقِلُّ ٢٢٤٣ إِنْ يَنْفَصِلُ مَيْتًا وَجُوبُ الْعُرَّةِ
- وَالشَّرْطُ تَضْوِيرٌ لِعُضْوٍ مُطْلَقٍ ٢٢٤٤ قِيَمَتُهُ عَنْ خُمُسِ دَوْدٍ مِنْ إِبِلٍ
- وَتُورِثُ الْعُرَّةَ عَنْهُ، وَذُكِرَ ٢٢٤٥ وَمَالُكَ أَوْجَبَهَا فِي الْعَلَقِ
- وَأِنْ يُمُتْ بَعْدَ انْفِصَالِهِ لَزِمَ ٢٢٤٦ لِلْيَثِ أَثْنَى عَلَى الْأُمِّ قُصْرُ
- وَالْمَالِكِي فِيهِ الْقَصَاصُ يُجْرِي ٢٢٤٧ دِيَّةَ حُرٍّ كَامِلٍ كَمَا عَلِمَ
- وَدِيَّةُ الْعَمْدِ عَلَى الْجَانِي تَحِلُّ ٢٢٤٨ إِنْ ضُرِبَتْ فِي الْبَطْنِ أَوْ فِي الظَّهْرِ
- وَمَا سِوَاهَا حَمَلَتْهَا الْعَاقِلَةُ ٢٢٤٩ حَتَّى الصَّيِّ لِلشَّافِعِيِّ كَمَنْ خُبِلَ
- هُمْ كُلُّ عَاصِبٍ، وَلِلنُّعْمَانِ ٢٢٥٠ إِلَى ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ آجَلُهُ
- وَهُوَ كَفَرْدٌ مِنْهُمْ إِلَّا لَدَى ٢٢٥١ قُدِّمَ جُنْدٌ مَعَهُ فِي الدِّيَّانِ
- وَقَرَعُهُ لِلشَّافِعِيِّ لَنْ يَعْقِلَا ٢٢٥٢ الْجَهْلِيَّ ذَيْنِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَا
- وَأِنْ نَأَى كَأَصْلِهِ وَإِنْ عَالَا ٢٢٥٣ وَإِنْ نَأَى كَأَصْلِهِ وَإِنْ عَالَا

^(٣٨) روي عن عمر بن عبد العزيز أن له نصف دية المسلم.

وَمَا عَلَيْنَهُمْ أَنْ أَقْرَّ الْجَانِي ٢٢٥٤	شَيْءٌ إِذَا كَانُوا ذَوِي نُكْرَانِ
كُفْرَةَ الْحَمْلِ لِمَالِكٍ زَكْرٌ ٢٢٥٥	كَالْحَنْبَلِيِّ إِنْ قَبِلَ أُمُّهُ يَحْنُ ^(٣٩)
وَهُمَا: أَرْضُ الْجِرَاحِ مَا حُمِلَ ٢٢٥٦	مَا لَمْ يَكُنْ لِثُلُثِ دِيَةِ يَصِلَ
كَالْحَنْفِيِّ فِي دُونَ نِصْفِ الْعُشْرِ ٢٢٥٧	وَالشَّافِعِيِّ لَمْ يَلْتَفِتْ لِلْقَدْرِ
وَفِي اصْطِدَامِ رَجُلَيْنِ لَزِمَتْ ٢٢٥٨	دِيَةُ كُلِّ كَالْتِي تَقَدَّمَتْ
وَالشَّافِعِيِّ أَوْجَبَ نِصْفَ كُلِّ ٢٢٥٩	لِكُونِهِ مُشَارِكًا فِي الْفِعْلِ
وَقَاتِلُ الْعَمْدِ لَدَيْهِ كَقَرَّ ٢٢٦٠	وَكُلُّهُمْ لِمُخْطِئِي ذَا قَرَرًا

ديات ما دون النفس

إِنْ أَوْضَحَ الرَّأْسَ أَوْ الْوَجْهَ لَزِمَ ٢٢٦١	مَنْ إِبِلٍ خَمْسٍ بِلَا خُلْفٍ عُلِمَ
وَفِي شِجَاجِ دُونَ هَذِي الْمَوْضِحَةِ ٢٢٦٢	حُكُومَةً بِالِاجْتِهَادِ مُوضِحَةٍ
فَافْرِضْهُ عَبْدًا وَلَدَى الْكُوفِيِّ انْظُرِ ٢٢٦٣	كَمْ هِيَ مِنْ مُوضِحَةٍ إِنْ تُشِيرَ
وَفَوْقَهَا هَاشِمَةً بِكَسْرِ ٢٢٦٤	عَظْمِهَا فَاحْكُمْ لَهَا بِعَشْرِ
وَزِدْ عَلَيْهَا إِنْ تَكُنْ مُنْقَلَةً ٢٢٦٥	تَنْقُلُ عَظْمًا خَمْسَةً مُكَمَّلَةً
وَبَعْدَهَا مَأْمُومَةً قَدْ أَمَّتِ ٢٢٦٦	دِمَاعَهُ فَلْيُعْطَ ثُلُثَ الدِّيَةِ
كَالْحَكْمِ فِي جَائِفَةٍ بِطَعْنِ ٢٢٦٧	يَنْقُذُ فِي مَجْرُوحِهِ لِلْبَطْنِ
وَالْمَالِكِيِّ فِي الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ حَصَرُ ٢٢٦٨	وَعَيْرُهُ لِلصَّادِرِ وَالنَّخْرِ عَبْرُ
وَلَيْسَ فِي جِرَاحِ سَائِرِ الْجَسَدِ ٢٢٦٩	غَيْرُ حُكُومَةٍ بِهَا الْقَاضِي اجْتَهَدُ
وَاللَّيْثُ إِنْ يُوضَحَ قَضَى كَالرَّأْسِ ٢٢٧٠	وَيَقْضَى الْاَوْزَاعِي بِنِصْفِ الْخَمْسِ
وَتَكْمُلُ الدِّيَةُ دُونَ خُلْفِ ٢٢٧١	فِي مُفْرَدِ الْأَعْضَاءِ مِثْلَ الْأَنْفِ
وَكَمْرَةٍ أَوْ ذَكَرٍ وَإِنْ يُعْرَنُ ٢٢٧٢	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَوْ يُخَصَّصَ
وَحَكْمًا فِي الشَّعْرِ، لَا سِوَاهُمَا ٢٢٧٣	فَقَسْ عَلَى الْأَعْضَاءِ لِمَنْ عَدَاهُمَا
كَالرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ هُذْبٍ حَاجِبِ ٢٢٧٤	وَكُلُّهُمْ مُحْكَمٌ فِي الشَّارِبِ

^(٣٩) أفاد البيت أن غرة الحمل تخص الجاني عند مالك، وكذا عند أحمد إن مات الجنين قبل أمه، فإن مات بعد موتها بالجنانية أو معها كانت الغرة تبعا لدية الأم فتحملها العاقلة، كما تحملها مطلقا في مذهب أبي حنيفة والشافعي.

- كَالْعُضْوِ مَعَى نَحْوِ سَمْعٍ وَبَصَرٍ ٢٢٧٥ وَإِنْ يَصِحَّ عُضْوُهُ كَمَا ظَهَرَ
وَالْقَدْ فِيمَا حُزَّتْ مِنْهُ أَنْفُسَانِ ٢٢٧٦ يُودَى بِنَصْفِ دِيَةِ كَالْعَيْنِ
وَمَائَةِ دِيَةِ عَيْنِ الْأَعْوَرِ ٢٢٧٧ لِلْجَهْدَيْنِ أَحْمَدٍ وَالْحَمِيرِ
وَشَرَطُ فَقْدِ السَّمْعِ فِي الْأُذُنِ وَرَدٌ ٢٢٧٨ عَنْ مَالِكٍ لِكِنَّةٍ لَمْ يُعْتَمَدْ
وَتُلْتَهَمَا لِلشَّفَةِ الْعُلْيَا كَمَا ٢٢٧٩ زَيْدٌ قَضَى وَالضَّعْفُ لِلشُّفْلَى انْتَمَى
وَالْخُصِيَّةُ الْيُسْرَى سَعِيدٌ فَضَّلَا ٢٢٨٠ كَذَلِكَ، فَالتُّلْتُ لِأُخْتَيْهَا انْجَلَى
فِي الْجَفْنِ رُبْعَهَا، وَعِنْدَ الْحَمِيرِ ٢٢٨١ حُكُومَةٌ، وَالسِّنُّ بِالْخُمْسِ اجْبُرُ
وَحَاءٌ فِي الضَّرْسِ بَعِيرٌ عَنْ عُمَرَ ٢٢٨٢ وَعَنْ سَعِيدٍ بَعِيرَيْنِ اجْبُرُ
فِي إِصْبَعٍ عَشْرٌ لِكُلِّ مَفْصِلٍ ٢٢٨٣ تُلْتُ سِوَى الْإِبْهَامِ فَالنَّصْفُ اجْعَلِ
وَفِي تَقَاضِيهِ الْأَصَابِعِ اسْتَقَرَّ ٢٢٨٤ قَوْلَانِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَنْ عُمَرَ
وَمَالِكٍ كَأَحْمَدٍ فِي الْأُنْثَى ٢٢٨٥ لَمْ يَنْقُصَ ارْشَا لَا يَنَالُ ثُلَاثَا

كتاب القسامة

- دَعَاوَى دِمَ أَيْمَانُهَا مُكَرَّرَةً ٢٢٨٦ خَمْسِينَ ذِي الْقَسَامَةِ الْمُشْتَهَرَةً
فِي الْقَتْلِ جُلُّ الْعُلَمَاءِ بِهَا حَكَمٌ ٢٢٨٧ لَا سَلَامٌ وَالنَّخَعِيُّ وَالْحَكَمُ
وَالشَّرَطُ لَوْثٌ وَهُوَ الْقَرِينَةُ ٢٢٨٨ كَالْقَتْلِ فِي أَرْضِ ذَوِي ضَمْنَةٍ
وَلِلْعِرَاقِيِّ يُكْتَفَى أَنْ يُوجَدَا ٢٢٨٩ فِي أَرْضِ قَوْمٍ دَوْمَا لَوْثٌ بَدَا
وَالْمُدَّعِي يَخْلِفُ فِيهَا أَوَّلًا ٢٢٩٠ وَالْبَدءُ بِالثَّانِي لَدَى الْكُوفِيِّ انْجَلَى
وَمَا بِهَا مِنْ قَوْدٍ إِلَّا لَدَى ٢٢٩١ مُجْتَهِدَيْنِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَا

كتاب الزنى

- وَطءُ الزَّانَا كَانَ عَنْ سِفَاحٍ ٢٢٩٢ لَا شُبُهَةَ أَوْ مَلِكٍ أَوْ نِكَاحٍ
وَأَشْطَرَطَ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْحَمِيرِ ٢٢٩٣ وَدَارَهُ لِلْحَنْفِيِّ اعْتَصَرَ
وَعِنْدَهُ يُدْرَأُ حَدُّ مَنْ زَنَى ٢٢٩٤ بِامْرَأَةٍ كَانَ اكْتِرَاهَهَا لِلْخَنَاءِ
وَعِيَرُهُ بِدُبُرٍ يُحْدَهُ ٢٢٩٥ مَنْ أَجْنَبِيٍّ وَكَذَلِكَ عَبْدُهُ
وَإِنَّمَا الْحَدُّ عَلَى مُكَلَّفٍ ٢٢٩٦ لَا أَخْرَسٍ فِي قَوْلٍ كُلِّ حَنْفِيٍّ

- وَرَجِمُ حُرٍّ مُخَصَّنٍ حَقٌّ وَجَبَ ٢٢٩٧ وَالْحَارِجِي أَنْكَرُهُ وَقَدْ كَذَبَ
وَطَرَفَا اللَّوَاطِ يُرْجَمَانِ ٢٢٩٨ لِمَالِكٍ وَلَوْ بِأَلَا إِيحْصَانِ
وَعَيَّرُهُ أَشْهَرُ تَرَطُّهُ فَلْتَنْتَبِهْ ٢٢٩٩ وَالشَّافِعِي لَا يَرْجِمُ الْمَفْعُولَ بِهِ
وَالْمُخَصَّنُ الْوَاطِي حُرًّا كُلُّمَا ٢٣٠٠ فِي قُبُلِ عَرَسٍ بَطُلُ عَقْدِهَا انْتَفَى
لَا حَائِضٍ لِمَالِكٍ، وَلَتَكْمُلِ ٢٣٠١ ذِي الْعَرَسِ عِنْدَ الْحَنْفِي وَالْحَنْبَلِي
وَمَالِكُ يُهْدَرُ فِي الْإِيحْصَانِ ٢٣٠٢ وَطَاءَ دَوِي الْكُفْرَانِ كَالْتُّعْمَانِ
وَقَبْلَ رَجْمِ مُخَصَّنٍ عَنْ أَحْمَدَا ٢٣٠٣ وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ جُلِدَا
وَبَانَتْ قِيَامُ الْبُكَرَانِ ٢٣٠٤ مَائَةَ سَوَاطِ إِذْ هُمَا حُرَّانِ
مَعَ نَفْسِي عَامٍ لِسَوَى نُعْمَانَا ٢٣٠٥ وَمَالِكُ خَصَّ بِهِ الذُّكْرَانَا
وَيُجْلَدُ الرَّقِيقُ نَصْفًا، وَكَتُفِي ٢٣٠٦ بِهِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِي نَصْفًا نَفْسِي
وَيَنْبُتُ الزَّيْتَا بِإِقْرَارٍ بَدَا ٢٣٠٧ مُكَرَّرًا لِلْحَنْفِي وَأَحْمَدَا
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلِلنُّعْمَانِ ٢٣٠٨ تَعَدُّ الْمَجْلِسِ شَرْطُ ثَانِي
وَقَبْلُوا رُجُوعَهُ، وَأَشْهَبُ ٢٣٠٩ لَمْ يَسْتَمِعْ إِنْ قَالَ: كُنْتُ أَكْذِبُ
وَأَثْبَتُوا بِهِ بِرَجَالٍ شَهْدُوا ٢٣١٠ أَرْبَعَةَ كَلَامُهُمْ ثُمَّ مُوَحَّدُ
فَالَا ضَرْطَ ابْنِ زَوَايَا حُجْرَةٍ ٢٣١١ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي مَضَرَّةُ
وَشَرْطُ غَيْرِ الشَّافِعِي أَنْ يَتَّحِدَ ٢٣١٢ بِمَجْلِسِهِمْ حِينَ جَمِيعُهُمْ شَهِدَ
وَمَالِكُ أَثْبَتَهُ إِنْ تَحَبَّلَ ٢٣١٣ خَلِيَّةُ دُونَ سِوَاهُ فَاعْقِلْ

كتاب القذف

- الْقَذْفُ رَمِيٌّ بِالزَّيْنِ، بِهِ وَجَبَ ٢٣١٤ جُلِدَ ثَمَانِينَ إِنْ الْمَرْمِي طَلَبَ
وَلِلرَّقِيقِ نَصْفُهُ إِلَّا لَدَى ٢٣١٥ دَاوُدَ مَعَ أَصْحَابِهِ كَمَا بَدَا
وَمِنْهُ لَا لِلظَّاهِرِيِّ نَفْسِي النَّسَبِ ٢٣١٦ مَعَ غَضَبٍ لِلْحَنْفِي وَذَكَرَ أَبُ
وَمَالِكُ أَطْلَقَ حَدَّ الْكَانِي ٢٣١٧ وَالشَّافِعِي بِالْقَصْدِ كَالشَّيْبَانِي
فَاجْلِدْ بِقَذْفِ مُسْلِمٍ عَفِيفٍ ٢٣١٨ حُرٌّ يُطِيقُ الْوُطَاءَ ذِي تَكْلِيفِ
لَيْسَ بِفَرْعٍ قَازِفٍ وَقَدْ وُجِدَ ٢٣١٩ عَنْ مَالِكٍ الْغَاءُ ذَا وَمَا اعْتُمِدَ

- وَالظَّاهِرِي حَدَّ كُلِّ مَنْ يَعِفُّ ٢٣٢٠ مِنْ كَافِرٍ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا قُذِفَ
وَمَنْ يُكَرِّرُ بَعْدَ حَدِّ جُلْدًا ٢٣٢١ ثَانِيَةً لَا قَبْلَهُ بَلْ أُفْرِدًا
وَقُذِفَ جَمْعٌ مِثْلُ قُذِفِ الْفَرْدِ ٢٣٢٢ فَيُكْتَفَى لِكُلِّهِمْ بِحَدِّ
وَالشَّافِعِي بَعْدَ الْمَقْدُوفِ حَدٌّ ٢٣٢٣ وَأَحْمَدُ إِلَّا إِذَا اللَّفْظُ اتَّخَذَ
وَعَفُو مَقْدُوفٍ بِهِ سُقُوطُ حَدِّ ٢٣٢٤ وَقَالَ نُعْمَانُ: مَتَى شَاءَ جَلَدُ
وَعِنْدَهُ فَنَسَقُ لَهُ تَأْبِيدًا ٢٣٢٥ وَإِنْ يَثْبُتُ يُرَدُّ حَيْثُ شَهِدَا

باب شرب الخمر

- حُدَّ بِشُرْبِ مُسْكِرٍ تَقْدَمًا ٢٣٢٦ تَحْرِيمُهُ مُكَلَّفٌ قَدْ أَسْلَمَا
لَا أَخْرَسَ لِلْحَنْفِي، فَيَلْزَمُ ٢٣٢٧ جُلْدُ ثَمَانِينَ لِحُرِّ يَعْلَمُ
وَالشَّافِعِيُّ أَرْبَعِينَ قَرَرًا ٢٢٢٨ وَمَا يَزِيدُ فَهُوَ تَعْزِيرٌ يَرَى
وَمَالِكٌ يُحْدِثُ إِنْ رِيحًا يَجِدُ ٢٣٢٩ وَالْحَنْبَلِيُّ إِنْ قَاءَهَا قَالَ: جُلْدُ

كتاب السرقة

- الْأَخَذُ جَهْرًا بِاعْتِمَادٍ لِلْعَلَبِ ٢٣٣٠ نَهَبٌ، وَحِلْسَةٌ بِحُطْفٍ وَهَرَبِ
وَأَخَذُ مَالٍ فِي الْحَقَاءِ السَّرِقَةِ ٢٣٣١ وَالْحَدُّ فِيهَا قَطْعُ كَفِّ مُوبِقُهُ
إِنْ تَكَ مِنْ مُكَلَّفٍ، وَيُعْتَبَرُ ٢٣٣٢ لِلْحَنْفِي نُطْقُهُ مَعَ الْبَصَرِ
وَشَرْطُ حِرْزٍ وَنَصَابٍ لِلْمَالِ ٢٣٣٣ وَالْحَنْبَلِيُّ بِجَحْدِ عَارَةِ قَطْعِ
وَالْحَنْبَلِيُّ بِجَحْدِ عَارَةِ قَطْعِ ٢٣٣٤ دُونَ سِوَاهَا مِنْ أَمَانَاتٍ تَقَعُ
ثُمَّ النَّصَابُ بِدَرَاهِمٍ يَتِمُّ ٢٣٣٥ ثَلَاثَةِ أَوْ رُبْعِ دِينَارٍ عُلِمَ
وَالثَّانِ حَسَبُ الشَّافِعِيِّ، وَعَشْرَةَ ٢٣٣٦ دَرَاهِمٍ لِلْحَنْفِي مُقَرَّرَةً
وَالشُّرَكَاءُ فِي نَصَابٍ قُطِعُوا ٢٣٣٧ وَالْحَنْفِيُّ كَالشَّافِعِيِّ يَمْنَعُ
وَضَابِطُ الْحِرْزِ لِعَادَةِ رَجْعِ ٢٣٣٨ وَيُقْطَعُ النَّبَّاشُ وَالْكُوفِيُّ مَنَعُ
كَسَارِقِ الطُّعْمِ مُهَيَّأً وَمَا ٢٣٣٩ كَالصَّيْدِ مِنْ قَبْلِ مُبَاحَا عُلِمَا
وَمُضْخَفٍ؛ وَأَحْمَدُ فِي ذَا مَعَهُ ٢٣٤٠ وَأَقْطَعُ بَعْدَ لَمْ يَمِزْ لِلْأَرْبَعَةِ
كَالْحُرِّ عِنْدَ مَالِكٍ، وَمَنْ يُجَسِّ ٢٣٤١ فَهُوَ لِعَيْرِ الْحَنْفِي كَالطُّفْلِ عَنْ

وَأَذْرَأُ بِشُّبْهَةِ كَوَالِدٍ سَرَقَ	٢٣٤٢	وَلَا بِنَ حَزْمٍ قَطْعُهُ فَرَضٌ وَحَقٌّ
وَعِنْدَ الْأَصْبَحِيِّ يُقَطَّعُ الْوَلَدُ	٢٣٤٣	وَيَحْرَمُ لَدَى الْعِرَاقِيِّ لَمْ يُحْدَدْ
وَعِنْدَهُ لَا يُقَطَّعُ الزَّوْجَانِ	٢٣٤٤	وَمَعَهُ فِيهِ أَحْمَدُ الشَّيْبَانِي
وَيَغْرَمُ الْمَقْطُوعُ مَسْرُوقًا فَإِنْ	٢٣٤٥	تَلَفَ فَالتَّعْمَانُ قَالَ: مَا ضَمِنَ
وَمَالُكَ وَافَقَهُ إِنْ أَعْسَرَ	٢٣٤٦	إِلَى زَمَانِ الْقَطْعِ لَا إِنْ أَيْسَرَ
وَإِنْ عَقَا الْمَالُكَ بَعْدَ الرُّفْعِ	٢٣٤٧	إِلَى الْإِمَامِ لَمْ يُفْعَلْ فِي الْقَطْعِ
وَبِإِعْتِرَافِ أَثْبَتُوا فَإِنْ رَجَعَ	٢٣٤٨	فَالْعُزْمُ لَا الْقَطْعُ وَدَاوُدُ قَطَعَ
لِلْحَنْبَلِيِّ: الْإِقْرَارُ مَرَّتَانِ	٢٣٤٩	وَالْحَمِيمِ: يَشْهَدُ الْعَدْلَانِ
وَالْقَطْعُ لِلْكَفِّ الْيَمِينِ ثُمَّ إِنْ	٢٣٥٠	عَادَ فَقَطَّعَ قَدَمٍ يُسْرَى فَمِنْ
فَالْيَدَ فَالرَّجْلَ اقْطَعَنَّ لِابْنِ أَنْسَ	٢٣٥١	وَالشَّافِعِيِّ، وَمَنْ سَوَاهُمَا حَبَسَ
وَالْكَفُّ مِنْ كُوعٍ وَمِنْ كَعْبٍ قَدَمٌ	٢٣٥٢	وَعَنْ عَلِيٍّ مِنْ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ تَمَّ

كتاب الحراة

مُجَاهِرٌ بِنَهْبَةٍ مُعَالِيٌّ	٢٣٥٣	بِأَلَا حُفُوقٍ غَوُثٍ الْمُحَارِبُ
وَمَا سِوَى حُفُوقٍ غَوُثٍ كَافٍ	٢٣٥٤	لِلْحَنْبَلِيِّ فِيهِ وَالْأَخَنَافِ
وَالشَّرْطُ تَكْلِيفٌ فَدَعُ صَبِيًّا	٢٣٥٥	وَعِصْمَةٌ فَلَا يَكُنْ حَرِيًّا
وَحَصَّصَهُ التَّعْمَانُ بِالصَّخْرَاءِ	٢٣٥٦	وَلَيْسَ بِالْعُمْدَةِ فِي الْإِفْتَاءِ
فَقَتَّلُوهُ مُحْتَمًا إِنْ قَاتَلَا	٢٣٥٧	مَعَ صَاحِبِهِ إِنْ أَخَذَ مَالٍ حَصَلَا
وَالشَّرْطُ فِي الْمَقْتُولِ عِصْمَةٌ فَقَطَّ	٢٣٥٨	وَالشَّافِعِيُّ فِيهِ تَكَاثُفًا شَرْطُ
وَاقْطَعَ يَمِينًا مَعَ يَسَارٍ رَجُلٍ	٢٣٥٩	إِنْ أَخَذَ النَّصَابَ دُونَ قَتْلِ
وَإِنْ يُخَفُّ فَقَطَّ عَنِ الْأَرْضِ نُفْيٌ	٢٣٦٠	وَذَاكَ بِالْحَبْسِ فَقَطَّ لِلْحَنْفِيِّ
وَمَالُكَ بَيْنَ الْخِصَالِ خَيْرًا	٢٣٦١	بِالْإِجْتِهَادِ كَيْفَمَا الْأَمْرُ جَرَى
وَأَسْقَطُوا حَدَّ الْحِرَابِ إِنْ يَثْبُتَ	٢٣٦٢	مِنْ قَبْلِ قُدْرَةِ عَلَيْهِ فَلْيُؤْبَ
كَسَائِرِ الْخُدُودِ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ	٢٣٦٣	وَلَوْ لِفَرْدٍ مِنْ حِرَابَةٍ خَلِي
أَمَّا حُفُوقُ الْخَلْقِ فَهِيَ وَاجِبَةٌ	٢٣٦٤	وَسَقَطَتْ لِلْيَثِ فِي الْمُحَارَبَةِ

فصل في قتال البغاة

مُعَالِيِبُ الْإِمَامِ إِذْ تَأَوَّلَا	٢٣٦٥	فَهُوَ بَاغٍ فَعَلَهُ لَنْ يُقْبَلَا
وَالشَّافِعِي يَشْرَطُ مَتَّبِعًا يَلِي	٢٣٦٦	وَشَوْكَةً وَمَعَهُ فِيهَا الْخُبْلِي
ثُمَّ الْبَغَاةُ أَنْذَرُوا وَجُودُلُوا	٢٣٦٧	حَتَّمَا لِغَيْرِ الْحَنْفِي وَقُوتُلُوا
وَلَا يُعَيِّنُ أَحَدٌ إِمَامَهُ	٢٣٦٨	إِنْ لَمْ يُزَلْ مَا كَانَ مِنْ ظُلَامِهِ
وَيُهْدَرُ الْمَصَابُ فِي الْقِتَالِ	٢٣٦٩	مِنْ أَنْفُسِ الْجَمْعَيْنِ وَالْأَمْوَالِ
وَوَاقِعٌ فِي أَسْرِنَا لَا يُقْتَلُ	٢٣٧٠	وَالْحَنْفِي فِيهِ الْخِيَارَ يَجْعَلُ
فَإِنْ غَلَبْنَا نَتْرُكُ الَّذِي جُرِحَ	٢٣٧١	كُمُذْبِرٍ، وَمَالَهُمْ لَمْ نَسْتَبِخْ

فصل في المرتد

وَيُقْتَلُ الْمُرْتَدُّ بِاتِّفَاقٍ	٢٣٧٢	مَا لَمْ يَكُنْ أَنْثَى لَدَى الْعِرَاقِي
وَيُسْتَتَابُ قَبْلَ قَتْلِ أَيْ يَجِبُ	٢٣٧٣	وَذَاكَ عِنْدَ الْحَنْفِي أَمْرٌ نَدِبُ
وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدٍ لَزِمَ	٢٣٧٤	مُهْلَهُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ تَتِمُّ
وَتَوْبُهُ الزَّنْدِيقِ لَيْسَتْ تُقْبَلُ	٢٣٧٥	فِي قَوْلِ غَيْرِ الشَّافِعِي فَيُقْتَلُ
كَذَاكَ مَنْ سَبَّ نَبِيًّا، وَلَدَى	٢٣٧٦	نُعْمَانٍ سَاحِرٌ كَذَا كَأَحْمَدَا
كَذَاكَ مَنْ يَسُبُّ رَبَّنَا الْعَلِي	٢٣٧٧	يَجِبُ قَتْلُهُ لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ

كتاب الأفضية

يَلِي الْقَضَا مُكَلَّفٌ قَدْ أَسْلَمَا	٢٣٧٨	حُرٌّ سَمِيعٌ نَاطِقٌ لَا دُوَ عَمَى
عَدْلٌ لِغَيْرِ الْحَنْفِيٍّ، ذَكَرُ	٢٣٧٩	وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْهُ: لَا يُعْتَبَرُ
كَالْحَنْفِيٍّ فِي سِوَى الْخُدُودِ	٢٣٨٠	فَعِنْدَهُ الْقَضَاةُ كَالشُّهُودِ
فَمِنْ هُنَا لَا يَمْنَعُ الْمُقْلَدَا	٢٣٨١	وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَفْقِدِ الْمُجْتَهِدَا
فَإِنْ يُوَلَّ مُسْلِمٌ لَمْ يَكْمُلِ	٢٣٨٢	فَالشَّافِعِي قَضَاءُهُ لَمْ يُهِمْلِ
وَمَالِكٌ أَنْقَذَ حُكْمَ أَعْمَى	٢٣٨٣	كَمَنْ قَضَى أَبْكَمَ أَوْ أَصَمَّا
وَجَارٌ لِلْخَصْمَيْنِ أَنْ يُنْصَبَا	٢٣٨٤	أَهْلًا، وَقِيلَ: الشَّافِعِيُّ قَدْ أَبَى
وَعَنْهُ: لَا يُلْزَمُ مَا بِهِ حَكْمٌ	٢٣٨٥	حَتَّى يَكُونَا رَضِيَاةً حِينَ تَمُّ

وَلَا يَجُوزُ عَنْدَ غَيْرِ أَحَدٍ ٢٣٨٦	وَالشَّافِعِي تَحْكِيمُ قَتْلِ أَبَدًا
وَمَالِكَ يَمْنَعُ فِي الْعَتَاقِ ٢٣٨٧	وَفِي قَضَايَا الْعُقُودِ وَالطَّلَاقِ
وَيُمنَعُ الْقَاضِي لَدَى النُّعْمَانِ ٢٣٨٨	مِنْ اسْتِنَابَةٍ بِإِلَّا اسْتِثْنَانِ
وَعَيَّرُهُ أَبَاحَهُ إِنْ اتَّسَعَ ٢٣٨٩	عَمَلُهُ وَلَمْ يَكُنْ نَهْيٌ وَقَعَ
وَعِنْدَهُ حُكْمُ الْقَضَا يَحِلُّ ٢٣٩٠	عُقُودًا وَمَا يَعْقِدُهُ يَحِلُّ

فصل فيما يكون به القضاء

الْحُكْمُ بِالْإِفْرَارِ أَوْ بِالشَّاهِدِ ٢٣٩١	أَوِ الْيَمِينِ أَوْ نُكُولِ الْجَاحِدِ
فَإِذَا حُكِمَ بِإِقْرَارٍ مِنَ الْمُكَلَّفِ ٢٣٩٢	إِلَّا لَدَى الْحَجَرِ لِغَيْرِ الْحَنْفِي
وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ الْمُكَلَّفُ الِيقِظُ ٢٣٩٣	الْمُسْلِمُ الْحُرُّ وَمَنْعٌ ذَا حِفْظٍ
لِأَحَدٍ؛ فَاقْبَلْ لَهُ وَلَوْ أَمَهُ ٢٣٩٤	وَأَمْنٌ لِعَلَّ الظَّاهِرِي لِلتَّهْمَةِ
أَصْلٌ وَفَرَعٌ الْمُدَّعِي مِنَ النَّسَبِ ٢٣٩٥	وَذَا عَدَاوَةٍ لِدُنْيَا وَعُضْبٍ
وَرَوْجُهُ أَوْ زَوْجَهَا وَالشَّافِعِي ٢٣٩٦	يَقْبَلُ مِنْ هَذَيْنِ دُونَ مَانِعٍ
وَيُقْبَلُ الْأَعْمَى لَدَى إِمْكَانٍ ٢٣٩٧	بِخَوِّ سَمْعٍ لِسَوَى النُّعْمَانِ
وَمَالِكَ بِأَخْرَسٍ يُومِي قَنَعَ ٢٣٩٨	كَكْتَبِهِ وَالْحَنْبَلِي فِي ذَا تَبَعٍ
وَالْمَالِكِيُّ فِي الْجُرُوحِ يَسْمَعُ ٢٣٩٩	مِنْ الصَّيِّ وَشُرُوطًا يَضَعُ
وَيَشْهَدُ الدَّمِي عَلَى الدَّمِي ٢٤٠٠	أَوِ الَّذِي اسْتَأْمَنَ لِلْكُوفِيِّ
وَالْحَنْبَلِي يَقْبَلُ لَهُ لِعُدْرٍ ٢٤٠١	فَقَدِ الرِّضَا عَلَى وَصَايَا سَفَرٍ
وَالْعَدْلُ مَنْ لَمْ يَزْتَكِبْ كَبِيرَهُ ٢٤٠٢	وَلَمْ يَكُنْ مُلَازِمًا صَاحِبَهُ
وَمِنْ خَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ سَلِمَ ٢٤٠٣	بِتَرْكِ غَيْرِ لَائِقٍ عُرْفًا غَلِمَ
وَلَمْ يَكُنْ مُبْتَدِعًا كَالْقَدْرِي ٢٤٠٤	وَنَحْوِهِ لِأَحْمَدٍ وَالْحَمِيرِي
وَيَكْتَفِي الْكُوفِيُّ فِي سَوَى الْقَوْدِ ٢٤٠٥	وَالْحَدِّ بِالسَّنَنِ وَلَيْسَ الْمُعْتَمَدُ
وَالْأَصْلُ شَاهِدَانِ مِنْ رِجَالِ ٢٤٠٦	وَتَدْخُلُ النِّسَاءُ فِي الْأَمْوَالِ
فَتُقْبَلُ اثْنَتَانِ فِيهَا مَعَ ذَكَرٍ ٢٤٠٧	وَمَنْعُهُنَّ فِي الْعُقُودَاتِ اسْتَقَرَّ
وَالظَّاهِرِيُّ قَال: لَا يُمنَعُنَا ٢٤٠٨	فِي أَيِّ شَيْءٍ وَإِنْ انْفَرَدْنَا

- وَعَيَّرُ ذِي إِنْ كَانَ ذَا ظُهُورٍ ٢٤٠٩ لَمْ يَقْبَلُوا فِيهِ سِوَى الذُّكُورِ
كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ ٢٤١٠ وَكُلُّ ذَا كَالْمَالِ لِلْعِرَاقِي
وَإِنْ يَهْنُ أَخْتَصَّ كَالْوِلَادَةِ ٢٤١١ فَامْرَأَةٌ تَكْفِيهِ فِي الشَّهَادَةِ
وَمَالُكَ بِامْرَأَتَيْنِ يَتَنَعَّ ٢٤١٢ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: النَّصَابُ أَرْبَعُ
وَلِسِوَى الْكُوفِيِّ فِي الْمَالِ اسْمِعِ ٢٤١٣ مَقَالَ فَدٌّ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي
وَالْحَمِيرِيُّ فِيهِ أَيْضًا قَدْ حَكَمَ ٢٤١٤ بِمَوْلٍ ثِنْتَيْنِ تَقْوَى بِالْقَسَمِ
وَحَلَفُ مُنْكَرٍ لِفَقْدِ شَاهِدٍ ٢٤١٥ وَشَرَطُ مَالِكَ وَجُودٌ وَاحِدٍ
فِي غَيْرِ مَالٍ، وَهُوَ فِيهِ شَارِطُ ٢٤١٦ ثُبُوتِ أَنَّ لَهُ لَهُ مُحْتَاطُ
وَإِنْ تَحَامَى مُنْكَرٌ أَنْ يُقْسِمَا ٢٤١٧ فَالْمُدَّعَى إِنْ كَانَ مَالًا لَزِمَا
لِلْحَنَفِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ، وَذَا انْتَسَبَ ٢٤١٨ لِلْحَنَفِيِّ فِي النِّكَاحِ رَجْعَةٌ نَسَبُ
وَقَوْدٍ فِي طَرَفٍ لَا تَقْسِ ٢٤١٩ إِذْ قَالَ فِيهَا بِلُزُومِ الْحَبْسِ
وَالْحَنْبَلِيِّ فِي غَيْرِ مَالٍ لَا يَرَى ٢٤٢٠ لُزُومَ تَخْلِيْفٍ لِمَنْ قَدْ أَنْكَرَا
وَمَنْ سِوَاهُمَا الِئِمَّيْنِ رَدَا ٢٤٢١ لِمُدَّعٍ فِي أَيِّ شَيْءٍ أَبْدَى
وَبِالنُّكُولِ الْمَالِكِيِّ قَدْ قَضَى ٢٤٢٢ فِيمَا اشْتَرَا شَاهِدٌ لَهُ مَضَى
وَسُنَّ تَغْلِيظُ سِوَى النُّعْمَانِ ٢٤٢٣ بِالْعَصْرِ وَالْجَمَاعِ لِلْأَيْمَانِ
وَذَا الْمَكَانِي عِنْدَ مَالِكَ وَجَبَ ٢٤٢٤ فِي زُبْعِ دِينَارٍ لِمُدَّعٍ طَلَبَ
وَيَحْكُمُ الْقَاضِي بِعَلَمِهِ لَدَى ٢٤٢٥ غَيْرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَا
لَكِنَّهُ لِلْحَنَفِيِّ لَمْ يُعْتَمَدْ ٢٤٢٦ فِي ذَا الزَّمَانِ إِذْ قَضَاؤُهُ فَسَدَ

فصل فيمن يحكم عليه وآداب القاضي

- وَأَقْضِ عَلَى خَصْمٍ بَعِيدٍ غَائِبٍ ٢٤٢٧ وَالْحَنَفِيُّ يَمْنَعُ دُونَ نَائِبٍ
وَاشْتَرَطُوا بَيِّنَةً وَمَا قُبِلَ ٢٤٢٨ لِلْحَنْبَلِيِّ مَا يَخْلُفُ يَكْتُمِلُ
وَزَادَ غَيْرُ الْحَنَفِيِّ اشْتَرَاطًا ٢٤٢٩ يَمِينِ خَصْمِ الْغَائِبِ اخْتِيَاطًا
بَعْدَ الشُّهُودِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَحَبٌّ ٢٤٣٠ لِلْحَنْبَلِيِّ وَفِي رَوَايَةٍ وَجَبَ
وَمَا قَضَى لِمَنْ عَلَيْهِ يُتَّهَمُ ٢٤٣١ كَفَرَعَهُ، وَلَئِي ثَوْرٍ: حَكَمَ

وَيَلْزَمُ الْحُكْمُ لَدَى النُّعْمَانِ ٢٤٣٢	وَالشَّافِعِيُّ إِنْ جَاءَ ذِمِّيَّانِ
وَيُكْرَهُ الْقَضَاءُ لِلْعَضْبَانِ ٢٤٣٣	وَالْحَنْبَلِيُّ حَرَّمَ كَالْعَطَشَانِ
لَكِنَّهُ أَمْضَى الْقَضَاءِ إِنْ يُصِيبُ ٢٤٣٤	وَعَنْ أَبِي يَعْلَى: فَسَادُهُ يَجِبُ
وَلَيْسَتْوَ الْخَصْمَانِ عِنْدَ لَفْظِهِ ٢٤٣٥	وَنَحْوِهِ كَمَجْلِسٍ وَلَحْظِهِ
فَهَذِهِ أُصُولُ هَذَا الْبَابِ ٢٤٣٦	مِمَّا حَوَاهُ الْأَصْلُ مِنْ بَابِ
وَبِانْتِهَائِهِ انْتَهَى نِظَامِي ٢٤٣٧	فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْخِتَامِ
حَمْدًا كَثِيرًا مَا لَهُ مِنْ عَدَدٍ ٢٤٣٨	وَلَا لَهُ نَهَائَةٌ بِأَمْدٍ
أَتَمُّهُ لِي بِجِوَارِ الْمُصْطَفَى ٢٤٣٩	أَفْضَلُ كُلِّ الْأَنْبِيَا وَالْحَنَفَا
صَلَّى عَلَيْهِ رُثْهُ وَسَلَّمَ ٢٤٤٠	تَسْلِيمَ مَنْ يُجِبُّهُ وَعَظَّمَ مَا
وَالِهِ وَصَحْبِهِ وَكُلِّ مَنْ ٢٤٤١	يَهْدِيهِ اهْتَدَى إِلَى أَهْدَى سَنَنِ

تم بحمد الله بعد مغرب ليلة الأحد ٢٢/٧/١٤٣٩ هـ الموافق لـ ٨/٤/٢٠١٨ م في مسكني
بالحرة الشرقية من مدينة المصطفى صلى الله عليه وسلم.